

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DG/08/13

دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

علي سنوسي

إعداد الطالبة:

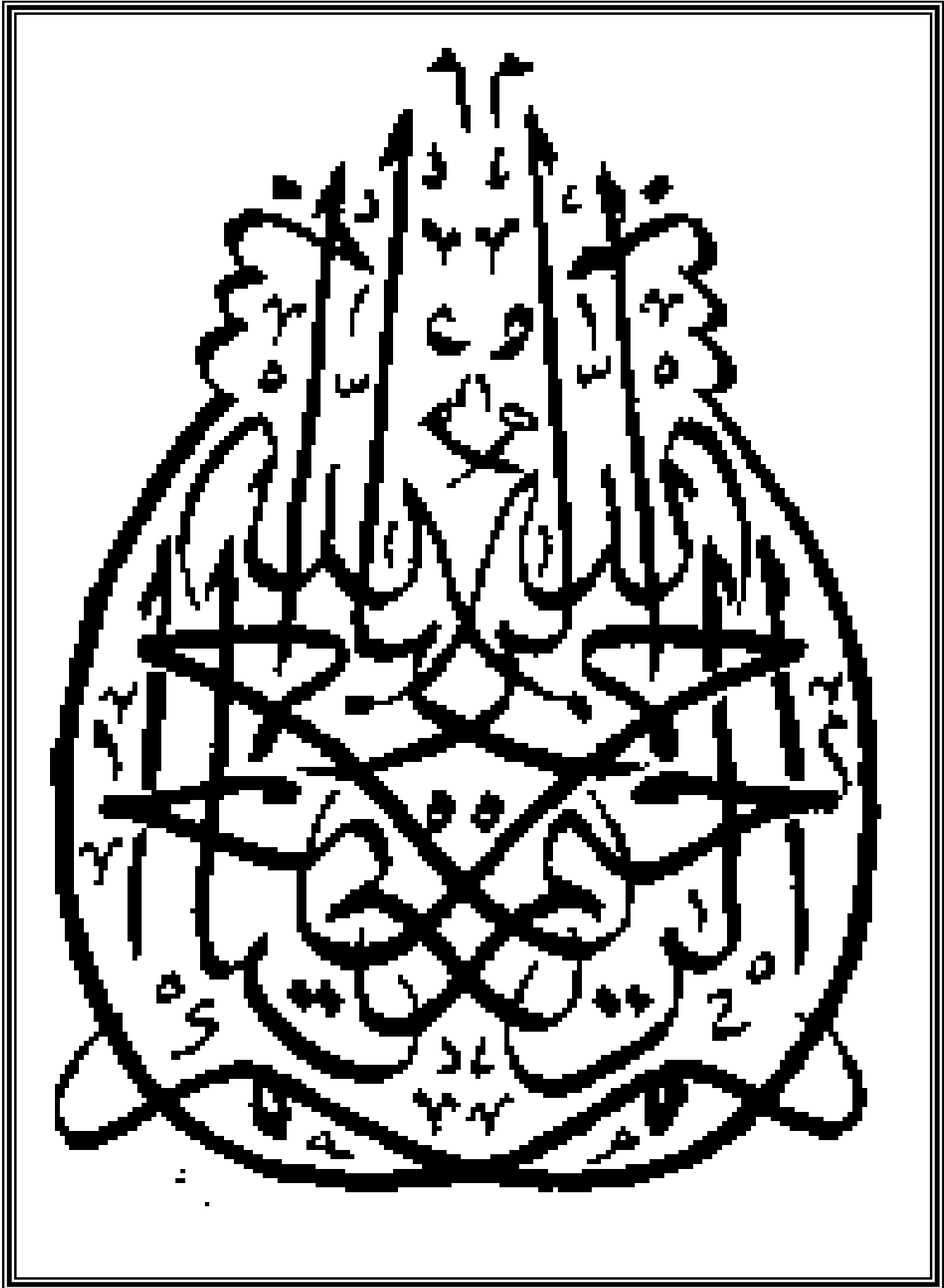
نادية براهيم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. مراد شريف
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. علي سنوسي
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. سميرة عميش
مناقشا	جامعة سطيف -1-	أستاذ محاضر -أ-	د. عمر بن سديرة
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر -أ-	د. ميلود وعيل
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر -أ-	د.وسيلة السبتي

السنة الجامعية:

2018 - 2017



الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي
شروط الراحة التامة، أُمِّي الغالية حفظها الله.

إلى الذي أورثني حب العلم و العمل، أبي الكريم
رحمه الله.

إلى زوجي العزيز.

إلى ريحانتي قلبي: ولدي محمد البشير والحسين

إلى إخوتي و أخواتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل طالب علم.

شكر وعرفان

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلي برحمتك في عبادك الصالحين "

النمل-19-

أولا أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأطلي وأسلم على
خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه. ثم أتقدم بخالص عبارات
الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذه الأطروحة وأخص
بالذكر:

-الأستاذ المشرف علي سنوسي الذي كان لي نعم الناصح والمرشد والمعين،
فجزاه الله كل خير.

- إلى الأساتذة الكرام: الأخضر عزوي، يوسف بركان، قدوري رابع، إبراهيم
سامية.

- إلى الأساتذة المحكمين على مساعدتهم لإنجاز إستبديائي الدراسة.
- إلى كل من ساعدني في توزيع الإستبديانات، وكل من تكرم بالإجابة عليها.
كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بتقييم محتويات
هذا العمل وإثرائه.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة من خلالها تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وقد أظهرت هذه الدراسة الإنجازات الهامة التي حققتها الجزائر في مجال التنمية البشرية، وكيف انتقلت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. كذلك إنجازات الجامعة الجزائرية في مجال التكوين والبحث العلمي، رغم وجود بعض المعوقات والعراقيل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، والتي ارتأينا تقديم بعض الحلول لها لكي يتسنى للجامعة الجزائرية أداء دورها في التنمية البشرية المستدامة على الوجه المطلوب، وخاصة في تفعيل علاقتها بالمحيط.

وبدراستنا لواقع الصحة في الجزائر وجدنا أن هناك تطورا كميًا في القطاع الصحي، رغم وجود بعض النقائص التي يعاني منها هذا القطاع، كما قدمنا بعض التدابير لمعالجة هذه النقائص، ووجدنا أن الجامعة الجزائرية تقوم بدور بارز في تطوير قطاع الصحة من خلال إمدادها لهذا القطاع بمخرجات سواء أكانت طبية أم إدارية ساهمت في تغطية طبية أفضل في الجزائر. كما تطرقنا لواقع سوق الشغل في الجزائر وتوصلنا إلى أن الشباب الجامعي كغيره من الفئات الأخرى يعاني من ويلات البطالة رغم الجهود التي تبذلها الدولة لتشغيل هذه الفئة بالذات.

وفي دراستنا هذه في جانبها الميداني، ولمعرفة دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، تم تصميم استبيانين: الاستبيان الأول موجه للعاملين لمتزوجين لمعرفة أثر التعليم الجامعي على المستوى الفردي، وذلك من خلال تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور: التكوين؛ الصحة؛ الدخل. وقد وجدنا من خلال حساب اختبار كا² أن معظم أجوبة المبحوثين ذات فروق دالة إحصائية، أي أن للتعليم الجامعي دورا هاما في الحصول على تكوين نوعي، وممارسة سلوك صحي خاصة عند الرجال، واتباع أنماط العيش المستدام، والحصول على دخل مناسب. ما عدا بعض الأجوبة التي لم تكن الفروق فيها دالة إحصائية، كنظرة المبحوثين للمساواة والديمقراطية، والمحافظة على الصحة الإنجابية والحفاظ على البيئة، وتعرض جل المبحوثين للبطالة، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين التعليم الجامعي والأجوبة المذكورة آنفا. أما الاستبيان الثاني فهو موجه إلى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وذلك لمعرفة وجهة نظرهم في مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الكلي، وقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة محاور: التكوين والبحث العلمي؛ الصحة؛ العلاقة مع المحيط. وقد أظهرت النتائج أن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عالية، رغم أن المحور الثالث المتعلق بالعلاقة مع المحيط كانت درجة مساهمة الجامعة الجزائرية فيه منخفضة، كما أنه لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تبعا لمتغير الجنس والرتبة والتخصص العلمي.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الجامعة، التكوين، الصحة، الدخل، التنمية البشرية المستدامة، الجزائر.

Résumé de l'étude:

Cette étude a pour objectif de mettre en exergue le contenu des rôles sur lesquels l'université pourrait s'appuyer pour réaliser le développement humain durable. La présente étude a montré les importantes réalisations que l'Algérie a concrétisé dans le domaine du développement humain, notamment comment l'Algérie est passée du rang des états d'un développement humain moyen au rang des états de développement humain supérieur. Il est, aussi, important de signaler les réalisations de l'université algérienne dans le domaine de la formation et de la recherche scientifique, en dépit des obstacles rencontrés pour lesquels nous avons suggéré quelques solutions, notamment en ce qui concerne son rôle dans la relation avec son milieu.

Notre étude de l'état du secteur sanitaire a révélé une évolution quantitative malgré quelques lacunes pour lesquelles nous avons proposé quelques procédures à prendre en charge afin de remédier à ces lacunes. Nos résultats ont montré, aussi, que l'université algérienne joue un grand rôle dans le développement du secteur sanitaire par un taux important de sortants universitaires du corps médical et administratif. L'étude s'est penchée aussi sur le marché du travail pour lequel nos enquêtes ont révélé que les jeunes universitaires subissent le poids du chômage à part égal que les autres catégories sociales; ceci en dépit des efforts déployés par l'état.

Afin de réaliser le cadre pratique de cette étude, nous avons conçu deux questionnaires:

- *Le premier destiné aux travailleurs mariés dont l'objectif est de connaître l'effet de l'enseignement universitaire sur le niveau individuel. Ce questionnaire est divisé en trois (03) axes: formation, santé et paie. Le traitement des données à l'aide du X^2 a montré des différences significatives, d'où nous avons déduis que l'enseignement universitaire joue un grand rôle dans l'obtention d'une formation qualitative, l'exercice d'un comportement sanitaire notamment chez les hommes, le suivi de types de vie durable et l'obtention d'une paie adéquate. Il est à signaler que quelques différences, dans les réponses, étaient insignifiantes statistiquement, tels que le point de vue des individus aux questions d'égalité et de démocratie, la conservation de la santé génésique et de l'environnement, à savoir, aussi, que la plupart des individus sujets de l'étude étaient en chômage; ceci nous a conduit à déduire que ces dernières questions n'étaient pas en relation avec l'enseignement universitaire.*
- *Le deuxième questionnaire est destiné à un échantillon du corps enseignant de l'université Mohammed Boudiaf – M'Sila afin de connaître leur point de vue en ce qui concerne la contribution de l'université algérienne dans la réalisation du développement humain durable; ce questionnaire est divisé aussi en trois (03) axes: formation et recherche scientifique, santé, et relation avec l'environnement. Les résultats ont révélé que la contribution de l'université algérienne dans la réalisation du développement humain durable est d'un taux élevé, ceci en dépit que les résultats propres à l'axe trois lié à la relation avec l'environnement sont montrés faibles. Enfin, il est à signaler que les différences entre les réponses concernant les variables genre, grade et spécialité étaient insignifiantes statistiquement.*

Mots-clés: *Capital humain, Université, Formation, Santé, Revenu, Développement humain durable, Algérie.*

فهرس المحتوي

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس المحتويات.....	V- I.....
فهرس الجداول	XII -VI
فهرس الأشكال.....	XIV -XII
فهرس الملاحق.....	XVIII - XVII.....
المقدمة.....	(أ- ي).....
الباب الأول: الجزء النظري	
(74-1)	
الفصل الأول: تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية المستدامة	
(29-2)	
تمهيد	03.....
المبحث الأول: رأس المال البشري.....	04.....
المطلب الأول: التعليم ورأس المال البشري	04.....
المطلب الثاني: مؤشرات رأس المال البشري.....	06.....
المبحث الثاني: تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية.....	07.....
المطلب الأول: تنمية رأس المال البشري.....	07.....
المطلب الثاني: التنمية البشرية أبعاد ومؤشرات.....	10.....
المبحث الثالث: التعليم والتنمية البشرية المستدامة.....	14.....
المطلب الأول: التنمية المستدامة.....	14.....
المطلب الثاني: التنمية البشرية المستدامة.....	17.....
المطلب الثالث: علاقة التعليم بالتنمية البشرية المستدامة.....	24.....
خلاصة الفصل الأول.....	29.....

الفصل الثاني: دور الجامعة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة (30-74)

تمهيد.....31

المبحث الأول: الجامعة والتنمية البشرية المستدامة.....32

المطلب الأول: مفاهيم حول الجامعة ووظائفها.....32

المطلب الثاني: وظائف الجامعة.....33

المطلب الثالث: الجامعة والتنمية المستدامة.....38

المبحث الثاني: الجامعة ومؤشر التعليم.....40

المطلب الأول: مقومات التعليم الجامعي الفعال لتنمية رأس المال البشري.....41

المطلب الثاني: متطلبات التعليم الجامعي من أجل تنمية رأس المال البشري.....42

المطلب الثالث: سبل تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة.....45

المبحث الثالث: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة.....47

المطلب الأول: الصحة والتنمية البشرية المستدامة.....47

المطلب الثاني: دور الجامعة في تكوين الإطارات الطبية والبحوث الصحية.....55

المطلب الثالث: دور الجامعة في التنقيف الصحي والوعي الصحي.....60

المبحث الرابع: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل.....65

المطلب الأول: العمل من أجل التنمية البشرية المستدامة.....65

المطلب الثاني: الموازنة بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل.....68

المطلب الثالث: التخطيط الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.....70

المطلب الرابع: الشراكة بين الجامعة والمحيط.....72

خلاصة الفصل الثاني.....74

الباب الثاني: الجزء التطبيقي (210-75)

الفصل الثالث: دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (145-75)

تمهيد.....77

المبحث الأول: التعليم الجامعي والتنمية البشرية المستدامة في الجزائر.....78

المطلب الأول: التنمية البشرية المستدامة في الجزائر.....78

المطلب الثاني: واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.....81

المطلب الثالث: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر التعليم.....89

المطلب الرابع: واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.....98

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية والصحة.....110

المطلب الأول: الحالة الصحية في الجزائر.....111

المطلب الثاني: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر الصحة.....116

المطلب الثالث: العراقيل والتدابير العاجلة المقترحة للنظام الصحي في الجزائر.....126

المبحث الثالث: علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط.....128

المطلب الأول: سوق الشغل في الجزائر.....128

المطلب الثاني: الجامعة وسوق الشغل.....135

المطلب الثالث: سبل تفاعل الجامعة الجزائرية مع محيطها.....140

خلاصة الفصل الثالث.....145

الفصل الرابع: دراسة ميدانية في ولاية وجامعة المسيلة حول دور الجامعة الجزائرية

في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (210-146)

تمهيد.....147

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.....148

المطلب الأول: مجتمع الدراسة والعينة.....148

150.....	المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الاحصائي
154.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الإستهبان الأول (الموجه للعاملين المتزوجين)
154.....	المطلب الأول: وصف بيانات العينة
157.....	المطلب الثاني: نتائج المحور الأول (التعليم)
170.....	المطلب الثالث: نتائج المحور الثاني (الصحة)
189.....	المطلب الرابع: نتائج المحور الثالث (الدخل)
199.....	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستهبان الثاني (الموجه لعينة من هيئة تدريس جامعة المسيلة)
199.....	المطلب الأول: وصف بيانات العينة
200.....	المطلب الثاني: نتائج المحور الأول (التعليم والبحث العلمي)
203.....	المطلب الثالث: نتائج المحور الثاني (الصحة)
205.....	المطلب الرابع: نتائج المحور الثالث (العلاقة مع المحيط)
207.....	المطلب الخامس: نتائج الاستبيان الثاني ككل
208.....	المطلب السادس: الفروق في الدرجة الكلية للاستبيان تبعا لمتغيرات الدراسة الدخيلة
210.....	خلاصة الفصل الرابع
(219-211).....	الخاتمة
(229-220).....	الملاحق
(247-230).....	قائمة المراجع

فہرست الجداول

فهرس الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناتها في الجزائر	79
02	تطور المؤسسات التعليمية من 1962 إلى غاية 2015	80
03	تطور التلاميذ في المنظومة التربوية	81
04	تطور الشبكة الجامعية الجزائرية	82
05	عدد الطلبة المسجلين	83
06	عدد حاملي شهادات التدرج حسب المجموعات الكبرى للاختصاصات	84
07	عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	85
08	عدد الأساتذة الدائمين في الجامعة الجزائرية	87
09	ححص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة	89
10	توزيع طلبات براءات الإختراع المودعة لكل سنة وحسب المودعين	101
11	تطور أعداد الوفيات والنسب الإجمالية للوفيات	112
12	تطور أعداد المواليد والنسب الإجمالية المواليد	112
13	تطور نسبة النمو الطبيعي للسكان	112
14	تطور عدد الزيجات	113
15	معدل الخصوبة في الجزائر	114
16	تطور نسب إنتشار وسائل منع الحمل	114
17	تطور أعداد وفيات الرضع الأقل من سنة حسب الجنس	115
18	معدلات القبول لدراسة الطب والصيدلة وطب الأسنان في الجامعات الجزائرية	117
19	تطور عدد الممارسين الطبيين	120
20	تطور عدد الصيادلة	121
21	تطور نسبة تغطية الممارسين الطبيين	121
22	تطور أعداد الموظفين	122
23	ترتيب الدول العربية حسب حجم إنتاجها للصناعة الدوائية	126

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
130	اليد العاملة النشطة بالآلاف	24
131	توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاعات	25
131	توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاعات %	26
132	توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب طبيعة العمل	27
132	توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاع القانوني المستخدم	28
134	عدد البطالين بالآلاف ونسبة البطالة	29
135	مستوى التشغيل حسب الجنس والمستوى التعليمي	30
136	تطور نسبة نشاط المقاولاتية حسب المستوى التعليمي	31
136	نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي	32
137	عدد البطالين حسب الشهادة والجنس	33
138	توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي ومدة البحث عن عمل	34
139	توزيع العاطلين عن العمل ذوي المستوى التعليمي الجامعي	35
155	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي	36
155	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري العمر والمستوى الدراسي	37
156	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري المهنة والمستوى الدراسي	38
157	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري قطاع العمل والمستوى الدراسي	39
157	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري قطاع العمل والمستوى الدراسي	40
158	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالتخصص في الجامعة	41
158	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالمستوى الدراسي للأبناء	42
159	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمطالعة الكتب	43
160	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بنوعية الكتب المطالعة	44
160	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بتحسين المستوى التعليمي	45
161	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بإتقان استعمال الحاسوب	46
162	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بإتقان استعمال الإنترنت	47
163	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بإتقان اللغات	48
164	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمطالعة الصحف	49

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
164	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بنوعية البرامج المشاهدة	50
165	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدى الاهتمام بالأمور العامة في المجتمع	51
166	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بعمل الزوجة بالنسبة للرجال	52
167	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل حسب الجنس	53
167	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل حسب المستوى الدراسي	54
168	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالمشاركة في الأعمال التطوعية حسب الجنس	55
169	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالمشاركة في الأعمال التطوعية حسب المستوى الدراسي	56
170	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالتصويت في الانتخابات حسب الجنس	57
171	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالتصويت في الانتخابات حسب المستوى الدراسي	58
172	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالحالة الصحية	59
173	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بنوعية الأمراض	60
173	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بعدد الأولاد حسب الجنس	61
173	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بعدد الأولاد حسب المستوى الدراسي	62
174	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالنسبة عند الزواج حسب الجنس	63
175	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالنسبة عند الزواج حسب المستوى الدراسي	64
175	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمشاهدة البرامج المتعلقة بالصحة	65

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
176	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمطالعة الكتب والمجلات المتعلقة بالصحة	66
177	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدى الاهتمام بالصحة الإنجابية لدى النساء	67
178	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمصادر المعلومات عن الصحة الإنجابية	68
179	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بزيارة الطبيب في حالة الإصابة بالمرض	69
179	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بإجراء تحاليل السلامة الصحية	70
180	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بزيارة طبيب الأسنان	71
181	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بتنظيم النسل عند النساء	72
181	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بنوعية موانع الحمل عند النساء	73
182	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بأوزان الأولاد عند النساء	74
183	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالتدخين	75
184	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بعدد العلب التي يتم تدخينها بالنسبة لفئة المدخنين	76
184	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بفترة بداية التدخين عند المدخنين والمدخنين سابقا	77
185	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بأسباب الإقلاع عن التدخين عند المدخنين سابقا	78
186	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدى ممارسة الرياضة	79
186	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بقرارة تاريخ صلاحية المنتجات	80
187	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بإتباع نظام غذائي	81

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
188	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بقراءة المعلومات الموجودة على المنتجات	82
188	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بقراءة النشرة المرفقة للأدوية	83
189	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدى الاهتمام بالبيئة	84
190	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالدخل الشهري	85
191	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بكفاية الدخل	86
191	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بنوعية الجهد المبذول في العمل	87
192	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالسعي لتحسين الدخل	88
193	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بحالة التوفر على مبلغ مالي هام	89
194	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالرضا العام على الحياة	90
195	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمشاكل البحث عن عمل	91
195	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدة فترة البطالة	92
196	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بالعمل يتطلب التخصص أو المستوى الدراسي	93
197	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بتلقي الترقية	94
197	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بعدد الترقيات	95
198	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بمدى الإهتمام بالبرامج التوعوية	96
198	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق بصعوبات فهم طبيعة العمل	97

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
199	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المتعلق برضا رئيس العمل	98
200	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	99
200	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة	100
201	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص	101
201	درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الأول	102
203	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الأول من الاستبيان	103
204	درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الثاني	104
205	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثاني من الاستبيان	105
206	درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الثالث	106
207	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثالث من الاستبيان	107
208	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على الاستبيان ككل	108
209	الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الجنس	109
209	الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الرتبة	110
210	الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير التخصص	111

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
99	برامج البحث الوطنية لسنة 2010	01
100	توزيع ال 23819 باحث المنتسبين إلى المخابر على أساس التخصصات	02
203	المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الأول	03
205	المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الثاني	04
207	المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الثالث	05

فہرست الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
225-220	الاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين	01
228-226	الاستبيان الموجه لأعضاء من هيئة تدريس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	02
229	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين	03

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهتمت النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشري منذ الكتابات الأولى لأدم سميث، التي كانت تركز على أهمية التخصص وتقسيم العمل في تفسير أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري دائما في مكان القلب من عملية التنمية، إلا أن الانتقال من الفكرة إلى التحليل الاقتصادي حديث العهد، يرجع إلى بداية الستينيات من القرن العشرين. حيث نشأ علم اقتصاديات التعليم والذي يبحث في العلاقة بين الاقتصاد والتعليم باستخدام أدوات وأساليب علمية معينة. حيث لم يعد ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استهلاكية، وأن الطلب عليه يعود لأسباب اجتماعية، لقد أضحت الاستثمار في رأس المال البشري، لا يقل أهميته عن الاستثمار في الآلات والأجهزة، كما أصبح ينظر إليه على أنه استثمار له كلفة وعائد، أي أن الطلب عليه أصبح اقتصاديا على المستوى الفردي والقومي. وأخذت النظرة تجاه الاستثمار في التعليم تتغير، وتعتبر الإنفاق على التعليم كنوع من الإنفاق الاستثماري، لما يترتب عليه من زيادة مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج القومي.

لقد ازداد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة، مع ما تتطلبه من تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري، بحيث يكون قادرا على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي واستثمار المعلومات، مما دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمة وانسجاما مع متطلبات التنمية المستدامة.

كما ازداد الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم العالي؛ لأنه يوفر لسوق العمل، العمالة الضرورية والتي تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالي زيادة الإنتاجية. فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل. للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة، وتقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتساعد أيضا على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية، وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته.

يعد التعليم الجامعي ضرورة من ضرورات إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، كما يعتبر من أهم المراحل التعليمية نظرا لقرب الخريجين من الجامعات للدخول إلى سوق العمل، فالجامعة هي المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي تقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها، والرقي بمستوى التعليم وفي كيفية استيعاب مخرجات التعليم.

يرتكز مضمون التنمية البشرية المستدامة على اكتساب المعرفة باعتبارها أحد الحقوق الانسانية الأساسية التي يكون للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشرا. فالتنمية البشرية في جوهرها هي نزوع دائم لتزقية الحال الانسانية للبشر، جماعات وأفراداً، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، وهكذا فإن العصر الراهن وما فيه من تطور تزداد الحاجة فيه إلى العمل بجد لتجاوز التخلف المعرفي، وإلى توظيف المعرفة بفاعلية.

وحيث نتحدث عن بناء الإنسان، أو التنمية البشرية المستدامة، إنما نقصد الإنسان هدفاً وغاية نهائية وذلك في إطار إشباع حاجاته المادية واللامادية، وتوفير الظروف المجتمعية التي تحقق رغبات الإنسان وطموحاته المستقبلية، والهدف من ذلك تجنب الفرد ويلات الفقر والفاقة والمرض والجهل والتهميش الإجتماعي، وتمكينه من الاستمتاع بالأمن على حياته وحاضره ومستقبله، وتوفير المشاركة المجتمعية له من خلال التعبير عن آراءه وتوجهاته.

أصبح الاهتمام بمخرجات الجامعة من القضايا الأكثر إلحاحاً، لمساهمة الجامعة في تزويد سوق الشغل بالقوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية، فقطاعات التنمية الاقتصادية تحتاج إلى المهندسين والتقنيين والفنيين الذين لديهم الإعداد اللازم والمطلوب من التعليم والتدريب والخبرة في مختلف مجالات التنمية، وعلى التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، من أجل تطوير المجتمع وخدمته وتحسين نوعية الحياة، والاهتمام بمجالات الصحة والتعليم من أجل تحسين حياة البشر.

كما أن مساهمة الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، يجعل الجامعة تعمل على نطاق أوسع من خلال اهتمامها بالبيئة، والسكان والطاقة والتكنولوجيا، وجوانب أخرى ليس لوضعها في الوقت الحاضر فقط، وإنما ضمن منظور طويل الأجل.

بما أن العصر الذي نعيش فيه تتعدد فيه الاهتمامات، ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية، ذلك ما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة ومتشابهة الجوانب. ففي السابق كانت للجامعة وظيفتين تقليديتين هما التعليم والبحث العلمي، ولكن بمرور الزمن وتعقد الحياة اتسعت مسؤوليات الجامعة وتعددت نشاطاتها، حتى أصبحت علاقتها ببيئتها متشابكة معقدة، وأصبحت الآمال المعقودة عليها كثيرة ومتنوعة، وبالتالي لم تعد هاتان الوظيفتان علي ما أصابها من تطور كافيتين لعمل الجامعة، بل أصبحت مسؤولة عن وظيفة تالفة جديدة وهي خدمة المجتمع.

تزايد الاهتمام بأهمية الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وخاصة في الدول النامية، ولا سيما بعد أن حصلت على استقلالها، لترسيخ مكانتها في الحضارة العالمية والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي، كما أنها استهدفت القضاء على كل معوقات تقدمها والاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية لكي تلبي حاجات شعوبها الأساسية، وتحقق أهدافها المنشودة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالتنمية البشرية المستدامة من خلال التركيز على التعليم العالي على وجه العموم والجامعة بصورة أخص، وجعلها من أولويات اهتمامات الدولة. وهذا ما يلاحظ في زيادة عدد الجامعات والمعاهد المتخصصة وتضاعف عدد الأساتذة والطلبة المسجلين بهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع، من أجل المساهمة في تبني الأساليب الحديثة والمساهمة في حل الإشكالات المطروحة والمواضيع المبهمة في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة للكشف عن الدور الذي من المفترض أن تؤديه الجامعة لتساهم في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة في التعليم والصحة والدخل، في ظل إمكانياتها العلمية والبشرية، كما تسلط الضوء على الجامعة الجزائرية، والإنجازات التي حققتها في مجال تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية المستدامة.

أولاً - الإشكالية:

يمثل العنصر البشري أحد ركائز التنمية، باعتباره العنصر المستفيد من تحسين مستوى معيشة معين (مستوى التعليم، محاربة الفقر، الرعاية الصحية...) من جهة وباعتباره العامل الإنتاجي الأهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي كالمقاوم المسير والعامل المنفذ من جهة أخرى.

تعتبر الجامعة من بين أهم الوسائل المتاحة لدى الجهات الحكومية لتطبيق تنمية العنصر البشري وتطوير المعرفة في المجتمع، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

- كيف يمكن أن تساهم الجامعة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة في التعليم والصحة والدخل؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تؤدي تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة؟
2. ما هي الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجامعات لتساهم في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة؟
3. هل تساهم الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مجال التعليم؟
4. هل تساهم الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مجال الصحة؟
5. ما مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر الدخل من خلال موائمة مخرجاتها لمتطلبات سوق الشغل؟
6. هل تؤدي الجامعة الجزائرية الأدوار المنوطة بها في التعليم والبحث العلمي والصحة وعلاقتها بالمحيط لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟

ثانيا - الفرضيات:

1. تؤدي تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة.
2. يمكن للجامعة أن تؤدي أدوارا هامة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
3. تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر التعليم .
4. تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر الصحة.
5. تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر الدخل من خلال موائمة مخرجاتها لمتطلبات سوق الشغل.
6. تؤدي الجامعة الجزائرية الأدوار المنوطة بها في مجال التعليم والبحث العلمي؛ الصحة؛ علاقتها مع المحيط، لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة تدريس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

ثالثا - أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي من المفترض أن تؤديه الجامعة لتعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة كما تهدف أيضا إلى:
1. تنوير أصحاب القرار والمجتمع ككل بالدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة والمساهمة في تفعيل هذا الدور لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛
 2. توضيح أهمية دور الجامعة في المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة كونه يسهم في وضع إستراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات؛ كما يسهم في تحقيق المواءمة بين خريجي الجامعة ومتطلبات سوق الشغل للتخفيف من حدة البطالة؛
 3. تحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات الجزائرية وقطاعات التنمية المختلفة واقتراح أساليب للتغلب على هذه العراقيل، من شأنها مساعدة الجامعات الجزائرية في التغلب على المشكلات التي تعترض عملية الاستفادة من رأس المال البشري للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
 4. محاولة التعرف على الجهود الذي تبذله الدولة في مجال التنمية البشرية المستدامة من خلال دراسة واقع التعليم والصحة وسوق الشغل في الجزائر .
 5. اقتراح رؤية جديدة لأهداف وسياسات وآليات تنفيذية محددة لتعزيز وتحفيز الاستثمارات في رأس المال البشري، لتتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.
 6. الوقوف على المفاهيم الجديدة بغية الاستفادة منها في أبحاث أخرى ذات الصلة بالموضوع.

رابعاً - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع، فالجامعة هي مؤسسة لتكوين رأس المال البشري المتخصص في جميع الميادين العلمية والفكرية، والذي يؤدي الدور المنوط به، للمساهمة في ترقية مجتمعه وتطويره، حيث أصبح رأس المال البشري يفوق رأس المال المادي أهمية، لذا سعت الدول لتنميته بمختلف الوسائل ومن أهمها توفير التعليم والرعاية الصحية، وتحسين مستوى المعيشة، وهذا من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لذلك كان من المهم إبراز دور الجامعة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، والتي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة.

خامساً - حدود الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الجامعة الجزائرية، وواقع رأس مالها البشري، مركزين بذلك على أهم تطوراتها الكمية والنوعية خلال الفترة 1962 وإلى غاية 2012، مع دراسة لعلاقة الجامعة مع تطور مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر وهذا بإسقاط الضوء على القطاع الصحي، وسوق الشغل في الجزائر في إطار الاحصائيات المتاحة. أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد تمت على مستوى ولاية المسيلة، وجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وامتدت من سبتمبر 2016 إلى غاية مارس 2017.

سادساً - أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لما يلي:

1. تشكل أهمية الجامعة ودورها في تنمية رأس المال البشري مبرراً لهذا الاختيار؛
2. تزايد دور الجامعات عالمياً في التنمية البشرية المستدامة، وتعاضم هذا الدور في الوقت الحاضر حتى أصبحت ضرورة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري؛
3. محدودية عدد الدراسات (على حد علم الباحثة) التي تتناول دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛
4. حداثة الموضوع نسبياً خاصة فيما يتعلق بدور الجامعة على وجه الخصوص في تعزيز التنمية البشرية المستدامة؛
5. محاولة المساهمة في إيجاد الطرق التي تقوم الجامعة من خلالها بتنمية رأس المال البشري في الجزائر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛
6. الإسهام في تقديم مرجع يسترشد به في فهم دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

سابعا - المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على بعض المفاهيم وتحليلها، خاصة المتعلقة بالجامعة ورأس المال البشري والتنمية البشرية المستدامة. أما فيما يخص الدراسة التطبيقية، فقد تم اتباع منهج دراسة الحالة في تناولنا للجامعة الجزائرية بالوصف الكامل والتحليل، وهذا بعد تحديد المشكلة المراد دراستها، وهي مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وهذا من خلال:

- جمع البيانات الأولية الضرورية لفهم الحالة أو المشكلة وتكوين فكرة واضحة عنها؛
- جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى نتائج.
- ويجدر بنا أن نشير أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي:
- الملاحظة المتعمقة لاستخلاص ما يفيد الدراسة؛
- المقابلة، حيث تم جمع بعض المعلومات عن طريق مقابلة بعض الأشخاص المعنيين بالدراسة، وتوجيه الاستفسارات لهم وتسجيل الانطباعات الضرورية التي تتطلبها الدراسة؛
- الوثائق والسجلات المكتوبة؛
- الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات، واستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليلها حتى يتم اختبار الفرضيات الموضوعية والخروج بالنتائج والاقتراحات.

ثامنا - الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات لها علاقة بالموضوع منها:

1- دراسة لناظر أيوب محمد علي أحمد (2012)، بعنوان: الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه انطلاقاً من تبيان مفهوم تنمية رأس المال البشري والأهمية الاقتصادية لهذا الأخير، ثم دور التربية والتعليم في تكوين وبناء رأس المال البشري، ثم قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في الوطن العربي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تركيز العديد من الدراسات النظرية والعلمية بشأن التقنية الاقتصادية والاجتماعية على رأس المال البشري كواحد من أهم عوامل الإنتاج الممكن تراكمها مع الوقت، كما أن تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية والنمو الاقتصادي لأن التنمية جزء من كل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما بينت هذه الدراسة أن سبب الفجوة القائمة بين الدول النامية والمتقدمة تعود إلى حد كبير

إلى تكوين رأس المال البشري، لذا تحتم على الدول النامية أن تضع استراتيجية لتطوير إمكانات العنصر البشري فيها، إذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر.

أما بخصوص الدول العربية، فقد بينت الدراسة بأن الحكومات العربية خصصت خلال ثلاثين سنة الماضية موارد هامة لبناء الأنظمة التعليمية، ورغم الإنجازات المهمة التي حققتها، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من مشاكل عديدة ولا يزال العائد غير مشجع، لذا يرى الباحث ضرورة إحداث تغيير جذري في أنظمة التعليم الحالية.

2- دراسة: أنور حسين عبد الرحمن وعدنان حقي شهاب زنكة (2012)، بعنوان: دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم متغير.

توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تنمية مجالات المعرفة للطلاب ذات الصبغة المهنية عن طريق الدراسات الأكاديمية وكذلك تنمية المهارات الفنية الضرورية عن طريق التدريب والخبرات العلمية المباشرة واقترح الباحثان ضرورة مواكبة المناهج مع متطلبات وتطلعات المجتمع، كما يرى الباحثان أنه لكي يقوم التعليم العالي بتأدية دوره، لا بد من تنمية العنصر البشري الذي من خلال تنميته يتم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها حيث اعتبرا أن تنمية المورد البشري هو في حد ذاته مطلباً تنموياً.

كذلك ركزا على ضرورة تعاون الجامعة مع الوزارات الأخرى والمؤسسات الاقتصادية بغية التخطيط الكمي لمتطلبات التنمية وسوق العمالة المستقبلية، وكذلك نوع المهن المطلوبة في سوق العمالة لتوفير تخصصاتها في الكليات والمعاهد، مع ربط خطة القبول في التعليم العالي بخطة القوى العاملة واحتياجات الوطن الحالية والمستقبلية. كما أشارا إلى ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس فيها، وتطوير معارفهم من خلال الدورات التدريبية لمواكبة التطورات وتجاوز المعرفة النظرية وتنمية قدرات الفهم والابتكار والإبداع، وتزويد الطالب بالأنشطة التطبيقية لمعايشة العمل في موقعه الحقيقي وهذا لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية. كما توصلا إلى ضرورة الربط بين سياسات البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية ثقافياً مع ربط هذه الثقافة بالقاعدة الجماهيرية لتكون الجامعة بذلك مركزاً للثقافة العامة، وتحديث الاختصاصات الجامعية لخدمة التنمية وتوظيف خبرات الجامعة في الاستشارات العلمية للمؤسسات المجتمعية وضرورة تحقيق التكامل في العلاقة بين الجامعة والفرد والمجتمع.

3- دراسة فيصل بوطيبة (2010)، بعنوان: العائد من التعليم في الجزائر.

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة العوائد النقدية وغير النقدية من التعليم، والتي تعود على الأفراد والمجتمع ككل، وهذا من خلال تقدير العائد الخاص من التعليم في الجزائر، واستكشاف أثر التعليم على الجريمة والديمقراطية على مستوى المجتمع. خلصت الدراسة إلى أن معدل العائد الخاص من التعليم في الجزائر هو قريب من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه دون المتوسط العالمي. أما من ناحية مراحل التعليم، وعلى خلاف التعليم الثانوي والجامعي، جاء معدل العائد من التعليم الابتدائي ضعيف، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التعليم والخصوبة، فكل سنة دراسة إضافية تقلص من

معدل الخصوبة، كما خلصت الدراسة أيضا أن للتعليم دورا كبيرا في تحسين السلوك الصحي للأفراد ذكورا وإناثا. كما لم تتوصل الدراسة إلى أي علاقة بين التعليم والسلوك المدني والسياسي.

4- دراسة فوزي سعيد الجديبة (2010)، بعنوان: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية وهبوط وظيفة الجامعة من التفكير والإبداع وتنمية المجتمع إلى دور هامشي يعتمد على التعليم فقط، وعدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية، كذلك غياب أي تعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضا. كما توصلت إلى أن التعليم في الجامعات العربية لا يزال يعتمد على أسلوب التلقين، وليس تعليم كيفية التفكير، وقد قدم الباحث عدة توصيات من بينها ضرورة إشراك الجامعة في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة والبيئة المحلية بصفة خاصة، بحيث تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية كلها، والاهتمام بالتعليم المهني واستكمالها في الجامعة، مع دعم المختبرات العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.

5- دراسة المعتمد بالله سليمان صالح الجوارنة (2004)، بعنوان: تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هدفت هذه الدراسة للكشف عن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبين الإنجاز المحقق في مجال التنمية البشرية، بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا وسياسيا. أما بخصوص تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة فقد وجدت الدراسة أن مخرجات التعليم الجامعي بحاجة إلى تجويد المعرفة التي يمتلكونها، رغم احتلال التعليم المكانة الأعلى مقارنة بمعيار الصحة والدخل. وقد قدم الباحث بعض التوصيات على ضوء النتائج التي توصل إليها وأهمها تحسين مخرجات الجامعة المحلية لإحداث التنمية المستدامة والاهتمام بتدريس مساقات في التنمية البشرية المستدامة للطلبة في الجامعات الأردنية كل حسب تخصصه.

جديد الدراسة الحالية:

نلاحظ أن الدراسات السابق ذكرها تعرضت إلى دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها أساسا للتقدم وللحاق بالدول المتطورة، أو للتنمية الاجتماعية وهذا بدراسة دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته، وبعضها تعرض إلى دور التربية والتعليم بصفة عامة في تنمية رأس المال البشري، أو تحقيق عوائد نقدية وغير نقدية، كما أن الدراسات التي تعرضت للتنمية البشرية المستدامة ركزت على مدى موائمة مخرجات الجامعة لسوق الشغل، ونلاحظ أن مجمل الدراسات السابقة ركزت على دراسة دور الجامعة في تعزيز أحد مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، والمتمثل أساسا في التعليم. حيث وجدنا أن جميع الدراسات السابقة لم تتطرق لدور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة، والذي لم تجد الباحثة في حدود علمها أية دراسة لهذه المقاربة. لذلك جاءت هذه الدراسة للتركيز على دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال تعزيزها لمؤشراتها الثلاثة والمتمثلة في التعليم والصحة والدخل.

تاسعا - تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى بابين، كل باب ضم فصلين. الباب الأول وهو متعلق بالجانب النظري للدراسة، الفصل الأول منه بعنوان: تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية المستدامة؛ أما الفصل الثاني فعنوانه: دور الجامعة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة. أما الباب الثاني فهو متعلق بالجانب التطبيقي، والذي ضم بدوره فصلين، الفصل الثالث بعنوان: دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، أما الفصل الرابع: فهو متعلق بالدراسة الميدانية.

الفصل الأول:

تنمية رأس المال البشري والتنمية

البشرية المستدامة

تمهيد

اقتصرت اهتمام الاقتصاديين قبل عقد الستينيات من القرن الماضي على رأس المال المادي باعتباره أساساً للنمو والتنمية الاقتصادية، ومع تطور الدراسات الاقتصادية والمفاهيم، ظهرت أهمية رأس المال البشري، واعتبر حجر الأساس في كل تنمية، لكونه المسيطر على رأس المال المادي. هذا ما دفع إلى زيادة الاهتمام بتنميته بالوسائل المختلفة، كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية. إلا أن ظهور التنمية البشرية والتنمية المستدامة وما صاحبهما من تطورات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أدى إلى ضرورة العناية أكثر برأس المال البشري ليوكب هذه التطورات، وليكون قادراً على الإيفاء بمتطلبات التنمية البشرية المستدامة.

يعد التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، من أكثر الوسائل فاعلية في إحداث تنمية حقيقية لرأس المال البشري، إذ يعد أحد العناصر الجوهرية للتنمية البشرية المستدامة وتحسين الرفاهية البشرية. سيتناول هذا الفصل التحليل الاقتصادي لرأس المال البشري ونظرياته وطرق قياسه، وتنميته. ثم سنأتي على ذكر مختلف المحاور المتعلقة بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة ثم التنمية البشرية المستدامة، مع إبراز علاقة رأس المال البشري بكل تنمية. وأخيراً سيتم التركيز على التعليم باعتباره من أهم سبل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الأول: رأس المال البشري.

ظهر مفهوم رأس المال البشري بعد الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين كشولتز وبيكر، واللذين أكدا على أنه لا يقل أهمية عن باقي رؤوس الأموال الأخرى، خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية، والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب عنصرا سبق في التنافس القادم على الريادة العالمية.

المطلب الأول: التعليم ورأس المال البشري.

إن اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشري، هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، فمنذ الكتابات الأولى لأدم سميث، التي كانت تركز على أهمية التخصص وتقسيم العمل في تفسير أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري دائما في مكان القلب من عملية التنمية، وأصبح حاليا من المفاهيم التي تلاقي رواجاً كبيراً واهتماماً من طرف الباحثين والمفكرين والاقتصاديين في مختلف دول العالم، لذا سنتطرق إلى التعرف أولاً على المدلول الخاص بمصطلح التعليم الذي كثيرا ما يتم استخدامه عند الحديث عن تنمية رأس المال البشري. ثم نتعرف على مفهوم رأس المال البشري ومكوناته وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم التعليم.

التعليم اصطلاحاً هو كل ما يطرأ على السلوك بفضل إكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية، تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي، التي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته. وقد أدت التطورات في المفاهيم ولاسيما بعد ظهور نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم، بحيث أصبح يعرف بأنه نشاط اقتصادي عقلائي سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا، ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى للتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد (رفيق زراولة، 2004، ص.94).

الفرع الثاني: مفهوم رأس المال البشري.

يرى ألفرد مارشال (*A.Marshall*) أن البشر رأس مال يجب أن يستثمر للإفادة من إمكانياته وطاقته للبقاء والاكتشاف والتحليل وإعادة التركيز والابتكار والإبداع في باقي رؤوس الأموال (*Marshall,1930,p.216*).

تشير العديد من الكتابات أن أول من استخدم مصطلح رأس المال البشري في العصر الحديث هو الاقتصادي الشهير جاكوب مينسر (*Jacob Messner*) في مقال له عام 1958 وتلته بعدها في سنة 1961 كتابات شولتز، ثم إسهامات بيكر سنة 1964.

بمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال البشري، يلاحظ أن هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات حيث يعرف شولتز "*Theodor Schultz*" رأس المال البشري على أنه (مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن

استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية). ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان (هدى زوير، عدنان داود، 2010، ص.116).

ويرى بيكر "Becker" في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره عام 1964، أن رأس المال البشري مماثل "للسائل المادية للإنتاج" مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر (مهدي القصاص، 2008).

من التعريفات واسعة الانتشار لمصطلح رأس المال البشري، ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونسيف، الذي يرى أنه: "المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، الذي يعد عاملاً رئيسياً في تقرير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية" (أشرف العربي، 2007، ص.55).

رغم أن التعريفات السابقة غير موحدة، إلا أن هذا لا ينفى وجود درجة عالية من التشابه فيما بينها، والتي تنظر أغلبها إلى رأس المال البشري باعتباره: مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانيات والخبرات التي يكتسبها أو يرثها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال الاستثمار الأخرى.

الفرع الثالث: مكونات رأس المال البشري.

يتكون رأس المال البشري من ثلاثة عناصر أساسية وهي كالتالي:

- الكفاءات: هي مجموعة المعارف، والاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة؛
- التجارب والخبرات: وهي مختلف التجارب والخبرات العلمية والعملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة؛
- المعارف والمؤهلات: وهي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين والتعليم.

المطلب الثاني: مؤشرات رأس المال البشري.

رغم صعوبة قياس رأس المال البشري إلا أن هناك خمس مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في رصد رأس المال البشري لبلد معين وهي:

أولاً: مؤشر الأمية

يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميًا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضًا كميًا ونوعيًا في رأس المال البشري، ويعد التسرب رافداً أساسياً من الروافد المغذية للأمية، وقد بلغ معدله في الجزائر 7.2% من الملتحقين بالتعليم الابتدائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

ثانياً: مؤشر معدلات التمدد

يشير معدل التمدد إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية "25 سنة فما فوق" على مقاعد الدراسة، وقد قدر متوسط التمدد في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 بـ 7.6 سنوات وتشهد هذه النسبة تحسناً، ففي سنة 1980 كانت تقدر بـ 2.68 لترتفع إلى 5.37 بحلول عام 2000 ثم لتصل إلى 7 سنوات في 2011. كما أن عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل قد قدرت بـ 14 سنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

ثالثاً: مؤشر الرقم القياسي للتعليم

وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمرحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة (أحمد الكواز، 2002، ص4)، كما يشمل أيضاً معدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث، باعتبارها مؤشراً على نوعية التعلم في كل مرحلة من مراحل التعليم (محمد عدنان وديع، 2005). بالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2015 المبني على المعلومات المقدمة من اليونيسكو، نجد في الجزائر نسبة الالتحاق بالمرحل الابتدائية للأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية تجاوزت 100%، وفي المرحلة الثانوية بلغت نسبة 98% من الطلاب الذين هم في سن الدراسة الثانوية، في حين نجد أنها لا تمثل إلا 31% في التعليم العالي، ويمثل السكان الملمين بالقراءة والكتابة نسبة 72.6% من مجموع السكان الذين هم في سن 15 سنة فما فوق، ويقدر العدد المتوسط لكل معلم في المرحلة الابتدائية 23 تلميذ لكل معلم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

رابعاً: مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم

هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، وتوجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذره من جهد تعليمي، ونظرة أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون

الأخذ بعين الاعتبار ما تتفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية والمعلمين والأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام هذا البلد أو ذاك بالتعليم. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015).

خامسا: مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح ما بين القيمتين الصفر والواحد وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدولة في ثلاثة جوانب مهمة هي:

– مدة الحياة ومستوى الصحة؛

– التمدن وتلقي المعارف؛

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

وسنأتي على ذكر التنمية البشرية لاحقا بشيء من التفصيل.

المبحث الثاني: تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية.

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين، ومن طرف القادة السياسيين خاصة في دول العالم الثالث، وذلك نظرا لأهمية التنمية في إحداث التقدم والتطور وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ومن أهم طرق إحداث التنمية، تنمية رأس المال البشري بالتعليم والتدريب والصحة، وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للبشر لتطوير معيشتهم وتحقيق متطلباتهم الحياتية.

المطلب الأول: تنمية رأس المال البشري.

يعتبر موضوع تنمية رأس المال البشري أحد المواضيع الحساسة في التنمية، وذلك انطلاقا من كون العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت في مجال عملية التنمية، كما أنه لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن تنمية رأس المال البشري، فالتنمية تتم بالموارد البشرية ومن أجلها.

الفرع الأول: مفهوم تنمية رأس المال البشري.

بعد أن عرفنا معنى رأس المال البشري بقي علينا أن نعرف معنى تنمية رأس المال البشري، فهي تعرف بأنها " إعداد العنصر البشري إعداد صحيحا بما يتفق واحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلا عن زيادة طاقاته وجهوده " (موسى اللوزي، 2000، ص.87). كما أن تنمية رأس المال البشري، هي عبارة عن تعبئة الطاقات البشرية وبلورة

لإمكاناتها المتعددة ولمواهبها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها، ليتمكن استخدامها بصورة مبدعة في طرق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية (نافر أيوب، نسخة الكترونية، ص.5).

وتمثل التربية والتعليم والتدريب وتنمية القدرات الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية لتنمية رأس المال البشري.

الفرع الثاني: وسائل تنمية رأس المال البشري

لا شك أن وسائل تنمية رأس المال البشري عديدة ومتنوعة، ولعل أبرزها التعليم والتدريب. وقد اختلف بعض المؤلفين في تحديد عدد ونوع هذه الوسائل، وستحاول الباحثة ذكر البعض منها كما يلي:

أولاً: التعليم والتكوين

من المعلوم أن مصطلح رأس المال البشري بمعناه الواسع، يطلق على العنصر البشري الذي يتلقى قدراً كافياً من التربية والتعليم والتكوين، نظرياً وتطبيقياً، أولاً؛ والرعاية الصحية والاجتماعية، ثانياً؛ والنواحي التنظيمية والعلاقاتية والإنسانية، ثالثاً، مما يطلق عليه الاقتصاديون "عملية الاستثمار في رأس المال البشري تخطياً للاعتبارات الكمية إلى النواحي النوعية، المؤسسة على المعرفة وتقنياتها، باعتباره أساس التقدم ومعيار النمو (فؤاد القاضي، 1996، ص-ص 60-61).

وتشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الأساسية في تنمية رأس المال البشري، فهي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة، وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ما توفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.

ثانياً: التدريب

من المسائل البديهية أن الإنسان هو من يقوم بعملية التنمية الشاملة، بما يعني أنه يمكن أن يكون أداة بناء وإصلاح، إن تم اختيار من تسند إليه مسؤولية تولى شؤون العامة وحفظ حقوقهم ابتداءً وتدريبه وإعادة تأهيله وترقيته مهنيًا واجتماعيًا لاحقًا، بالقدر الذي يرفع كفاءته الأدائية باستمرار. إن تدريب رأس المال البشري وإعادة تأهيله يجعله قادرًا على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية في الآن ذاته ولتحقيق ذلك، يتطلب العناية بالموارد البشرية ورعايتها، بكيفية متكاملة وذلك أثناء التوظيف أو ما يعرف بـ "عملية الاستقطاب" (راوية حسن، 2005، ص.33)، ثم يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيًا، وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية، باعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها وجدواها واستمراريتها من طبيعة الخطط التدريبية، طبقاً لمفهوم "التعليم مدى الحياة" (عاطف مضار، 1995، ص-ص 80-82).

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية

تتمثل الرعاية الاجتماعية في توفير شروط حياة كريمة في جوانبها المختلفة كالغذية والخدمات الصحية والأمنية وغير ذلك؛ إذ لا يخفى أثر مستوى التغذية أو المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ممثلاً في

المتوسط اليومي الذي يحصل عليه الفرد على مقدرته الإنتاجية؛ فضلا عن قدرة التحصيل والاستيعاب. كما تعتبر الخدمات الصحية من بين الوسائل الهامة في تنمية رأس المال البشري، من خلال ما توفره لرأس المال البشري من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض، الأمر الذي يساهم في طول العمر وتخفيض نسبة الوفيات.

رابعاً: الإعلام

يلعب الإعلام دوراً هاماً في تنمية رأس المال البشري من خلال ما يطرحه من قضايا تنموية واقعية تؤدي إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والمسؤولين بقضايا ومسائل تتعلق بتنمية الموارد البشرية، وتوعية الإنسان بأخلاقيات وسلوكيات معينة تعود عليه بالنفع والفائدة.

الفرع الثالث: أبعاد تنمية رأس المال البشري.

جاءت أهمية العناية بتنمية رأس المال البشري من منظور متعدد الأبعاد منها:

أولاً: البعد الثقافي

حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

ثانياً: البعد الاجتماعي

من المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية، وترسيخ الروابط الأسرية إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

ثالثاً: البعد العلمي

حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يساهم في إحداث النقلة الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة، والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

رابعاً: البعد الأمني

حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريب، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار (مركز البحوث والدراسات بالرياض، 2007، ص- ص. 4-6).

المطلب الثاني: التنمية البشرية أبعاد ومؤشرات.

حظي موضوع التنمية البشرية وما يزال باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين، وأخذ يتعاضم هذا الاهتمام يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وتنامى الوعي بقيمة الإنسان باعتباره هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة.

إن الاهتمام بالتنمية البشرية ليس جديداً، وإن العودة المتأخرة اليوم إلى التنمية البشرية معناها المطالبة من جديد بتراث قديم، حيث أن جذور مفهوم التنمية البشرية يرجع إلى أزمنة مبكرة من التاريخ والديانات، فقد أولت الحضارات الإنسانية المتتالية اهتماماً خاصاً بحياة الفرد ومعشيته. ثم إن تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الاجتماعي في المستوى المعيشي للفئات الواسعة من السكان وإقامة النظام الاشتراكي وبروز منظمات دولية كالأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة العمل الدولية كلها أسباب أدت إلى الاهتمام بقياس مستويات المعيشة في البلدان المختلفة من خلال مؤشرات قابلة للقياس تعكس وضع كل بلد. وهذا ما يطلق عليه "دليل التنمية البشرية".

فالتنمية البشرية هي إعادة الاعتبار لرأس المال البشري على حساب الموارد المادية التي سيطرت لقرون من الزمن على سلم أولويات التنمية (حاتم هلاوي، 2005، ص.34).

الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية.

ظهرت العديد من التعاريف التي تطرح البعد الإنساني للتنمية، والتي عرفت بالتنمية البشرية في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه التعاريف:

التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات للشعوب، من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، التي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساساً إلى أنه يتمتع بحياة طويلة وصحية، عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق؛ يستفيد من التعليم؛ يكتسب المهارات الأكثر تقدماً؛ يتمتع بصحة جيدة؛ يمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية... (محروس خليفة، 2003، ص.28).

تعرف أيضاً بأنها العملية التي تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية، العقلية، الروحية، الاجتماعية، الثقافية. وإن هذا التحقيق لذاتيته بمختلف مقوماتها وخصائصها هو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز التنموي؛ كما أنه خط النهاية في تقييم هذا الإنجاز على المدى القريب والمتوسط والبعيد (حامد عمار، 1998، ص.35).

كما تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 مفهومًا للتنمية البشرية، يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وقد عرف التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها" (PNUD, 1995, p.11)، ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات.

الفرع الثاني: أبعاد وأركان وخصائص التنمية البشرية.

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما مركبا يشمل مجموعة من المكونات والمضامين، تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعية وأهمها: عوامل الإنتاج، السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد كأداة للتقدم والتنمية.

أولا: أبعاد التنمية البشرية

يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدين:

البعد الأول: يهتم البعد الأول بالجانب الإنساني في مختلف مراحل الحياة، كتنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهنية، الروحية...
البعد الثاني: هو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى الناس.

ثانيا: أركان التنمية البشرية

يعني مفهوم التنمية البشرية تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان، ومن هنا يمكن تحديد ثلاث أركان أساسية للتنمية البشرية وهي على النحو التالي:

- **تنمية الناس:** أي أن يكون الناس هم موضوع التنمية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، أي الاستثمار في قدرات الأفراد، سواء كان بالتعليم، أو الصحة أو برفع مستوى المعيشة، ليصبح إنتاجهم وعطائهم للتنمية أكبر؛
- **التنمية من أجل الناس:** فهم المستفيدون من التنمية، ومن ثم إشباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكّل وملبس ومسكن...، وهو أمر يتطلب توزيعا عادلا للجميع من ثمار التنمية؛
- **التنمية بواسطة الناس:** وهذا يستوجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي، وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها، وذلك من خلال الهياكل المؤسسية الملائمة لاتخاذ القرارات (عدنان داود، هدى زوير، 2010، ص-ص 23-24).

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية البشرية.

لقي مقياس التنمية البشرية ومؤشراتها اهتماما كبيرا من العاملين في مجال التخطيط، وذلك للوصول إلى مقاييس ومؤشرات يمكن أن يستعان بها في مجالات التنمية في دول العالم، سواء المتقدمة منها والنامية. يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات كمية ومؤشرات كيفية.

أولاً: المؤشرات الكمية

أصبح قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية البشرية من أولويات المجتمع الدولي، حيث أصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع، إذا فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الوضع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها، وذلك لتقييم هذه الجهود وتدعيمها في حالة نجاحها، أو تعديلها في حالة فشلها (إبراهيم أحمد، 2007، ص.48).

يتكون دليل التنمية البشرية كما يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في تقرير التنمية البشرية 1999/1998) من ثلاث مؤشرات أساسية وهي:

أ **طول العمر:** يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى للعمر المتوقع هو 25 سنة والحد الأقصى هو 85 عاماً)؛

ب **المعرفة:** تقاس المعرفة بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين الكبار، ومتوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة القراءة والكتابة هو صفر %، وأعلى معدل هو مئة %)، ومتوسط سنوات الدراسة يتراوح ما بين (15 عاماً و 0)؛

ج **الدخل ومستوى المعيشة:** ويقاس بمستوى القوة الشرائية استناداً إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقدراً بالدولار على أساس تعادل القوة الشرائية (هاشم فوزي، دباس العبادي، 2008، ص.310).

يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار كما يلي:

$$\text{مستوى الإنجاز للمؤشر} = \frac{\text{قيمة المؤشر في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمؤشر}}{\text{الحد الأقصى للمؤشر} - \text{الحد الأدنى للمؤشر}}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين الصفر والواحد، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها، حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة المؤشر من القيمة العظمى؛ وتنخفض كلما اقتربت من القيمة الصفرية، ولذلك تم تصنيف الدول تنازلياً وفق الدليل المحسوب كما يلي:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية: من 0.80 فما فوق؛

- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: من 0.5 وأقل من 0.8؛

- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة: تحت 0.5.

وقد وجهت لهذا المقياس عدة انتقادات أبرزها بساطته الشديدة التي يصعب معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها. إضافة إلى ذلك فإن الخيارات لا تنتهي عند طول العمر، والمعرفة، والدخل. بل هناك خيارات إضافية تتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتمتع بفرص الخلق والإبداع، والتمتع بحقوق الإنسان والمشاركة. ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى

إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية تتضمن خيارات أخرى تعبر عن مفهوم أشمل، وهذا ما أطلق عليه التنمية البشرية المستدامة.

ثانياً: المؤشرات الكيفية

هناك ثلاث مؤشرات كيفية للتنمية البشرية وهي: التعليم، والصحة والدخل

أ **التعليم**: تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية:

- الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة لاكتساب التقنية (التكنولوجيا)؛
- الزاوية الثانية: ركزت على ربط التعليم باحتياجات السوق؛
- الزاوية الثالثة: طرحت التعليم بوصفه حقاً إنسانياً أساسياً، يهدف إلى تحسين وضع البشر، وليس إعدادهم للعمل فقط.

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع، والإلمام بالقراءة والكتابة يعد الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة، هذا في الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثر في كل مظهر من مظاهر الحياة، واكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه.

ب **الصحة**: يسهم الاستثمار في الصحة والتغذية في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي، يسهم في زيادة الاقتصاد القومي، مما يجعل للتنمية البشرية دوراً مهماً في مكافحة الفقر، والتخفيف من معاناة أفراد المجتمع. وتعد حياة الإنسان حياة طويلة وخالية من العلل هدفاً من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، والتي يجب على أي مجتمع أن يسعى إلى تحقيقها، كما أنها أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها رفع إنتاجية البشر وبالتالي تزداد دخولهم وتصبح المحصلة النهائية لتحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في المجتمع ككل.

ج **الدخل (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي)**: يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال قسمة الناتج (الدخل) القومي على عدد السكان في نفس السنة. واتضح خلال عقد الثمانينيات أن اتخاذ متوسط الدخل الفردي وحده كمقياس غير كاف، كما أنه لا يستطيع توضيح المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990 بتقديم دليل التنمية البشرية المركب (إبراهيم أحمد، 2007، ص.32). وعلى الرغم مما يثيره مؤشر الدخل من تحفظات عند استخدامه للتعبير على مستوى رفاه الناس وذلك لتباين الفئات التي تتمتع فعلاً بهذا المستوى من الرفاه، فإن الحصول على دخل هو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها. فهو خيار مهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق، فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة، ولكنها تشمل أشياء أخرى كثيرة قيمة يعطي لها الناس أهمية. فالدخل وسيلة ولكن التنمية غاية (عدنان داود، هدى زوير، 2010، ص.45).

المبحث الثالث: التعليم والتنمية البشرية المستدامة.

أدى ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى ظهور عدة مفاهيم ارتبطت بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن أهم هذه المفاهيم التنمية البشرية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة وانتشر بسرعة كبيرة في أنحاء العالم، حيث أنه بين عامي 1972 و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة؛ الأول في ستوكهولم عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان، الثاني عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. وبدل تغير أسماء المؤتمرات على تطور مفهوم التنمية المستدامة، وزيادة استيعاب العالم للعلاقة بين الإنسان والمحيط الذي يعيش ويمارس نشاطاته فيه.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة واختلفت في معناها، فأصبحت المشكلة لا تكمن في غياب التعاريف، وإنما في تعددها وتنوعها. لذلك تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفاً واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية. فاقصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. على الصعيد الاجتماعي والإنساني تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرارالنمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. وعلى الصعيد البيئي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية. وأخيراً فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحايسة للحرارة والضارة بالأوزون (محمد الشيخ، 2002، ص.94)، ويلاحظ أن التعريفات السابقة تركز على متطلبات وعناصر التنمية المستدامة دون إعطاء مفهوم واضح للتنمية المستدامة.

ويمكن اقتباس النص التالي من المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1987) كتعريف للتنمية المستدامة: "تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداماً للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي وتوزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية". ويعرف علماء الاقتصاد التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: بيئي واقتصادي واجتماعي، من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل، كما أنها تنطوي على

تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت (دوناتو رومانو، 2003، ص- ص.53-54).

وبالعودة الى أول تعريف للتنمية المستدامة الصادر عن الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 على لسان برونتلاند والتي أعطت تعريفا للتنمية المستدامة كالتالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، ص.83).

الفرع الثاني: مقومات وأسس التنمية المستدامة.

هناك ثلاث مقومات وأسس للتنمية المستدامة وهي:

أولاً: الإنسان

هو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن 21 أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم، فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لذا ينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، تأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل (سلامة سالم، 2006، ص.54).

ثانياً: الطبيعة

هي المحيط الحيوي، وهي خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة. إن ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة هو صميم التنمية المستدامة، ونظراً للاستخدام المفرط لهذه الموارد اتجهت الثورة العلمية الثالثة، التي مقوماتها الفكر العلم والابتكار، إلى كيفية إحلال الموارد الطبيعية بنوعها بأخرى بديلة، واستحداث الهندسة الوراثية في الزراعة، واستخدام الطاقات المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية مكان الطاقات غير المتجددة.

ثالثاً: التكنولوجيا

لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء. وسادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية. ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح هذا التفاعل وإيجاد طرق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها. والسبيل إلى ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية (سلامة سالم، 2006، ص- ص.54-55).

الفرع الثالث: متطلبات التنمية المستدامة.

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

أولاً: القصد في استهلاك الموارد الطبيعية

لقد ظلت العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية متوازنة طوال الفترة التي كان الاستهلاك متوازنا مع الإنتاج، لفي حاجات السكان ومتطلباتهم، ولكن عندما تجاوزت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هذا التوازن، وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثل الخط الفاصل بين الاستخدام الرشيد للموارد والاستغلال الجائر لها. مما أدى لتعرض البيئة إلى المشاكل والتي أطلق عليها المشكلات البيئية العالمية بسبب انتقالها بين الدول. من هنا كان لابد من تحرك الدول على المستوى الإقليمي والدولي لضبط استخدام البشرية للموارد والثروات الطبيعية وذلك للحفاظ على تواصل عملية التنمية.

ثانياً: سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك

تتطلب التنمية المستدامة التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولوياتها كاستهلاك الغذاء والماء والطاقة، ومن ثم ترشيد الاستهلاك والذي يمكن أن يتم بعدة وسائل: كتفعيل دور التربية والتعليم في تدريس طرق الترشيح في استخدام الطاقة والغذاء والماء، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وهذا يتم في جميع مراحل التعليم؛ كذلك القيام بحملة إعلامية دائمة في وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع بقضية الطاقة وتثقيفهم في أهمية ترشيد الاستهلاك في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: العناية بالتنمية البشرية في المجتمع

إن التنمية البشرية التي تتطلبها التنمية المستدامة، لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية بل تمتد أبعد من ذلك من حيث الانتفاع بها، سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع والابتكار وتوظيف الملكات، أو التمتع بوقت الفراغ و باحترام الذات الإنسانية، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ونظراً لذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية (معهد البحوث والاستشارات، 2007، ص.21).

رابعاً: التنمية الاقتصادية الرشيدة

إن التنمية الاقتصادية بصورتها العامة، تهدف إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي، ومن ثم الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة، وتطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الغبن والاستغلال، وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الناس تعاملًا إنمائيًا مع الأشياء بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان وتحسين حياة البشر.

خامساً: الحفاظ على البيئة

إن إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد أدى إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد استغلال الموارد النادرة وإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، إلى مفهوم التنمية المستدامة. فالتنمية

المستدامة تمنع الاستغلال الجائر للموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد، وألا تتحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية.

سادسا: الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية

تتحقق الشراكة الداخلية عن طريق توطيد العلاقة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية؛ والإشراك الكامل للمواطنين، وهذه المشاركة ضرورية لقدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات، وإيجاد الحلول الممكنة للمشكلات المحلية، لذلك لا بد من الاستفادة من الارتباطات الثلاثية المتمثلة في: الحكومة- القطاع الخاص- ومنظمات المجتمع المدني. وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة (طلال البابا، 1986، ص78). أما فيما يتعلق بالشراكة الخارجية فقد أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل للمحافل الدولية والمنظمات العالمية، خاصة هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كما أن البنك الدولي (*The world bank*) يهتم بتشجيع التنمية المستدامة حول العالم من خلال شبكة التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة التي يتبناها البنك والتي تسعى إلى ترويج التنمية المستدامة في كل المشاريع التي يدعمها البنك. وبناء على ذلك فإن تنفيذ مخططات التنمية المستدامة مثل الأجندة 21 أو أهداف الألفية الإنمائية، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا بذلت الأطراف المعنية الجهد المشترك في البحث عن حلول طويلة المدى وفعالة، والالتزام بتنفيذ تلك الحلول في نوع من الشراكة المتوازنة والجماعية (معهد البحوث والاستشارات، 2007، ص-ص. 5-6).

المطلب الثاني: التنمية البشرية المستدامة.

ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ولاسيما بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، وبعد قصور مفاهيم التنمية الاقتصادية والمستدامة والبشرية عن الإحاطة بكل جوانب الحياة المختلفة، مما أدى إلى البحث عن مفهوم جديد للتنمية يتناول عنصري الإنسان والاستدامة معا ويضيف إليهما بعدا اجتماعيا يوفر الشمولية والإحاطة بكل جوانب الحياة. هذا المفهوم أوسع للتنمية، يجمع بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة يهتم بالبيئة والسكان والطاقة والتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية، وجوانب أخرى ليس ضمن وضعها في الوقت الحاضر فقط وإنما ضمن منظور طويل الأجل (عدنان داود، هدى زوير، 2010، ص-ص. 26-27).

الفرع الأول: محاور تخصص التنمية البشرية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

بصدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994، تم إعطاء عدة تعاريف للتنمية البشرية المستدامة حيث تم تعريفها على أنها: "تمودج يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل" وكتعريف آخر "التنمية البشرية

المستدامة هي تنمية موائية للناس، موائية لفرص العمل، موائية للطبيعة، فهي تعطي أقصى أولوية للحد من الفقر وللعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي ولإعادة تأهيل البيئة... وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر، دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة"، كما يصف ذات التقرير التنمية البشرية المستدامة بأنها "إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته، وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها. مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال المستقبلية على حد سواء" (PNUD,1994,p.4).

كما يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2011 التنمية البشرية المستدامة على أنها: "هي توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم، مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص.2).

ويمكن أن نقدم تعريفاً للتنمية البشرية المستدامة كالتالي: التنمية البشرية المستدامة هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة. وهي التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي فحسب بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وتجدد البيئة وتحافظ عليها بدلاً من تدميرها، وتهتم بالناس وتطوّر قدراتهم وتوسيع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية.

ثانياً: العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة

يرى تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأنه: "ما من تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص.18). أسهمت تقارير عديدة من سلسلة تقارير التنمية البشرية إلى جانب تقارير أخرى في تغير مشهد السياسة العامة، وتوسيع الإقرار بقضية البيئة والاستدامة بما فيها تغير المناخ. فالتنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان. فالتنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة يتمتع فيها بالصحة ويحصل على التعليم ويحقق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقا ما لم تكن مستدامة. فتعريف التنمية البشرية بأنها توسع خيارات البشر هو تعريف أساسي، إلا أنه غير كاف، فالإنصاف والاستدامة واحترام حقوق الإنسان كلها مبادئ أساسية ذات أهمية في التنمية، وتعنى التنمية البشرية باستدامة النتائج الإيجابية عبر الزمن، وبالحد من الممارسات التي تؤدي إلى إفقار البشر. ومن الضروري بذل جهود لضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن على مستوى الأفراد والجماعات والأمم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص.22).

ثالثاً: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

بفضل جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في السنوات الأخيرة تم تعميق مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وذلك بوضع معايير ومؤشرات جديدة لقياس البحوث الاقتصادية الكلية للدول، وذلك بإضافة معايير إضافية تتضمن ما يلي:

- الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتقليل من التلوث؛
- الاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته، بحيث تتوافر للجميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تطوير رأس المال المجتمعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والعدالة في توزيع الموارد والمشاركة في اتخاذ القرار (عدنان داود هدى زوير، 2010، ص.30).

وتشمل مؤشرات التنمية البشرية المستدامة ما يلي:

- أ المؤشرات الاقتصادية: تتضمن التعاون الدولي لتعجيل التنمية البشرية المستدامة؛ تغيير أنماط الاستهلاك؛ الموارد والآليات المالية.
- ب المؤشرات البشرية: وتتضمن مكافحة الفقر؛ الديناميكية الديمغرافية والاستدامة؛ تعزيز التعلم والوعي العام والتدريب؛ حماية صحة الإنسان وتعزيزها وتعزيز التنمية البشرية المستدامة للمستوطنات البشرية.
- ج المؤشرات البيئية: وتتضمن نوعية موارد المياه العذبة وإعدادها وكذا النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ومكافحة إزالة الغابات والتصحر.
- د المؤشرات المؤسسية (المجتمعية): وتتضمن مؤشرات الحصول على المعلومات؛ العلم والتكنولوجيا.

رابعاً: تعديل دليل التنمية البشرية

وجهت عدة انتقادات لدليل التنمية البشرية الذي تم إطلاقه عام 1990، وهذا نظراً للسلبات التي تحيط بالمؤشرات الثلاثة المكونة له، فمثلاً قد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة على مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين المستوى التعليمي، ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل. ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في دليل التنمية المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي (نصيرة قوريش، 2010، ص.35). كما أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي التعليم أستعيض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في

سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد. وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي. تجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية الذي يتراوح ما بين الصفر والواحد وتصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا: 1-0.75؛
- فئة التنمية البشرية المرتفعة: 0.51-0.75؛
- فئة التنمية البشرية المتوسطة: 0.26-0.50؛
- فئة التنمية البشرية المنخفضة: أقل من 0.26.

الفرع الثالث: مقومات التنمية البشرية المستدامة.

إن العمل من أجل إرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة في أي بلد يتطلب سياسات اقتصادية مختلفة عن تلك التي سادت في المقاربة التنموية التقليدية، بحيث يجب أن تتناول السياسات الجديدة أعمال القطاعين العام والخاص على السواء لإدخالهما في إطار مبادئ التدبير والمساءلة. غير أن النجاح في هذه السياسات مرهون بشروط مؤسسية مسبقة تفترض الانتقال إلى قيم جديدة متفق عليها، وهي قيم التعااضد والإنصاف، وتقوية الرأس المال البشري والمجتمعي. هذا الانتقال يتطلب أن تكون الأولوية للعمل من أجل تقوية المجتمع المدني، وإعادة النظر في البيئة القانونية، والقيم التي تستند إليها التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996، ص.6). فلا يمكن إرساء دعائم التنمية المستدامة إلا من خلال معالجة بعض القضايا أهمها:

- إصلاح القطاع التعليمي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة الشركات والمؤسسات في التعليم المهني وفي تمويل الأبحاث العلمية؛
- اتخاذ التدابير الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها بكل نهائي؛
- تحقيق تعادل الفرص في الحصول على متطلبات الحياة؛
- اضطلاع مؤسسات القطاع العام والخاص باتخاذ التدابير التي تركز احترام البيئة؛
- العمل من أجل تطوير الإطار المؤسسي والقانوني.

الفرع الرابع: تحديات التنمية البشرية المستدامة.

من الأهمية بمكان عرض أهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة في القرن الواحد والعشرين خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعترضها الكثير من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة والتي تتمثل أهمها في النقاط التالية:

أولاً: الفقر

يمثل الفقر أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية المستدامة في العالم النامي في القرن الواحد والعشرين، حيث تشير الإحصاءات إلى أن قرابة 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، كما أن 1.5 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (تقرير التنمية البشرية، 2014، ص.70). حيث أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يأخذ في الحسبان الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، والتي تتوفر في بعض الدول مجاناً أو بأسعار زهيدة بينما في دول أخرى لا تتوفر حتى بالنسبة للأشخاص من ذوي الدخل. هذا ويعتبر الفقر في الوطن العربي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا في مجال الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط. فالوطن العربي يصنف في مجمله ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض، وبالتالي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلاً في العالم. وعادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوباً بانخفاض في الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيعه.

ثانياً: الأمية

وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكلاً ومشرباً وملبساً، فإن القليل مما تبقى من الموارد يوجه إلى التعليم؛ هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. فلا يمكن حصر عملية محو الأمية في تعليم الأميين القراءة والكتابة، فهذه العملية ينبغي أن تكون عملية تغيير اجتماعي وعملية تحرير الفقراء من الجهل والمرض والفقر. إنها عملية ترتبط بجميع السياسات العامة للدول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وغيرها. وما لم تتكامل هذه السياسات وتتضافر جهودها لتحقيق أهداف محددة، فإن التنمية البشرية تبقى حلماً بعيد المنال. وبعبارة أخرى، إن محو الأمية مرتبط بحرص الدول على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وصيانة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية.

ثالثاً: التلوث البيئي

أصبحت البيئة تحتل موقعا هاما على الساحة الدولية، وحظيت باهتمام منقطع النظير، وهذا لإدراك المجتمع الدولي بالخطر الذي سيلحق بكوكب الأرض إن لم يسارع هذا الأخير في اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها حماية البيئة والمحافظة عليها. ولكن رغم كل المؤتمرات التي تم عقدها والقرارات والقوانين التي تم سنها إلا أن البيئة لا تزال معرضة للتهديد نتيجة التصرفات السلبية الصادرة اتجاهها، سواء من الدول المتقدمة أو المتخلفة. ويهدد التلوث صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، التي لم تجد وطناً أفضل لها

من الدول النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها. إضافة إلى عوامل عديدة في مقدمتها الانفجار السكاني، الذي حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وما رافقه من أنشطة تنموية وتطور صناعي وزراعي لسد الحاجات المتزايدة لملايين البشر فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي الزراعية لحل أزمة السكن وشق الطرق ومد خطوط المواصلات، فكثر التحذيرات خلال السنوات الأخيرة وتزايد القلق بسبب استخدام الإنسان للوسائل المؤثرة على توازن الطبيعة. ولكي يتم تصحيح هذا الوضع، فإنه يتعين على جميع دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تغيير نظرتها للبيئة، وذلك بعدم التركيز على الأرباح قصيرة الأمد، والاهتمام بالنتائج المترتبة على تبني مفهوم التنمية المستدامة وما يترتب عليها من تواصلية بيئية في الأجل الطويل.

ولنجاح ذلك ينبغي وجود قناعات لدى الدول والأفراد بتبني مبادئ التنمية المستدامة والتي يتم في إطارها المحافظة على البيئة وصيانتها من أجل المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية.

رابعا: شروط التجارة العالمية

قد يترتب على تحرير تجارة السلع والخدمات زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية وتقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما ينجر عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية. كما أن الدول المتقدمة، وبحجة احترام معايير الجودة والصحة، تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية. هذه الشروط غير المتكافئة والمجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية، وتكبد الدول الفقيرة خسائر مالية معتبرة، ما يؤدي إلى تعميق هوة الفقر والتأثير السلبي على تحقيق التنمية البشرية. لذلك لابد من تعديل شروط التجارة العالمية ومساعدة الدول النامية على رسم سياساتها المحلية بما يمكنها من الاستفادة من تحرير التجارة بهدف تخفيف الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

خامسا: أعباء التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحديا وعبئا ثقيلا على كاهل اقتصاد الدول النامية، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية رأس المال البشري في هذه الدول، فتخلف المهارات البشرية في التعامل بالتكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة الاحتكاكية أو الفنية بسبب عدم قدرة القوى العاملة التعامل مع هذا النمط الجديد مما يسفر عنه الاستغناء على العمالة غير الملائمة.

الفرع الخامس: الأهداف العالمية للتنمية البشرية المستدامة.

في الواقع فإن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الأمم المتحدة، هي أهداف للتنمية البشرية ولو لم تعبر عن جميع أبعادها الأساسية، فالتنمية البشرية المستدامة تشمل جميع الأهداف الإنمائية، كما لا تقتصر عليها، بل تشمل أيضا قضايا الإنصاف والعدالة في التوزيع، وتتناول أسباب وتداعيات عدم المساواة، لذا يعتبر نهج التنمية البشرية المستدامة أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسواها من الأهداف الإنمائية.

أولاً: ولادة إعلان الألفية

في شهر سبتمبر من عام 2000، اجتمع ممثلو 189 دولة في قمة الألفية، وتبنوا وثيقة أطلق عليها اسم "إعلان الألفية"، وفضت القمة الأمين العام للأمم المتحدة متابعة تنفيذ ما جاء في الإعلان من القرارات، وفي الدورة السادسة والخمسين التي عقدت في شهر سبتمبر من سنة 2001، تبنت الجمعية العمومية في نهاية أعمالها تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة بعنوان "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، تضمن هذا التقرير عرضاً مفصلاً للأهداف المطلوب بلوغها، تنفيذاً لما جاء في إعلان الألفية، والتي أنتت في ثمانية أهداف و18 غاية و48 مؤشراً، وهي التي باتت تختصر اليوم بـ "أهداف الألفية" والتي تشكل الإطار الموجه لأولويات التنمية على الصعيد العالمي والوطني (أديب نعمة، نسخة إلكترونية).

ثانياً: الأهداف الإنمائية للألفية

تعتبر أول مجموعة من الأهداف المحددة كمياً وزمناً والتي تتقاسمها كل من الدول النامية والمتقدمة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم لجميع أطفال العالم على الأقل في المرحلة الابتدائية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهذا لتحقيق الغاية المتمثلة في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال من خلال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية للأمهات من خلال تخفيض معدل الوفيات الإنجابية بمقدار ثلاثة أرباع.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ثالثاً: ما تم إحراره لغاية 2010

اجتمعت دول وحكومات العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 20 إلى 22 سبتمبر 2010 لتقييم التقدم المحرز للأهداف الإنمائية للألفية، والالتزامات المنبثقة من إعلان الأمم المتحدة. وبينت الأرقام الجهود المبذولة من طرف الدول النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أحرز النجاح في مجالات مكافحة الفقر المدقع، وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، وصحة الأطفال وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النقية، وتعزيز الوقاية من انتقال

الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتوسيع نطاق الوصول إلى سبل الوقاية والعلاج والرعاية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز ومكافحة الملاريا والسل وأمراض المناطق المدارية المهملة. بينما ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن التقدم كان متباينا فيما بين المناطق وبين البلدان وداخلها. فقد ارتفع معدل الجوع وسوء التغذية مرة أخرى في الفترة من عام 2007 إلى عام 2009، متسببا في تراجع جزئي للمكاسب التي تحققت في السابق. وكان التقدم بطيئا في توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الاستدامة البيئية وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يزال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يتجاوز عدد الأشخاص الذين يبدأون في تلقي العلاج. كما أن هناك بطء في التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية وفي تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية. ويتسم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى بالهشاشة، مما يستوجب دعمه للحيلولة دون تراجعها كما سلم أعضاء المؤتمر بكون العديد من الأهداف لن يتحقق على الأرجح بحلول عام 2015 في كثير من البلدان النامية ما لم يتوفر دعم دولي كبير.

المطلب الثالث: علاقة التعليم بالتنمية البشرية المستدامة.

الفرع الأول: قدرة التعليم على بناء رأس المال البشري

هناك إجماع عالمي حول محورية التعليم في خلق الإبداع المجتمعي القادر على زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع. إن العائد على التعليم يتجاوز المردود المادي المباشر الذي يجنيه المتعلم، ليصل إلى جميع أفراد المجتمع من خلال الاستفادة من تطبيقاته العملية المتنوعة التي لا يمكن حصرها في جيل معين أو حدود دولة معينة. ويؤثر التعليم إيجابا على خصائص المجتمع المعرفي في النواحي التالية:

أولا: الإضافة على التفكير

إن مساهمة التعليم في إحداث نقلة نوعية في المجتمع تعتمد على مقدار ما يؤثر فيه التعليم على طريقة تفكير المجتمع، وما يقوم به المجتمع من تطبيقات لهذا التعليم في تحسين روح المجتمع على الإبداع.

ثانيا: الإبداع

يعني الإبداع قدرة البيئة الثقافية والوظيفية على فهم العلاقات التي تربط الأشياء ببعضها البعض، والعمل على تغيير المفاهيم الوظيفية لهذه الأشياء ومحاولة تطوير وظائفها. كما يتضمن الإبداع ربط التعليم بالتشغيل ومختلف الأنشطة البشرية. إن العمل على إيجاد حل معين للمشكلة يعتمد على مدى القدرة الإبداعية عند الإنسان المتعلم الذي يحاول دائما إيجاد مختلف الحلول للمشاكل التي تواجهه عن طريق توظيف ما تعلمه.

ثالثاً: المساهمة في رأس المال الفكري

يعني رأس المال الفكري للمؤسسة كامل الرصيد المعرفي عند جميع العاملين فيها والذي يحدد قدرتها التنافسية. إن مدى استخدام هذا النوع من رأس المال يستلزم مساعدة البيئة الاجتماعية واستخدام الأنظمة التقنية في جميع مناحي الحياة العملية والمنزلية. وتتأثر كفاءة الاستخدام هذه بثقافة المجتمع، والتعليم، وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية، وتوفر البنى التحتية.

رابعاً: استمرارية عملية التعلم

يوفر التعليم نوعاً من الاستمرارية في اكتساب المعرفة على المستويين الشخصي والبيئي، خاصة في عالم يشهد تطورات سريعة في أنماط التكنولوجيا وأنظمة المعلومات. إن رفع كفاءة العامل في تنفيذ المهمات الموكلة إليه تتطلب إعادة هيكلة أساليب العمل وأدوات تنظيمه وأنظمته لتكون أكثر دعماً لنمو المعرفة والفهم الشخصي والجماعي. ويجب تطوير عملية التعليم وأنظمته لتوفير تلك المعرفة المتحركة.

الفرع الثاني: التعليم لدفع عجلة التنمية البشرية

لا يقتصر أثر التعليم على تحسين إنتاجية العمل بل يتعدى ذلك إلى التأثير على نوعية الحياة بمفهومها الشامل، فالتعليم يؤثر على السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد، حيث يتبين من علاقة معدل الخصوبة (مقاساً بعدد المواليد لكل امرأة) ونسبة الأمية أن هناك ارتباطاً موجباً بين المتغيرين، فزيادة نسبة الأمية تؤدي إلى زيادة معدل الخصوبة، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة. فالتعليم يؤثر على الخصوبة من خلال تأخير سن الزواج وزيادة استخدام موانع الحمل. تجدر الإشارة إلى أن معدل الخصوبة يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية متعددة لكن للعامل الاقتصادي (المتمثل في تكلفة الإنجاب وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأم) دوراً هاماً في ذلك ويعكس هذا الدور تجربة الدول المتقدمة التي تنخفض فيها معدلات الخصوبة.

كما يخدم التعليم غرضاً اجتماعياً هاماً، فلا ينظر للتعليم على أنه وسيلة لزيادة المهارة التي تتطلبها عملية التنمية، لكنه أيضاً وسيلة لمنح أفراد المجتمع الفرصة للتقدم المادي والاجتماعي، فلتعليم دور هام في خلق الإنسان النافع المنتج والمواطن الصالح. فكلما زاد عدد المتعلمين ارتفع مستوى التفكير العلمي والمنطقي لدى أفراد المجتمع، مما يسهم في عملية التغيير الاجتماعي التي تشكل الشرط الضروري للتحضر والتنمية في المجتمع. ويعد التعليم من وجهة النظر الاقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة أصيلة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسن قدرة الفرد الإنتاجية. وهو سلعة عامة نظراً لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع (العيش في وسط متعلم أفضل) لذا لا يترك عادة لاقتصاد السوق. كما يسهم التعليم في تماسك النسيج الاجتماعي، ولن يكون بإمكان دولة تتزايد فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء أن تقيم نظاماً سياسياً مستقرًا، فالتفاوت الطبقي يمثل خطراً على الأمن والسلام في الشوارع، ويدعو الفقراء إلى التحول للعنف كما حدث في كثير من الدول النامية، خصوصاً أن العولمة وانفتاح

الاقتصاديات الوطنية على بعضها سيزيد من الحساسيات بين زيادة الدخل وتفاقم اللامساواة، ولن يكون بمقدور اقتصاد السوق أن يعالج هذه المشكلة خصوصاً أنه سيكون من الصعب على ذوي المهارات المنخفضة الانضمام إلى ميدان السباق الاقتصادي. وقد طرأ في السنوات العشرين الماضية تحولا كبيرا في التفكير بشأن التنمية البشرية. ومن أجل تأمين التخلي عن التركيز الضيق على مبدأ نمو دخل الفرد كمؤشر أساسي على نجاح السياسات الإنمائية، فقد برز إطار جديد يشدد على المدى الذي تم بلوغه في تعزيز قدرات الناس وفي توسيع الخيارات المتاحة لهم للتمتع بالحريات التي تعطي للحياة معناها وقيمتها. وهذه الحريات تشكل حقوق الناس في الحصول على الموارد التي تمكنهم من تجنب المرض وتكفل لهم احترام الذات والتغذية الجيدة وسبل العيش المستديم والتمتع بعلاقات سليمة فيما بينهم. وفي هذا الإطار يعتبر التعليم أمراً هاماً لثلاثة أسباب على الأقل (عماد الدين أحمد المصباح، 2010، ص-ص. 14-15):

- السبب الأول: في أن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي، مثل القدرة على القراءة والكتابة، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة باعتبارها نتيجة أساسية من نتائج التنمية؛
- السبب الثاني: هو أن التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة. فعلى سبيل المثال، سيؤدي التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي إلي الحد من تشغيل الأطفال؛
- السبب الثالث: فهو أن التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان. ومع ذلك فإن النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهن أن يعشن حياة أفضل وأطول من حياتهن بدون تعليم.

وبهذا المعنى، فإن للتعليم الشامل والمتاح للجميع، بغض النظر عن الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس، يعطي تأثيراً قوياً في معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المدني، كما أنه يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الحريات الإنسانية. لذا يعتبر التعليم مدخلا مهما في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، فهو الطاقة المحركة لها، لأنه المسؤول عن تشكيل أفراد المجتمع من خلال تكوين قدرات الفرد ومعارفه ومهاراته، بل وإكسابه القيم والاتجاهات التي تمثل الإطار لتوظيف هذه القدرات.

الفرع الثالث: التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ترمي برامج الأمم المتحدة واليونسكو والأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى التخفيف من الفقر، وتحسين الصحة ونوعية الحياة، وكلها ترى في التعليم وسيلة هامة لتحقيق هذه الأهداف (UNESCO, 2005, p.7).

أولاً: عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

في ديسمبر 2002 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يقضي بإطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي يمتد من 2005-2014، وأعلنت اليونسكو منظمة ريادية مسؤولة عن الترويج لهذا العقد. وفي سنة 2005 تم إطلاق عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة بعنوان: "التعليم والتعلم من أجل مستقبل مستدام" (مؤسسة الفكر العربي، 2010، نسخة إلكترونية). ويستند اعتماد العقد إلى

مثال أعلى هو بناء عالم تتاح فيه لكل شخص فرصة الانتفاع بالتعليم، واكتساب القيم وأنماط السلوك وأساليب العيش، وكل ما يلزم من أجل مستقبل قابل للاستمرار، وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق عالم أفضل.

بالتالي ينظر للتعليم من أجل التنمية المستدامة على أنه أكثر من مجرد تربية بيئية بسيطة، تشمل التعلم عن حقوق الإنسان، وعن حل النزاعات، وعن الحكم السديد، فضلا عن الاقتصاد والفنون والثقافة، فهو مقارنة متعددة الاختصاصات وفعالة للإصلاح التربوي، تقدم للناس في كافة البيئات التعليمية-النظامية وغير النظامية- فرصة تعلم أنماط الحياة والقيم الضرورية لتأمين مستقبل مستدام (اليونسكو، 2006).

ثانيا: ما هو التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطي وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع. فهو يروج لتعليم جيد النوعية يستوعب الجميع بلا استثناء. كما أنه يستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالة. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الأولويات والمشكلات: مثل قضايا الماء، والطاقة، وتغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وضياح التنوع البيولوجي، وأزمات الغذاء، والمخاطر الصحية، والهشاشة الاجتماعية وانعدام الأمن. وهو أساسي لتنمية فكر اقتصادي جديد. كما أنه يسهم عن طريق مقارنة منهجية وبنوية، في خلق مجتمعات سوية قادرة على التكيف والاستدامة، ويجدد جدوى النظم التعليمية والتدريبية ونوعيتها ومغزاها وهدفها. وهو يجعل أوساط التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي وكل قطاعات المجتمع تشارك في عملية التعلم مدى الحياة. يستند التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتفاء والمسؤولية. كما يعزز المساواة بين الجنسين، والتلاحم الاجتماعي، والتخفيف من وطأة الفقر ويؤكد على أهمية مبادئ العناية والسلامة والنزاهة التي كرس في ميثاق الأرض. وينهض التعليم من أجل التنمية المستدامة على مبادئ تدعم استدامة الحياة والديمقراطية ورفاه الإنسان. كما أن حماية البيئة وإصلاحها، وصون الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة، هي من المبادئ الهامة الأخرى التي يقوم عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويشدد على الترابط القائم بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والتنوع الثقافي بدءاً من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي، ويضع في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل.

ثالثا: التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة

للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة. وتقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتسهم في تقديم المعارف وإغنائها ونشرها من خلال البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك

كجزء من الخدمات التي تقدمها لمجتمعاتها المحلية، وتساعد أيضاً على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية، وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته بما في ذلك تدريب المعلمين (يونسكو، 2009).

وينبغي أن تقوم الجامعة بالأدوار والوظائف التي تؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة ويجب أن يتم بوجه خاص تناول القضايا التالية: تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية التي تفضي إلى تبني نماذج حياتية أكثر استدامة والانصراف عن النماذج غير المستدامة، وتحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وسد الفجوة بين العلم والتعليم وبين المعارف التقليدية والتعليم، وتقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية ولا سيما مع المجتمعات المحلية وأوساط عملها، وتمكين الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة للعمل المشترك. وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني والثالث من هذه الدراسة.

خلاصة الفصل

يمثل رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار، وقد واكب رأس المال البشري التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية. وكان له الدور البارز في تجسيد كل نوع من أنواعها. هذه التطورات في الأدوار تمثلت فيما يلي:

- **تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية:** في هذه المرحلة تم إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب واعتبار دور الخبرة والمهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج وعملية التنمية الاقتصادية، وقد أثر هذا النهج على نشأة التنمية البشرية؛
- **تنمية رأس المال البشري كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة:** التنمية البشرية تتعلق بتوسيع الخيارات المتاحة للناس لكي يعيشوا الحياة التي يقدرونها وبالتالي فهي تتعلق بأكثر من النمو الاقتصادي. فالتنمية البشرية هي تنمية الناس بالتركيز على تنمية رأس المال البشري، كما أنها تنمية من أجل الناس، أي استخدام الأنشطة الإنتاجية بما يضمن استمرارية حياة الناس، وهي أيضا تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد على توسيع اختياراتهم وتعميق مشاركتهم في اتخاذ القرارات من خلال التأكيد على العناصر التالية: الإنتاجية، الإنصاف، التمكين والاستدامة. وتعنى التنمية البشرية باستدامة النتائج الإيجابية عبر الزمن وبالحد من الممارسات التي تؤدي إلى إفقار البشر مع بذل الجهود لضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن؛
- **تنمية رأس المال البشري كأحد متطلبات التنمية البشرية المستدامة:** تركز التنمية البشرية المستدامة على دعم مختلف الجوانب وتطبيق مختلف السياسات وإشراك كافة الأطراف والفئات بطريقة تتيح تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودائمة بين الحاضر والمستقبل، عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية والمادية والمعنوية، واستخدامها استخداما أمثلا. لذا فإنه من منظور التنمية المستدامة لا ينبغي حصر التعامل مع رأس المال البشري ضمن المجال الاقتصادي، بل تنمية رأس المال البشري لإرساء مختلف أبعاد التنمية المستدامة، واعتبار رأس المال البشري أداة فعالة في تجسيد الأبعاد الأخرى المتمثلة في تحريك التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وهذا من خلال إشراك رأس المال البشري في تجسيد التنمية المستدامة مع الحرص على استدامتها وشموليتها.

الفصل الثاني:

دور الجامعة في تعزيز مؤشرات التنمية

البشرية المستدامة

تمهيد

تعتبر الجامعة رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، وهي العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة، خصوصاً في العصر الحاضر، حيث تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي أصبحت مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة، وذلك نظراً لما تؤديه من مهام متعددة، ومما لا ريب فيه أن الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وبخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائفها.

إن البحث في ميدان التنمية البشرية يتطلب استثمار الحقائق والمعلومات المتوفرة من أجل تطوير نظام التعليم، وتفعيل دوره في مجال التنمية البشرية المستدامة، ويتوقف تقدم الأمم وتأخرها على فاعلية التعليم العالي، وقدرته على استيعاب الانفجار المعرفي ومواكبته للتحويلات الجذرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصالات، ومشاركته في صنع المعرفة عن طريق البحث العلمي، وانتقاله من تعليم الخاصة، إلى تعليم العامة، وانفتاحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق التنمية المنشودة. ولا يمكن أن تكون تنمية بشرية صحيحة ومستدامة بدون أن يكون هناك شمولاً لكافة المجالات التي تنمي الإنسان، والمتمثلة بالمؤشرات التعليمية والصحية والدخل.

سيتناول هذا الفصل أربع مباحث رئيسية: الأول يحتوي على مفاهيم متعلقة بالجامعة ووظائفها وعلاقة الجامعة بالتنمية البشرية المستدامة؛ المبحث الثاني نتطرق فيه لدور الجامعة في تعزيز مؤشر التعليم؛ المبحث الثالث: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة؛ أما المبحث الأخير فهو بعنوان دور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل.

المبحث الأول: الجامعة والتنمية البشرية المستدامة.

تأتي الجامعة في رأس منظومة التعليم في المجتمع، نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية رأس المال البشري وإجراء البحوث العلمية، ونظرا للتطورات السريعة التي يعيشها العالم، ظهرت وظيفة ثالثة جديدة للجامعة وهي توطيد علاقتها بالمجتمع الذي تتواجد فيه. سنحاول في هذا المبحث التعرف عن الجامعة وكيف بإمكانها المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال أدائها لوظائفها الثلاثة، والمتمثلة في التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع وتنميته.

المطلب الأول: مفاهيم حول الجامعة ووظائفها.

تعدى دور الجامعة من كونها مؤسسة تساهم في تكوين رأس المال البشري، إلى قيامها بأدوار أخرى جديدة من شأنها المساهمة بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية المستدامة، كالقيام بالبحوث العلمية ونشر المعرفة في المجتمع الذي أنشئت فيه وهذا لتلبية احتياجاته وتطلعاته.

الفرع الأول: الجامعة.

لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، وذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية، تعرض التعليم العالي؛ وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة. فالجامعة إذا مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية (أبو القاسم سعد الله، 2003، ص.163).

- مفهوم الجامعة

وفيما يلي سنحاول التطرق - بإيجاز - لبعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالجامعة، ومنها: يعرفها رايح تركي، فيقول: " الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا... وهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي " (رايح تركي، 1992، ص.73). يحدد هذا التعريف هدف الجامعة في طلب العلم والبحث العلمي، غير أنه أغفل أن الجامعة أنشئت لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتحقيق طموحاته وآماله، فطلب العلم ليس هو غاية الجامعة الوحيدة. كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها (أحمد أبو ملح، 1999، ص.21). في هذا التعريف، نلاحظ التأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع، وهي البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع.

أما الجامعة حسب تعريف ألان توران فهي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين (سامي سلطي عريفج، 2001، ص15). ويبرز هذا التعريف دور الجامعة في إعداد رأس المال البشري من الخريجين والذي يناط بهم مهمة خدمة المجتمع وتنميته. من الناحية الاقتصادية يمكن تعريفها على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما، وبأقل التكاليف الممكنة. فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تحقق التوازن مع المجتمع لأنه من منطلقها ونهايتها والتنمية المستدامة هدفها. كما يعرف التعليم العالي بأنه: "ذلك النوع من التعليم المختص بإعداد القيادات العلمية والعسكرية التي تتولى قيادة المجتمع، ناهيك عن ما يقدمه من إعداد وتجهيز للكوادر العلمية المختصة التي تتولى بالبحث والفحص والدراسة المتأنية لمشاكل المجتمع بغية تطويره (شبل بدران، كمال نجيب، 2006، ص.115)

الفرع الثاني: أهداف الجامعة.

يرى المختصون أن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي:

أهداف معرفية: تتمحور حول المعرفة وشيوعها؛

أهداف اقتصادية: تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته، للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية؛

أهداف اجتماعية: تقود لاستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياها الاجتماعية، وتكون في مجملها على النحو الآتي:

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، مثل: مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي، وغيرها؛
- الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي؛
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها؛
- تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة؛
- تأهيل خريجين مدربين بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن.

المطلب الثاني: وظائف الجامعة.

تتشترك الجامعات على اختلاف مواقعها في وظائفها تبعاً للزمان والمكان، وهي بمجملها تتركز حول التكوين والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته، ومن أجل تحقيق هذه الوظائف، لابد على الجامعة أن تسير وفق استراتيجية مبنية على الوضوح والواقعية، فعلى الجامعات أن تستشرف المستقبل وتتنبأ بما سوف يكون، حتى تبقى مسابرة لكل التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: التعليم الجامعي.

يعتبر التعليم الجامعي مطلباً استراتيجياً لتكوين رأس مال بشري مؤهل، راقى النوعية، يفتح بوابة العبور إلى التقدم في القرن الحادي والعشرين، ويمثل حافزاً للارتقاء في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الحياة العملية (عبد الرحمن عدس، 1988، ص.351). من هنا كانت أهمية التعليم الجامعي في اكتساب المعارف والمهارات المتقدمة في مجالات نقل المعرفة. ذلك أن الجامعات، تمثل بطبيعتها المجال الطبيعي لنشأة وتكوين المعارف والقدرات المتقدمة في خدمة مجالات النشاط المجتمعي، وذلك لأنها تنشأ - علي وجه الخصوص - لتوليد أو خلق ونقل المعرفة، وتطبيقها والاحتفاظ بها.

أولاً: مفهوم التعليم الجامعي

تهدف وظيفة الجامعة التعليمية إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها وإعداده للعمل المستقبلي، من خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها. وتعد عملية التعليم إحدى الوظائف التي تقوم بها الجامعة للإسهام في تنمية رأس المال البشري تنمية كاملة وشاملة، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للتعليم الجامعي.

يقصد بالتعليم الجامعي "تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً" (على أحمد مذكور، 2000، ص.47).

يركز هذا التعريف على تأهيل رأس المال البشري المعني بالعملية التعليمية من أجل أن يقوم ويمكن إعطاء تعريف للتعليم الجامعي بأنه ذلك النمط من التعليم الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد الكفاءات والإطارات من مخططين ومسيرين وغيرهم من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع، من أجل مواصلة البحث العلمي في مختلف التخصصات، والمشاركة في تطوير المجتمع وتنميته للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: وظائف التعليم الجامعي

سوف نحاول الإلمام بوظائف التعليم الجامعي في ما يلي:

أ. وظائف إنمائية تكوينية

إن التعليم الجامعي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة، إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم الجامعي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية (على غربي وآخرون، 2002، ص.218).

ب. الإعداد الأمثل للمهارات المختصة

حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب، عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، حتى لا تبقى الجامعة مقنطرة على مجرد التعليم

النظري، بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

ج. تطوير البحث العلمي

على التعليم الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتعليم الجامعي لاستمراره وتطويره ضمانا لتأدية وظائفه وتحقيق أهدافه.

الفرع الثاني: البحث العلمي.

للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية بمجالاتها المختلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما دفع الكثير من الدول للاهتمام بالبحث العلمي وصروحه المختلفة سواء أكانت جامعات أم مراكز أبحاث مستقلة.

أولاً: مفهوم البحث العلمي وأنواعه

وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات (أحمد بدر، 1982، ص.20).

وقد عرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة، تسمى مشكلة البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة، تسمى نتائج البحث (مهدي زويلف، تحسين الطروانة، 1998، ص.245).

ويمكن إعطاء تعريف للبحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة. إن الغرض الأساسي من البحث العلمي هو الوصول إلى المعرفة الدقيقة.

ثانياً: الجامعة والبحث العلمي

كانت الجامعة في بداية أمرها تركز على التعليم وتهيئة الكوادر التي تسيّر أعمال الدولة، دون أن يحصل البحث العلمي على المكانة الجديرة به، واقتصر دورها على نشر المعرفة دون العمل على تزيينها، لكن بمرور الوقت، عدلت الجامعة من موقفها بصورة مثيرة جعلتها تهتم بالبحث العلمي، وكانت البداية في إنجلترا، بإنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي " كلارندوف " في أكسفورد عام 1866، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جاء الاهتمام بصدور قانون " موريل " وهي لائحة من الكونغرس الأمريكي، وأصبحت

قانونا عام 1862، وقد دعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية تحث فيها الدراسات العلمية والفنية نفس المكانة مثل الدراسة الكلاسيكية، وتعليم المهن (كلير نادر وآخرون، 1973، ص.502)، وبذلك أُلحقت الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة وهي البحث العلمي، وظهر البحث العلمي الجامعي ليس لترقية العلوم فحسب، بل ليرتبط حتى بخطط التنمية، وتعد الجامعات الألمانية، في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي. ويعتبر البحث العلمي الأداة الرئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها، فهو تعمق فيها؛ وتعد الجامعات المؤسسات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك، بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، فهي تولي له عناية خاصة.

على هذا الأساس فإن للجامعة دورا فعالا في حل المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع، وذلك باستخدام طريقة علمية منظمة إلى البحث الأساسي أو البحث التطبيقي، ومنه فالبحث العلمي داخل الجامعة يسهم في جلب موارد مالية إضافية للجامعة تدعم تمويل البحوث العلمية، كما أنه يساعد الجامعة في القيام بدورها بقدر أكبر في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وفي إحداث التنمية المستدامة.

ثالثا: أهمية البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي ومدى تطوره والاهتمام به هو الفاصل والفارق بين التقدم والتخلف، وتبرز أهميته خاصة كميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة، خاصة في تفعيل ورفع كفاءة رأس المال البشري وأمثلية استغلال الموارد المادية، وكيفية تخصيصها في إطار التطورات التكنولوجية المستندة إلى التطبيق الاختراعي لنتائج البحوث العلمية، بالإضافة إلى دور البحث العلمي في تفعيل التعاون بين الدول والشعوب في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية وتكاتف الدول في مواجهة المعضلات الإنسانية.

ولمواجهة المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، لذلك فالباحث يحتاج إلى البحث العلمي وصولا به إلى: (سامي ملحم، 2000، ص.45).

– تقديم المعرفة من أجل توافر ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته؛

– إحياء بعض المواضيع القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا؛

– اكتشاف حقائق لم يسبق إليها أي باحث من قبل؛

– فهم جديد للماضي وبحث جديد للحاضر.

الفرع الثالث: خدمة المجتمع وتنميته.

لقد تنوعت وتعددت صيغ التعليم الجامعي، فلم يعد ينظر إليه على أنه نوع من التعليم يقدم في أماكن منعزلة، أو في أبراج عاجية "Ivory tower"، بحيث يركز على الدراسات الأكاديمية البحتة، بل أن أغلب ما يطرح الآن من صيغ وأنماط للتعليم الجامعي تنطلق في فلسفتها من ضرورة الترابط مع المجتمع،

وذلك من خلال قنوات مشاركة فعّالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، ولقد نقلت هذه المشاركة العديد من الجامعات من برجها العاجي لكونها أصبحت محطات لخدمة المجتمع، بل إن بعضها أصبح أقرب ما يكون لمتجر لبيع المعرفة وما يتعلق بتطبيقاتها واستخداماتها المتنوعة.

ولقد حدثت معظم هذه التحولات في التصورات والأهداف خلال القرن العشرين، وخاصة في النصف الثاني منه، وظهرت بجلاء من خلال النموذج الأمريكي للتعليم العالي، ففي هذا النموذج تزايد بشكل مطرد دور الجامعات في خدمة المجتمع وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية. ولقد كانت ولازالت هذه القضية محل اهتمام وتأكيد اليونسكو منذ نشأتها سنة 1946 وحتى الآن، حيث رفعت شعار "التجديد في العلم"، وقصدت به موافقة الخطط والبرامج لحاجات المجتمع المتطورة، واضطلعت بدور فعال في تطوير البرامج التعليمية في التعليم العام والعالي، وربطها باحتياجات التنمية في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية (محمد عمر خلف، 1992، ص.21).

من أهم مبررات الاهتمام بالوظيفة الثالثة هو ما يشهده العالم اليوم من التحديات والمتغيرات العالمية على جميع الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها. فهي وليدة المجتمع وأداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والسياسية والمهنية والفكرية (وزارة التعليم العالي السعودية، 2014، ص.13).

أولاً: مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية، والمشاركة الفعّالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة، وتحديّ الواقع، واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (مجدي عزيز إبراهيم، 2002، ص-ص.76-77).

تعرف وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع بأنها نشاط تقوم به الجامعة، لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة (عبد الحليم محمد، عزب علي، 1997، ص.66).

ثانياً: الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع والمحيط الاقتصادي من خلال وظيفتها الثالثة

العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهدن في أحيان أخرى، وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها، هي أن الجامعة لا تتفصل عن المجتمع، وأن علاقتها بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل

لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية (نادية جمال، 1983، ص.75).

ويمكن للجامعة أن تقدم للمجتمع مجموعة من الخدمات مثل:

- إمداد المجتمع بالكوادر المدربة القادرة على إحداث التنمية المستدامة وإدارة عمليات التغيير؛
- المساهمة عن طريق البحوث واللقاءات العلمية والملتقيات التي تساهم في ترقية المجتمع؛
- القيام بالبحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق الكفاية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إعادة تكوين وتدريب المهنيين والعمال للرفع من كفاءتهم؛
- العمل على تزويد جميع شرائح المجتمع بالاستشارات العلمية من توجيه أفضل للمجتمع؛
- نشر العلم والمعرفة والتوعية بين أبناء المجتمع؛
- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الإنتاجية، من أجل الاستفادة من خبرة الأساتذة والخبراء الجامعيين في إطار الشراكة؛
- التكثيف من الدورات التدريبية والندوات العلمية للطلاب للإحاطة بكل المستجدات العلمية داخل تخصصهم.

المطلب الثالث: الجامعة والتنمية المستدامة.

يمكن للجامعة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة تؤثر في البيئة وتتأثر بها من خلال قيامها بالنشاطات التالية:

- استخدام الجامعة للوقود البديل الصديق للبيئة؛
- مراقبة الغازات المنبعثة من الجامعة والمسببة للاحتباس الحراري، والعمل على التقليل منها للحفاظ على البيئة المحيطة بالجامعة؛
- ممارسة الاستدامة في الحرم الجامعي في استخدام الكهرباء، الماء، واستخدام أقل للورق؛
- التزام جميع الأفراد الذين لهم علاقة بالجامعة بالتنمية المستدامة، من خلال تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين للعمل على مبادرات بيئية تخص الحرم الجامعي، مثل إعادة التدوير وركوب الدراجات والمحافظة على الطاقة؛
- مشاركة الجامعة في تقييم الأثر البيئي للمشروعات التي تخص هياكلها؛
- مشاركة طلاب الجامعة في مشروعات النظافة والتشجير داخل الجامعة وخارجها؛
- توفير البيئة الصحية داخل الجامعة، وتوفير بيئة نظيفة للحفاظ على صحة الطلاب، وتوفير الأمن والسلامة في الكليات والمعاهد وحماية الطلاب والعاملين من الحوادث؛
- المساهمة في حل المشكلات البيئية المحيطة بالجامعة من خلال دراسة المشاكل البيئية، وإيجاد حلول علمية للحفاظ على الثروات الطبيعية.

الفرع الأول: أهمية توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر الجامعة أكبر ممول للمؤسسات العلمية البحثية بالعنصر البشري المؤهل القادر على العمل العلمي. ولن تستطيع الجامعة أن تقدم لهذه المؤسسات العلمية حاجتها بالتحديد إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات. وهذا يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بيعة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بيعة من إمكانيات الجامعة في خدمتها، ويتطلب الأمر أيضا تنسيق الأعمال العلمية التي تتم داخل الجامعة مع تلك الأعمال التي تتم خارجها منعا للازدواجية وإهدار الطاقات (سامي عريفج، 2001، ص.92).

فمن خلال البحوث العلمية يمكن الوصول إلى (سلطان أبو عربي، نسخة إلكترونية، 2012):

- الارتقاء بمستوى الإنسان، فكرياً وثقافياً ومدنياً بحيث تتحقق فيه أهلية الاستخلاف في الأرض، ذلك الاستخلاف الذي شرف الله به الإنسان دون غيره من الكائنات، تشريفاً وتكريماً من قبل الخالق سبحانه وتعالى؛
- فهم الإنسان للكون الذي يعيش فيه وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كلية؛
- التغلب على الصعوبات التي قد يواجهها الإنسان سواء كانت سياسية، بيئية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو غير ذلك؛
- وتتجلى أهمية البحث العلمي - أكثر وأكثر - في هذا العصر المتسارع الذي يرفع فيه شعار البقاء للأقوى وللأصلح، فلم يعد البحث العلمي رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية؛ إذ أصبح البحث العلمي هو محرك النظام العالمي الجديد، وقد أصبحت الحاجة إليه أشد من أي وقت مضى؛ حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.

ولا يختلف اثنان في أهمية البحث العلمي لفتح مجالات الإبداع والتميز لدى الأفراد والشعوب في المجتمعات، مهما تعددت واختلقت ثقافاتهما، كما أن البحث العلمي يعمل على إحياء التراث والأفكار والموضوعات القديمة وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات ومبتكرات جديدة. فهو يسمح بفهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل.

الفرع الثاني: دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته.

تعد خدمة الجامعة للمجتمع، الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ

على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملتحقين بمدارس الآباء (مكتب التربية العربي، 1987، ص-ص. 65-66).

وفي اليابان تقدم الكليات المتوسطة "Junior Colleges"، حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور (إدوارد بوشامب، 1985، ص-ص. 49-50).

كما قامت جامعة ولاية ميتشجان "Michigan State University"، بتقديم خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي، لأنها تسمى كليات منح الأراضي، وبدأت تقديم مقررات خاصة في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العشرينات تم إلحاق هذه المقررات بوحدة جديدة للتعليم المستمر، ثم تطورت هذه الوحدة لتشمل مجالات عديدة استجابة للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات والمجتمع الأكبر بصفة عامة. كما تقوم الجامعات الروسية بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عملاً تطوعياً، وتشمل هذه الخدمات ما يلي: الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للجامعة تتضمن مهارات القيادة، ومهارات الاتصال، ومهارات الخطاب العام، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية (طارق عامر، 2007).

ولقد عملت بعض الدول على إنشاء كليات خاصة بخدمة المجتمع تسمى بكليات المجتمع (الولايات المتحدة الأمريكية) أو الكليات المتوسطة (اليابان) وتشكل تلك الكليات قوة رئيسية في خدمة المجتمع. وتنطلق هذه الوظيفة الثالثة، من وظائف الجامعة، من أن الجامعة يجب أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع، من خلال الانفتاح على المجتمع، وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة. إذ لا يمكن للجامعة أن تعزل نفسها عن المشكلات الاجتماعية الراهنة، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن عليها أن تتوسع من خدماتها التي تقدمها للجمهور خارج نطاق الحرم الجامعي، فهي بمثابة نماذج بين الإنجازات التي تقدمها إلى جميع القطاعات، وبخاصة في مجال الاستشارات والدورات التدريبية ونشر المعارف.

المبحث الثاني: الجامعة ومؤشر التعليم.

تعد تنمية رأس المال البشري من القضايا المهمة والأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن، كونها المحرك الأساسي للتنمية والتحديث ومواكبة التغيير ومتطلبات العصر. وتكمن أهمية تنمية رأس المال البشري في القدرة على صقل ورفع القدرات والمهارات والمعارف البشرية في جميع جوانبها العلمية والفنية والإدارية مما ينعكس إيجاباً في زيادة الطاقة والإنتاج والارتقاء بنوعية الأداء. لذا فإن الجامعة تؤدي دوراً هاماً في تكوين

رأس المال البشري لما تقوم به من دور فاعل في توفير فرص التعليم والتدريب وتهيئة الكفاءات البشرية للحاق بركب العمل في مختلف فروعِه وصنوفه.

المطلب الأول: مقومات التعليم الجامعي الفعال لتنمية رأس المال البشري.

تتمثل في مجموع المرتكزات التي تتوقف عليها فعالية تنمية رأس المال البشري في الجامعة، وهي:

الفرع الأول: الأستاذ الجامعي (عضو هيئة التدريس).

يعد الأستاذ الجامعي حجر الأساس في العملية التكوينية في الجامعة، كونه المشرف المباشر على إيصال المعرفة للطلبة، وبالتالي هو العنصر المزود لرأس المال البشري بالمعلومات والمعارف والأفكار، فإذا "كان الطلاب أهم مدخلات الجامعة فإن الأستاذ أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لنوعية متميزة من هيئة التدريس، ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أي شيء" (وفاء محمد البرعي، 2002، ص.302).

الفرع الثاني: مناهج ومقررات الدراسة.

تكوين رأس المال البشري يعني تزويده بمختلف المعارف القدرة على منحه صفتي التميز والإبداع، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا استفاد من مقررات ومناهج دراسية جامعية لها ميزات خاصة، تربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وتمنح للمتكون ما يلزمه من معلومات، فالمناهج والمقررات من بين أهم مقومات نجاح الجامعة في إعداد رأس المال البشري المبدع والخالق.

الفرع الثالث: أساليب التدريس.

أسلوب التدريس من المقومات الهامة المساعدة على تحقيق إنتاج ذي نوعية جيدة من رأس المال البشري. يتسم التعليم في الجامعة بتعدد أساليبه، نظرا لتعدد موادها " فمنها ما يحتاج إلى الحفظ والاستظهار، ومنها ما يحتاج إلى قدرات الخلق والإبداع، ومنها ما يحتاج إلى الممارسة العملية والتجربة الميدانية" (لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، 1998، ص.35).

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد إلى إطارات كفاءة، قادرة على تحمل المسؤوليات وأخذ المبادرة، وهو أمر يستلزم الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية، أساليب تخلق الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التحليل والاستقراء، وتنمي روح المشاركة والمبادرة، وهذا ما يفسر توجه الجامعات في العالم المتقدم إلى تبني أساليب حديثة.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي والإداري للجامعة.

يعد الإطار التنظيمي والإداري العام، الذي تتم فيه العملية التعليمية في الجامعة، عاملا أساسيا ومحددا لفعالية هذه الأخيرة، فمجموع المكونات البشرية والمادية، ومجموع الممارسات التنظيمية التي تتم على مستوى الجامعة تؤثر بصفة مباشرة على نوعية رأس المال البشري المنتج.

الفرع الخامس: مقومات أخرى.

إضافة إلى المقومات الأساسية السالفة الذكر، هناك مقومات أخرى تؤدي هي الأخرى دورا بارزا في تنمية رأس المال البشري نذكر منها:

أولاً: المكتبات ومراكز المعلومات

ويمكن تقييم دورها في تنمية رأس المال البشري من خلال بعض المؤشرات أهمها:

- مدى توفر مكتبة مزودة بمصادر معلومات ضرورية في كافة الاختصاصات الموجودة في الجامعة؛
- مدى توافر الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصالات الحديثة؛
- مدى تأهيل الجهاز البشري المشرف على هذه الخدمات، مع الإشراف على تقديمها بكفاءة؛
- مدى توافر أماكن كافية لأعداد الطلبة ومريحة للاطلاع.

ثانياً: البيئة الدراسية

ويتعلق الأمر بعدد الطلاب في القاعات، ومدى ملاءمتها لحدوث تعلم فعال، ومدى ملاءمة الأثاث الجامعي والتجهيزات الفنية الأخرى (الإضاءة، التهوية، الهدوء، وضوح الصوت...).

ثالثاً: المباني والمرافق والتسهيلات المتعلقة بالعملية التعليمية

فالمباني والمرافق وعدد المعامل والورش والتجهيزات بأنواعها المختلفة ومدى توافرها وملاءمتها، إضافة إلى تسهيلات الإقامة للطلاب والمدرسين كلها عناصر ضرورية لنجاح العملية التعليمية.

رابعاً: خدمة الطلبة

يحتاج الطلبة مجموعة من الخدمات الضرورية كتنسيير أنظمة القبول والتسجيل، مع ضرورة ملاءمة نسب القبول وأعداد الطلبة للإمكانات المتاحة وحاجة المجتمع. وتقديم القروض والمنح الجامعية ومعايير توزيعها وتقديم حوافز للمتفوقين.

المطلب الثاني: متطلبات التعليم الجامعي من أجل تنمية رأس المال البشري.

حتى وقت قريب من تاريخ الإنسانية، كان التغيير في الإطار الاجتماعي والثقافي والطبيعي للحياة يحدث ببطء، وكان من الميسور في ظروف كهذه أن يتعلم أبناء الأجيال الجديدة قيم آبائهم ومعارفهم، وأن ينقلوها إلى أبنائهم وهم على يقين من أن هذا التراث الثقافي سيكون كافياً لضمان تلاؤمهم مع المجتمع. ومنذ الثورة الصناعية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، بوجه أخص، تعرض هذا الإطار لهزة عنيفة. فقد أدى التقدم الباهر الذي أحرزته المعارف العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية إلى مضاعفة سيطرة الإنسان على بيئته وتزايدت سرعة التغيرات التي تعرضت لها. ولكي لا تتخلف المعارف التي يكتسبها الناس زماناً لاستمرار فاعلية الأنشطة الجارية، يتعين دائماً إعادة صياغة توجهاتها ومضمونها وأساليبها، بحيث تكون المعارف المتاحة لمختلف الفئات، مستوفية بصورة دائمة مع تطويعها للأوضاع الجديدة باستمرار وهي تتدرج بهذه الصفة في إطار التعليم المستدام.

الفرع الأول: تحقيق أركان التعليم الجامعي المتعلقة بتنمية رأس المال البشري.

من منطلق كون التعليم بصفة عامة ضرورة لتنمية رأس المال البشري للمشاركة في الإنتاج والإبداع من خلال تنمية مستدامة، قوامها تنمية شخصية الطالب المعرفية والأخلاقية والبدنية والفنية، لذا لا بد أن يهتم التعليم الجامعي بالآتي: (كريم النوري، نسخة إلكترونية، 2005).

أولاً: التعليم الجامعي من أجل المعرفة

كانت العملية التعليمية تتمحور حول المعلم، على افتراض أنه العارف بكل شيء، ومن هذا المنطلق بنيت العملية التعليمية على مبدأ الحفظ والتلقين والجلوس إلى الامتحانات لقياس قدرة الطالب على استرجاع المعارف التي حفظها واكتسبها خلال فترة زمنية محددة. وبذلك يكون الهدف من الامتحان قياس الفجوة بين المخزون المعرفي عند المتعلم والكم الذي قدمته له الجامعة. ومع دخول عصر وفرة المعلومات والزيادة المتسارعة لحجم المعرفة وتنوعها، وسهولة الحصول عليها؛ فقد تجاوزت مصادر المعرفة القاعة الدراسية والمقرر الدراسي، وتغيرت معادلة المعرفة بين المعلم والمتعلم، فكلاهما يعرفان ولكن بدرجات متفاوتة، وأصبحت العملية التعليمية تتمحور حول المتعلم، وتغير دور الأستاذ، من دور المحاضر الملقن، إلى دور الموجه المرشد، والعمل على بناء قدرات المتعلم نحو النقد والتفكير والإبداع. وبمعنى آخر مساعدة المتعلم على كيفية التعلم.

ثانياً: التعليم الجامعي من أجل العمل

مما لا شك فيه أن التوجهات الجديدة في ربط التعليم الجامعي بالعمل قد فرضها واقع سوق العمل الذي يخضع لمبدأ المنافسة والجودة في الإنتاج. أحد الافتراضات المهمة التي تواجه الخريجين اليوم هو مدى قدرتهم على تطوير القدرة التنافسية للقطاعات والشركات التي يلتحقون بها. وهذا الواقع يفرض على الجامعة إعادة التفكير في تصميم برامجها التعليمية وتوفي البرامج التدريبية للإبناء المهني لأعضاء الهيئة التدريسية، لتمكينهم من التفاعل مع التغيرات التكنولوجية الحديثة والأنماط التعليمية الجديدة.

ثالثاً: التعليم الجامعي من أجل تكوين الشخصية

ترتبط الدول بين التعليم والتربية، من مدخل أن التعليم وحده لا يكفي لبناء شخصية الإنسان، بل لا بد من وجود المفاهيم التربوية التي تساعد على التركيز على العقل والجسم والذكاء والحس الجمالي والعلاقة مع البيئة والآخرين، وغرس المبادئ الروحية والجمالية والإنسانية. والأخذ بمبدأ بناء شخصية الطالب المستقلة التي تساعده على الإحساس بذاته وكيونته، وإدراك أهميته ومواهبه والوعي بحقوقه وواجباته.

رابعاً: التعليم الجامعي من أجل فهم وتقدير الآخرين

أحد الأدوار الرئيسية للتعليم الجامعي في العصر الراهن، هو بناء الشخصية الكونية للطالب للدخول إلى عالم المعرفة والانخراط في عصر العولمة، مع التوفيق بين الثقافات المحلية والعالمية. وهذا التوازن أحد الصعوبات التي تواجهها الجامعة، ولكن يمكن إحداثه إذا توافرت القدرات البشرية المؤهلة والمدركة لمكامن

الثقافة الوطنية، وأبعاد الثقافة العالمية ومحاذيرها، ومحاولة التوفيق بينهما في نقاط عامة تحوي مضامين هامة تساعد في تكوين شخصية كونية للمتعلم، القادر على تفهم المجتمع المحلي، وتقدير واحترام ثقافته وتراثه وقيمه، والعمل على نشرها، مع تقديره للمجتمعات البشرية الأخرى ومحترما ومتقبلا للمفاهيم والقيم العامة التي تجمع بين البشر مهما اختلفت أجناسهم وصفاتهم وثقافتهم. (سعيد الربيعي، 2008، ص-ص. 247-243).

الفرع الثاني: الاستفادة من تطور أنماط التعليم الجامعي

أفرزت الساحة الدولية آليات تعليم جامعي حديثة، تكيفت مع عدة مستويات (قوي بوحنية، 2005، ص.136):

- الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو ما أصبح يسمى بتكنولوجيا التعليم؛
- الاستفادة من التطورات الهائلة في الوسائط التكنولوجية - التعليم الإلكتروني؛
- تطوير أساليب الإدارة الجامعية الحديثة كالإدارة بالمشاركة وإدارة الأهداف وإدارة الجودة الشاملة؛
- ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الذي يتطلب توفير تعليم جامعي مبتكر وخلاق وشامل، يمكن الطلاب من مواجهة التحديات المجتمعية الراهنة والمستقبلية بطريقة شاملة ومستدامة.
- مما جعل التعليم الجامعي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في:
- مجالات وفروع التخصصات حيث يجب أن تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة؛
- إعادة تصميم الغايات والأهداف؛
- تنوع الإستراتيجيات والسياسات بتوظيف العناصر المادية والبشرية؛
- تغيير أساليب وطرق التدريس وجعلها أكثر مرونة؛
- إعادة مراجعة الكثير من البرامج ونظم التعليم القديمة.

لا شك أن الثورة المعلوماتية قد أثرت على مجالات عديدة تمس الجامعة ووظائفها بحيث نجد أنها أثرت على وسائل ومتطلبات عملية التعليم ومدى تأثيرها على الرصيد المعرفي، وهذا ما يجعل الجامعة في حاجة إلى التكيف مع هذه المتغيرات بتوظيف رأس المال البشري، الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل. ومن خلال تجديد وبناء أطر برمجية تعليمية تتطور بشكل دقيق ومتسارع، فالتنافس لم يعد يعتمد في الدرجة الأولى على القوى المادية، ولكنه أصبح يركز أساسا على كفاءة رأس المال البشري، وهكذا يتحول هذا للاستثمار المستقبلي بتوظيف أنماط تعليمية جديدة، تتماشى مع التغيرات العالمية، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- تحقيق أنماط التعليم الجامعي الحديثة للتنمية البشرية

إن تنمية رأس المال البشري الذي يتناسب مع مستحدثات العصر عن طريق توفير الأساليب الحديثة للتكوين والتدريب والدراسة، هي وسيلة يمكن من خلالها كسر حاجز الزمان والمكان بين الدول، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في متابعة الأحداث في الوقت المناسب، ودعم الوارد والمناقشات وتطوير ونشر

المعلومات وتفعيل التعاون بين الجامعات، مما يجعلها أكثر قدرة على الالتحام العالمي والفكري في جميع المجالات، بغض النظر عن الموقع الجغرافي والزمن. كما تستطيع تكنولوجيا المعلومات أن تلعب دورا بارزا في تنمية رأس المال البشري، فهي تستطيع إحداث درجة عالية من المرونة والاستجابة للحاجات التعليمية، والعمل على زيادة أنظمة التعليم، كل ذلك عن طريق تقنيات التعليم، وحيث أن للتعليم أهمية في عملية التنمية البشرية فلا بد من إتاحة الفرصة أمام كل إنسان لتنمية قدراته التربوية.

ويركز التعليم (عن بعد، والمفتوح، والالكتروني، والافتراضي)، على إعداد الكوادر البشرية الفنية وتجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة لتطوير المجتمع، بما يحقق تقدمه وازدهاره في مجالات الحياة المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، ويتم ذلك عن طريق (سعيد الربيعي، 2008، ص-ص 338-339):

- توفير أساليب ووسائل تعليمية مغايرة لتلك المستخدمة في المؤسسات التقليدية؛
- توفير فرص التعاون العلمي والتعليمي والبحث بين مؤسسات التعليم في العالم؛
- الإسهام في حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية عن استيعاب الأعداد الهائلة المتزايدة من طلاب الدراسة الجامعية، الذين يمتلكون الرغبة والقدرة؛
- توفير الفرص لمن فاتهم إكمال تعلمهم في أثناء الخدمة والعمل، ولمواكبة التطورات في مجالات المعرفة، ورفع مستوى الأداء والإنتاج بين العاملين، مما يحقق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرص التعليم الجامعي؛
- تقديم برامج دراسية تلبي احتياجات المجتمع، وتساند خطط الإنماء الشامل، من خلال الإسهام في بناء مواطن متكامل الثقافة، ذي شخصية متجانسة وعلى استيعاب إنجازات عصره ومتطلباته بما ينسجم مع ظروف واقعه؛
- يقلل من فرص هجرة العقول الشابة من بلدانها بحثا عن الجديد، وكذلك الفجوة الكبيرة في عملية التعليم المستمر والتدريب التخصصي والتعليم مدى الحياة، بتقديمها خدمات عالية الجودة للعاملين في مواقع عملهم، دون الحاجة إلى الطرق التقليدية والمكلفة المتبعة حاليا؛
- يمكن الاستفادة من جهود الأساتذة المختصين في شتى حقول المعرفة بمن فيهم من العقول المهاجرة التي يصعب عودتها إلى بلدانها لكثير من الأسباب، وبذلك خلق نوع من الارتباط بين الداخل والخارج في مجتمعات افتراضية.

المطلب الثالث: سبل تحقيق التعليم الجامعي للتنمية المستدامة

يوجد لدى الجامعات الكثير مما تستطيع تقديمه للعمل من أجل التنمية المستدامة. فهي مؤسسات مستقرة ومعتادة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل، كما أنها تمتلك التكوين الجامعي والبحوث باعتبارهما الجوانب الرئيسية لعملياتها، وتميل لأن تتقبل الأفكار الجديدة. فلا شك أن الجامعات هي نماذج

مصغرة للمجتمعات المحلية الواسعة، إضافة إلى كونها مراكز للبحوث؛ لذا فهي أمكنة مثالية للشروع في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق أوسع.

يعتبر التعليم حسب هيئة الأمم المتحدة حقا من حقوق الإنسان، وعاملا إنسانيا للتحول نحو التنمية المستدامة، لذا ينبغي على الجامعات المشاركة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال ممارستها لكامل صلاحياتها باستقلالية وفعالية، والمشاركة في تشخيص المشاكل التي تواجه كوكب الأرض، والبشر، والمساهمة في إيجاد طرق معالجتها. يمكن تكييف التكوين الجامعي مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

أولاً: إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي تتفق مع التنمية المستدامة.

إن الاستغلال غير المتوازن للموارد الطبيعية غير المتجددة أدى إلى ندرتها، كما ألحق أضرارا بليغة بالبيئة لذا يأتي دور التعليم الجامعي في:

- الربط بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا، كقضايا الندرة، الاقتصاد البيئي، الموارد المتجددة وغير المتجددة، تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية؛
- وضع مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي؛
- تدريس الاقتصاد الأخضر وإدماجه في قضايا التجارة وقضايا ومشكلات اقتصاد السوق.

ثانياً: التعليم الجامعي من أجل تطبيق أساليب جديدة للطاقة المستدامة

إن علم الاستدامة يطلب البحث في الطاقات البديلة للموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على نصيب الأجيال التي لم تولد بعد من هذه الطاقة والموارد غير المتجددة. ويمكن للتكوين الجامعي دعم التنمية المستدامة عن طريق تدريب وتثقيف وتشجيع الطلبة على ضرورة البحث عن بدائل ومصادر جديدة للطاقة، كالطاقة المائية وتوربينات الرياح، وأمواج المحيط والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية، مع نقل هذه المعارف إلى النشئ من الأجيال المقبلة (Ludovico Ciferri, Patrizia Lamba, 2009).

ثالثاً: إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات الجامعية

إن التحديات في المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة هي مفتاح التعامل مع التنمية المستدامة. كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة (الراصد الدولي، 2012، ص.50). وكأمثلة على ما يمكن أن يقدمه التعليم الجامعي من خلال التخصصات المختلفة، فإن كلية الهندسة المعمارية يمكن أن تساهم في تكوين طلابها على تعزيز أنماط أكثر استدامة للتنمية الحضرية، وتعزيز الطاقة، والاستدامة البيئية للمباني والمدن. وكأمثلة عن تدريس مبادئ التنمية المستدامة، فهناك برنامج دراسي في معهد جورجيا أتلانتا عن "التنمية الحضرية المستدامة"، يدرس الطلاب كيفية تحديد المشكلة، ثم وضع خطة الاستدامة للتصدي لها، ويجذب الطلاب إلى تخصصات عديدة ومتنوعة، كما تطرح في هذا المعهد مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالمباني المستدامة، إعادة التدوير، التسميد، الحد من مخاطر النقل، ومنع التلوث، والتعليم والتوعية مع إعطاء الطلبة الحرية في

تصميم المشاريع وتنفيذها، ومساعدتهم على التغلب على العراقيل التي يواجهونها عند تصميم مشاريعهم (Walter Filho, 2011, p.183).

رابعاً: إدماج التربية البيئية في العملية التعليمية

يجب أن يكون الطالب على وعي بأهمية الحفاظ على البيئة، والإلمام بقضاياها ومشاكلها من خلال إدراكه لبعض المفاهيم كالمنظومة البيئية، السكان، الاقتصاد والتكنولوجيا، القوانين والتشريعات البيئية، القيم والسلوك، وأخلاقيات السلوك البيئي.

المبحث الثالث: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة.

للصحة أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات. لذا كان ولا يزال الحفاظ عليها مطلب الجميع والذي يأتي في المقام الأول في سلم الأولويات، وهذا لأن الحفاظ على الصحة يجنب الإصابة بالكثير من الأمراض الجسمية وحتى النفسية. سنحاول في هذا المبحث التعرف على الصحة وكيف تطور الاهتمام بها من كونها موضوعاً يتعلق بالاقتصاد، إلى هدف إنمائي عالمي تسعى جميع دول العالم لتحقيقه، وكيف يمكن للجامعة أن تساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال مخرجاتها للقطاع الصحي، من أطباء وأبحاث صحية، إضافة إلى نشر الوعي الصحي لدى طلبتها ومحيطها الذي تتواجد فيه.

المطلب الأول: الصحة والتنمية البشرية المستدامة

تولي الدول الحديثة أهمية فائقة لموضوع الصحة والرعاية الصحية لمواطنيها وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة لعنصرين أساسيين ظهرا في المجتمعات الحديثة :

– اعتراف الدول الحديثة بالصحة وخدمات الرعاية الصحية كحق أساسي لكل مواطن، وتبنيها لذلك عملياً حيث نصت على ذلك الحق بصراحة في دساتيرها كالتزام سياسي أمام مواطنيها، ومما يذكر أن هذا الاعتراف بالصحة كحق لكافة المواطنين ومحاولة توفير خدمات الرعاية الصحية للجميع وبشكل عادل ومتوازن، هو نتيجة للاتجاه الفكري والحضاري الذي يقول ويؤكد على أن توفير خدمات الرعاية الصحية وضمان الوصول لها والانتفاع بها من قبل كافة الأفراد في المجتمع هو حق أساسي لكل مواطن ، كما أكدت على ذلك منظمة الصحة العالمية.

– رسوخ القناعة الأكيدة لدى الأفراد والمسؤولين بالارتباط القوي بين صحة الفرد والرفاه العام للمجتمع فهناك علاقة وترابط قوي بين صحة الفرد وصحة المجتمع، حيث يعتمدان على بعضهما البعض ويؤثر كل منهما في الآخر. إضافة إلى العلاقة القوية بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة فتمتع الفرد بصحة جيدة يزيد من إنتاجيته وبالتالي مقدار مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة بينما يؤدي المستوى الصحي المتدني للفرد والمجتمع إلى عرقلة الجهود المبذولة في هذا السبيل (فريد نصيرات، 2008، ص.53).

الفرع الأول: مفاهيم تتعلق بالصحة.

أولاً: مفهوم الصحة

يجمع أغلب الدارسين والمهتمين بقطاع الصحة إلى صعوبة التوصل إلى تعريف كامل لمفهوم الصحة، فالصحة الجيدة لا تعني مجرد الحياة، بل القدرة على التمتع بالحياة، وقد أورد " Alfred Marchal " في الفصل الخامس من الجزء الرابع في كتابه "مبادئ الاقتصاد" تعريفا للصحة بأنها: "مجموع القوتين الجسمية والعقلية للفرد فضلا عن الاحتياجات الضرورية كالحاجة إلى المسكن اللائق ومستوى التعليم والغذاء والنظافة وشتى الخدمات الصحية المتاحة، ومدى إمكانية الحصول عليها بشكل يمكنه من العودة إلى حالة السلامة الصحية" (Alfred Marchal,1977,p.161).

وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة الجيدة بأنها: "حالة السلامة البدنية والعقلية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان" (منظمة الصحة العالمية، 1984).

كما يضيف Paul J , Feldstein سنة 1988 "أن إنتاج الصحة، مثل أي عملية إنتاجية يتم باستخدام موارد اقتصادية محددة للوصول إلى حالة الصحة الجيدة، ولعل أهم العناصر التي تدخل في إنتاج الصحة مستوى التغذية، ونوعية البيئة والوقاية، ونوعية الإسكان والتحضر، ومستوى التعليم، وطبيعة المهنة وساعات العمل، ومستوى الدخل، والعادات الصحية الشخصية (مثل التدخين، استهلاك الخمر والمخدرات، ساعات النوم وممارسة أنواع الرياضة المختلفة...) وأخيرا مستوى الخدمات الصحية وتحسين مستوى الوصول إليها" (طلعت الدمرداش، 2002، ص.120).

ثانياً: مؤشرات الحالة الصحية

لقد تم تطوير عدد من المؤشرات لمعرفة الحالة الصحية لمختلف الأقطار، تشتمل أهم هذه المؤشرات على ما يلي:

أ - معدل وفيات الرضع: وهو عدد الوفيات سنويا من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل ألف طفل يولدون أحياء، والمعدل يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط مضروبا في ألف.

ب- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: وهو متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف يولدون أحياء خلال السنوات الخمس السابقة. والمعدل يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط مضروبا في ألف. وتعتبر منظمة اليونسيف هذا المعدل من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الصحية (عيسى الغزالي، 2003، ص.10).

ج- العمر المتوقع عند الولادة: وهو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحيها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

د- نسبة الانفاق الصحي: وهو الانفاق على المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وخطط التأمين الصحي وتنظيم الأسرة منسوبا إلى إجمالي الانفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

هـ - **الحصول على الخدمات الصحية:** وهو النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة.

تختلف المؤسسات الدولية المعنية فيما بينها في استخدام هذه المؤشرات، فعلى سبيل المثال تعتمد منظمة اليونيسيف معدل وفيات الأطفال كمؤشر للحالة الصحية للأقطار بينما تعتمد منظمة الصحة العالمية العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر بعد تعديله ليأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة حول البيئة الصحية وتاريخ الأمراض (سنوسي علي، 2010، ص.27). هذا وقد درجت الأدبيات التطبيقية على استخدام مؤشرات الوفيات لاستكشاف أهم العوامل المحددة للحالة الصحية على مستوى الأقطار حيث تم تقدير نموذج للانحدار باستخدام لوغاريتم معدل وفيات الأطفال كمتغير معتمد ومتوسط دخل الفرد ونصيب الانفاق العام في قطاع الصحة من الناتج المحلي الاجمالي كأهم المتغيرات المفسرة بالإضافة إلى متغيرات أخرى تضمنت ما يلي (عيسى الغزالي، 2003، ص-ص. 11-12):

- **تعليم المرأة:** استنادا على الشواهد التطبيقية المستندة على مسح الأسرة والمسوح المتخصصة والتي أوضحت أن الأمهات اللاتي تلقين تعليم ثانوي عادة ما يكون معدل وفيات أطفالهن حوالي 36% أقل من مثيلتهن اللاتي تلقين تعليما أوليا.

- **حالة توزيع الدخل:** كما يلخصها معامل لتوزيع الدخل حيث وجد أنه بعد التحكم في مستويات تعليم المرأة ومستوى الدخل، فإن مرونة معدل وفيات الرضع بالنسبة لمعامل جيني تبلغ حوالي 0.77 مما يعني أن توزيعا أقل عدالة للدخل يؤدي إلى ازدياد في معدل وفيات الرضع وتدني الحالة الصحية في المجتمع.

الفرع الثاني: من الصحة لأجل التنمية الاقتصادية إلى الصحة من أجل التنمية البشرية المستدامة.

لقد أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية، وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتهما. فلا يمكن تحقيق تنمية بدون سكان أصحاء، في حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فهي تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعنلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية. ولأول مرة تناولت اجتماعات مجلس الأمن ومجموعة الثمانية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي صراحة القضايا الصحية بوصفها قضايا إنمائية (منظمة الصحة العالمية، 2001، ص.11).

لقد نص المبدأ الأول من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية أن: "البشر يقع في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة" (الأمم المتحدة، 1992، ص.46). فلا يمكن تحقيق التنمية مع تفشي الأمراض، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فعلى سبيل المثال، فتك فيروس نقص المناعة بملايين البشر في أكثر سنوات أعمارهم الانتاجية. كما أنه لا يزال تلوث المياه والهواء يؤدي بحياة الملايين كل عام، أغلبهم من سكان الدول النامية. في هذا الاطار أكدت الدكتورة

مارغرين تشان المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية: "أن التنمية الصحية للفرد تؤدي إلى تنمية اقتصادية، إجتماعية، ثقافية وسياسية" (كاظم الشيب، 2007، ص-ص 5-8).

أولاً: الصحة والاقتصاد

إن العلاقة بين الصحة والاقتصاد علاقة تبادلية إذ لن يتسنى تحقيق إقتصاد معافى، دون تحسن مستدام في صحة الإنسان، وبالعكس فإن الوصول إلى درجة مقبولة من الحالة الصحية يعتمد على تحسين المخرجات الاقتصادية، وتؤكد على ذلك لجنة الاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، إذ تشير في تقاريرها، إلى أن تحسين الصحة ليست فقط من نواتج التنمية الاقتصادية، وإنما أيضاً من الوسائل لتحقيق هذه التنمية، وأن هناك علاقة موجبة عموماً بين العمر المأمول عند الميلاد والنواتج القومي الكلي، وعليه يعتبر الاستثمار في الصحة استثماراً في التنمية.

ومن المعلوم أن الاقتصاد الهش في الدول النامية، له آثار سلبية بشكل خاص على التحكم في الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية، كما أن مشاريع التنمية التي لا تحاط للآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة بقيام هذه المشاريع قد ينجم عنها ازدياد في معدل بعض الأمراض، فمثلاً أدى قيام مشاريع زراعية كبيرة وبناء السدود في بعض الدول النامية ومن بينها السودان، إلى خلق مخاطر صحية جديدة كانتشار البلهارسيا والملاريا. فالبحوث التي تجري اليوم حول مقارنة اقتصاديات الصحة، يراد منها إيجاد علاقة بين الحالة الصحية للأفراد والتنمية الاقتصادية، حيث تدرس التفاعلات عن طريق إدخال قيم للمتغيرات من أجل الوصول إلى مقدار المشاركة الفعالة لعامل النوعية في التنمية الاقتصادية.

• (523).

ثانياً: الصحة والنمو الاقتصادي

تشكل المكاسب العالمية التي أمكن تحقيقها في قطاع الصحة أحد أهم الانجازات التي حققتها البشرية مؤخراً. ومن الممكن في هذا العصر أن يتوقع كل فرد أن يحيا حياة طويلة وخالية من المرض بشكل ملموس. وهذا الانجاز يتجاوز حالة التقييم الاقتصادي، إذ أن الصحة الجيدة هي هدف هام في حد ذاته، باعتبارها إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، ونظراً لما يترتب عليها من تزايد في القدرات البشرية، ومع ذلك فهناك ثلاثة أسباب رئيسية لتقييم الآثار الاقتصادية للصحة:

- أ - إن فهم الدور الاقتصادي للصحة قد يساعد على فهم مصادر النمو الذي أمكن تحقيقه في القرن العشرين، فاستناداً إلى مدى مساهمة الصحة الجيدة في زيادة معدلات النمو، فإن الاستثمار في الصحة أصبح أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية؛
- ب - يشكل القضاء على الفقر المهمة المركزية لسياسة التنمية في مستهل القرن الحادي والعشرين، حيث لازالت أعداد غفيرة من سكان العالم تعاني من الفقر على الرغم من النمو الاقتصادي السريع. ونظراً لأن الصحة السيئة هي أحد الأسباب الرئيسية للفقر، فإن تواصل الاستثمارات التي تستهدف تحسين الأحوال الصحية للفقراء بوسعها أن توفر وسيلة التخفيف من حدة الفقر؛

ج إن الإنفاق على الصحة يؤدي إلى تحسين نوعية الموارد البشرية، شأنه شأن الإنفاق على التعليم، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى زيادة كمية في المستقبل، من خلال زيادة العمر المتوقع في العمل. وهذا أيضا يكمل الاستثمار في التعليم، نظرا لأنه مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه، فإن العائد على التعليم سيتجه للتزايد إذا عمل الناس واكتسبوا لفترات أطول.

ثالثا: اقتصاديات الصحة

إن مجال اقتصاديات الصحة مجال حديث نسبيا، يُعنى أساسا بتطبيق أفضل استخدام للموارد المتاحة لدى القطاع الصحي، بحيث ينتج عنه أفضل مردود ممكن من الرعاية الصحية. وحيث أن الاقتصاد يتصف بأنه علم دراسة الندرة والخيارات، فإنه ينطبق بصفة خاصة على الخدمات الصحية في الدول النامية حيث الموارد الصحية دائما شحيحة وعليه يتوجب النظر دائما في الخيارات الرشيدة الممكنة ويبقى المتغير الوحيد هو: "الموارد شحيحة والخيارات صعبة".

لقد تراكمت وتفاقت عدة عوامل عبر الأعوام الأخيرة على مستوى العالم لتجعل من اقتصاديات الصحة أهمية بالغة في مجال الخدمات الصحية إنتاجا وتنظيما وإدارة وتوزيعا وتشمل هذه العوامل:

- أ ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية بسبب الزيادة المضطردة في أعداد السكان وأيضا بسبب ارتفاع درجة وعيهم وتعليمهم، إضافة إلى الاستخدام المفرط لنظام الرعاية الصحية المجانية؛
- ب ارتفاع التكلفة الرأسمالية لإنشاء وتشغيل المرافق الصحية خاصة المستشفيات؛
- ج الاستخدام المتنامي للتقنيات الطبية الحديثة باهظة التكلفة؛
- د ارتفاع أجور العاملين الصحيين بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم؛
- هـ التغيير الذي حدث في نمط الأمراض بانحسار الأمراض المعدية وبالمقابل ازدياد الأمراض غير المعدية أو ما تسمى بأمراض العصر كداء السكري والسمنة، أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وحوادث المرور والأمراض النفسية وهو ما يعرف بالتحول الوبائي وهي أمراض مزمنة كلفة علاجها عالية؛
- و ارتفاع متوسط العمر المأمول مما أدى إلى زيادة نسبة المسنين في المجتمع وهو ما يعرف بالتحول الديمغرافي وكلفة رعايتهم أيضا عالية؛
- ز ازدياد حدة الفقر والبطالة والتشرد، والتي لها علاقة سلبية بالصحة؛
- ح الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها مع مطلع الثمانينات التي كان لها انعكاس سلبي واضح على كثير من الدول خاصة النامية منها، كما أن برنامج إعادة الهيكلة الذي صاحب تلك الأزمة قد أدى إلى تخفيض التمويل الحكومي وعندما يحدث ذلك فإن الخدمات المجتمعية ومنها الصحة تتصدر قائمة القطاعات المعرضة لتخفيض ميزانياتها.

وقد تضافرت كل هذه العوامل لتجعل كلفة الخدمات الصحية تتنامى بمعدلات ربما أعلى من كلفة معظم الخدمات الأخرى، مما قاد إلى الاهتمام بعلم اقتصاديات الصحة بغية ترشيد الإنفاق والتأكيد من فاعلية تكلفة هذه الخدمات والسعي لحل المعادلة التي تتمثل في تقليص التكلفة من جهة والحفاظ على مستوى مقبول للخدمات الصحية من جهة أخرى.

رابعاً: الصحة والتنمية البشرية المستدامة

أ- علاقة الصحة بالبيئة

يواجه العالم في الوقت الراهن أزمة بيئية وصحية غير مسبوقة. فعلى الرغم من التقدم في مجالى الصحة والبيئة، إلا أن الوضع يقترب من حافة كارثة كونية تهدد بالخطر مستقبل رفاه البشرية. ويواجه الأفراد والمجتمعات لاسيما الأكثر فقراً، والأكثر تهميشاً والأكثر معاناة من التمييز العواقب المباشرة للتدمير البيئي المحلي، والذي غالباً ما ينتج عن الممارسات التجارية الاستغلالية والمشروعات التنموية التدميرية التي أدت إلى تغيرات في البيئة العالمية والإقليمية. فعلى سبيل المثال تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون هي نتاج أسلوب الحياة غير المستدام، وأنماط التنمية غير الصحية والاستهلاكية بشكل مفرط. ومن المحتمل أيضاً أن تلحق تلك المشكلات البيئية الضرر بالفقراء والمهمشين أولاً، ومع عواقب أكثر قسوة ولكنها سوف تؤثر عاجلاً أو آجلاً على الفئات المميزة. ومالم تكبح تلك الميول البيئية العالمية (من خلال تغييرات بنوية وواسعة المدى)، فإنها تهدد بإحداث خراب لكامل النظم البيئية والنظم الأساسية المساندة للحياة. وربما تؤدي بالتالي إلى أزمة هائلة وغير مسبوقة لكامل البشرية، إن هذه المشكلة لها أهمية قصوى للصحة العالمية. لذلك لابد من فهم الصلات والروابط المتبادلة بين الصحة والبيئة، وأيضاً العوامل التحتية مثل البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدد النماذج الراهنة للتنمية. وفي النهاية، ترتبط أزمة البيئة والصحة بقضايا العدالة الاجتماعية. ويتطلب تحليل قطاع الصحة في الإطار البيئي والإيكولوجي معرفة العلاقة ما بين القطاعات، وكيف أن الكثير من المشكلات البيئية والصحية الملحة الراهنة تشتت في نفس جذور الأسباب ونفس القيود التي تعوق حلها ومعالجتها بفعالية (جامعة صحة الشعوب الدولية، نسخة إلكترونية، بتصرف).

ب- علاقة الصحة بالتنمية البشرية المستدامة

من السهل إدراك حجم وأهمية العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية المستدامة والصحة من خلال الأمثلة التالية (أكمل عبد الحكيم، نسخة إلكترونية):

- توافر مصادر متجددة ونظيفة للطاقة، خصوصاً لأغراض طهو الطعام والتدفئة، من شأنه أن يخفض بقدر كبير من الالتهابات الرئوية بين الأطفال، ومن أمراض القلب والرئتين بين البالغين، في المجتمعات التي تعتمد حالياً على مصادر غير نظيفة للطاقة، تسبب تلوث وتسمم الهواء داخل المنازل ومحال الإقامة؛

- الاهتمام بتخطيط المدن والمجتمعات العمرانية، وتضمينها وسائل مواصلات ومساكن تعتمد على مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، من شأنه أن يقلل من عوامل الخطر المسببة للعديد من الأمراض المزمنة وغير المعدية، مثل أمراض القلب والشرايين الناتجة عن تلوث الهواء، وأن يحد من انتشار طائفة الأمراض والعلل التي تترافق مع قلة النشاط البدني والرياضي، مثل السمنة والسكري، وأن يمنع الكثير من الإصابات والوفيات الناتجة عن حوادث السير؛

- توفير مياه نظيفة صالحة للشرب، ونظم صرف صحي فعالة ومتوافرة، يمكنه خفض انتشار العديد من الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة، ومن خلال نظم الصرف الصحي المتهاكئة، أو غير المتوافرة من الأساس أحياناً؛

- الحفاظ على مصادر المياه العذبة، وإدارتها بشكل جيد، ما يمكن المجتمعات من إنتاج احتياجاتها من الغذاء، ويدراً عنها شبح المجاعة، والمضاعفات الصحية الناتجة عن سوء التغذية؛

- التأكيد على أن جميع الوظائف، وأماكن العمل، تحقق الحد الأدنى من إجراءات الأمن والسلامة، وتتطابق مع المعايير الصحية، ما يحقق الوقاية من أمراض عدة، مثل الأمراض السرطانية، وأمراض الرئة المزمنة، بالإضافة إلى الوقاية من الإصابات والوفيات؛

- وجود علاقة بين الصناعات الدوائية والتنمية، كونها أحد أهم الإنجازات الأخلاقية والتكنولوجية في مجال التنمية، من خلال افتراض أن مسار التنمية يتكون من مجموعة من نظم وممارسات المعرفة، وأن صناعة الأدوية هي جزء من تلك النظم المعرفية. كما أن صناعة الرعاية الصحية في صورة شركات الدواء المتعددة الجنسية من أقوى الصناعات في العالم ويزيد العائد على الاستثمار فيها عن معظم الصناعات الأخرى؛

- ارتباط اقتصاديات الصحة بالرفاهية لأن انخفاض مستوى رفاهية السكان مرتبط بمستوى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، إذ أن تكاليف الرعاية الصحية تعد من بنود الإنفاق الضرورية في ميزانية الأسرة، وبالتالي فإن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية يجعل الأفراد يقومون بإحلال هذه الزيادة في التكاليف محل تخفيضات لبنود أخرى في ميزانية الأسرة مما قد يقلل الإنفاق الاستهلاكي على تلك البنود وبالتالي تكون المحصلة الصافية انخفاض مستوى رفاهية المجتمع (طلعت الدمرداش، 2002، ص.310).

ج- الصحة كأحد الأهداف الإنمائية للألفية

إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالمalaria، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 1990-2015 حيث اندرجت الصحة في صلب هذه الأهداف، حيث ركزت الأهداف 4 و5 و6 على الصحة بصفة خاصة،

وقد تحقق انخفاض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم من 12.7 مليون في 1990 إلى 6.3 مليون في 2013. كما أنه ومنذ عام 2000، ساعدت لقاحات الحصبة على تخفيض عدد الوفيات بأكثر من 14 مليون حالة وفاة. وعلى الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في الحد من وفيات الأطفال، فهناك نسبة متزايدة في وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث يموت أربعة من كل خمسة أطفال قبل سن الخامسة. أما بخصوص صحة الأم، انخفضت وفيات الأمهات بنسبة 45 % منذ سنة 1990. وانخفض معدل وفيات الأمهات بنحو الثلثين في شرق آسيا، وفي شمال أفريقيا وجنوب آسيا. ولكن نسبة وفيات الأمهات النفيسة - الأمهات التي لا تبقى على قيد الحياة ما بعد الولادة - في المناطق النامية لا يزال أعلى 14 مرة منه في المناطق المتقدمة. ويتلقى مزيد من النساء رعاية ما قبل الولادة. وارتفعت نسبة تقديم ذلك النوع من الرعاية من 65 % سنة 1990 إلى 83 % سنة 2012 بالمناطق النامية. أما بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ففي نهاية عام 2013 استطاع 12.9 مليون فرد الحصول على علاجات منقذة للأنفس من فيروس الإيدز. وفي خلال عشر سنوات منذ سنة 2000، انخفضت عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بـ 1.1 مليون وفاة. كما أنقذ علاج مرض السل أرواح حوالي 22 مليون شخص في الفترة ما بين 1995 و 2012 (منظمة الأمم المتحدة، 2016، نسخة إلكترونية).

ومع ذلك كانت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة. لذلك تم وضع أهداف إنمائية جديدة للفترة 2015-2030 والتي أدرجت فيها الأهداف التالية (منظمة الأمم المتحدة، 2016، نسخة إلكترونية):

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030؛
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي؛
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030؛
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030؛
- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك؛
- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020؛

- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030؛
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة؛
- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030؛
- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء؛
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية؛
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة؛
- تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

المطلب الثاني: دور الجامعة في تكوين الأطارات الطبية والبحوث الصحية

تعتبر الجامعة المؤسسة التعليمية الوحيدة التي يخول لها تكوين الأطارات الطبية، وإعداد الباحثين في مجال الصحة. حيث تشترط الجامعة أعلى المعدلات لقبول تكوين الطلبة في التخصصات الطبية لما لهذه المهنة من أهمية كبيرة في صحة الفرد وتحسين الصحة العامة، ولما يؤديه الأطباء سواء المعالجين أو الصيادلة أو الباحثين من أدوار بارزة في التنمية الصحية التي تؤدي بدورها لتطوير المجتمع ودفع عجلة النمو وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الأول: الأطارات الطبية.

لا شك أن للأطباء والصيادلة دورا بارزا في حفظ الصحة البشرية وعلاجها من الأمراض. ويعرف النشاط الطبي بأنه ذلك النشاط الذي يتفق في كيفية وظروف مباشرته مع القواعد المقررة في علم الطب،

وينتج في ذاته -أي وفق المجرى العادي للأمور- إلى شفاء المريض، والأصل في العمل الطبي أن يكون علاجياً، أي يستهدف التخلص من المرض أو تخفيف حدته، أو مجرد تخفيف آلامه، ولكن يعد كذلك من قبيل الأعمال الطبية ما يستهدف الكشف عن أسباب الصحة أو مجرد الوقاية من المرض (محمود حسني، 1984، ص-ص. 201-202. بتصرف).

أولاً: الأطباء

الأطباء هم الأشخاص الذين يلجأ إليهم المريض لكي يساعده في علاج حالته المرضية، مستعينين بذلك بالوسائل العلمية الطبية، ولذلك كان عدد الأطباء من المسائل المهمة التي يحرص على الاهتمام بها الهيئات العلمية والطبية والسياسية في كل المجتمعات، ولذلك أيضاً كانت دراسة الطب من الدراسات الشاقة التي تحتاج إلى جهد متواصل ووقت طويل وقدرات ذهنية وشخصية مناسبة.

أ- تعريف الطبيب

يعرف الطبيب بأنه من درس مهنة الطب ومارسها، وهو يعاين المرضى ويشخص لهم المرض ويصرف لهم وصفة يكتب فيها الدواء. والطبيب بعد تخرجه يمارس الطب العام، وإذا استمر في دراسته يتخصص في مجال معين في الطب. وكثير من هذه التخصصات تحدد في نطاق معين من أجهزة الجسم مثل العظام والأمراض الباطنية وأمراض المسالك البولية والتناسلية والأنف والأذن والحنجرة والأعصاب والكثير من التفرعات الأخرى (عيساني رفيقة، 2016، ص.14).

ب-وظائف الهيئة الطبية

الهيئة الطبية أو الفريق الطبي يتكون من الأطباء العاملين بالمستشفى، وأصحاب العيادات الخاصة، فهي تؤثر إلى حد بعيد على عملية تقديم الخدمات الصحية، من خلال وصف العلاج ووضع خطة المعالجة لكونها مسؤولة على الوظائف التالية (أمير جيلالي، 2009، ص.141):

- العناية بالمرضى هي مسؤولية الهيئة الطبية، والتي تركز عليها كافة الجهود في المستشفى؛
- الحفاظ على كفاءة أداء عملية تقديم الخدمات الصحية وتحسين كفاءة الأطباء، من خلال خطة المعالجة المطبقة والمساهمة في تعليم أفرادها؛
- تنظيم أفراد الهيئة الطبية وتنسيق الجهود لتقديم الخدمات الصحية؛
- التعليم والتدريب لأعضاء الهيئة الطبية والشبه الطبية عن طريق الرسكلة والتكوين لتجديد المعلومات؛
- تقييم عملية الأداء للخدمات الصحية المقدمة والنتائج المتوصل إليها.

ثانياً: الصيادلة

أ- تعريف الصيدلي

يؤدي الصيدلي دوراً هاماً في الجامعات والبحث العلمي، ويمارس عمله في المستشفيات والصيدليات وفي الصناعات الدوائية والمختبرات الطبية والسمية والغذائية وضبط جودة الدواء، ومجال النباتات الطبية إضافة إلى قيامه بتسويق الدواء وتوزيعه. فالصيادلة هم العاملون في مجال الصحة والمتدربين والمختصين

الذين يؤدون الأدوار المختلفة لضمان تحقيق نتائج صحية أفضل للمرضى من خلال استخدام الدواء المناسب.

يعرف الصيدلي بأنه المحترف الذي يجمع الأدوية على أحسن صورها ويختار الأجود من أنواعها ويركبه على أفضل ما يكون التركيب (محمد نزار وآخرون، 1990، ص.64).

ب- الصيدلي والدواء

إن عملية صرف الدواء هي عملية دقيقة تحتاج إلى توجيه وإرشاد في مجال استعمال الدواء، وتتطلب من الصيدلاني أن يدرس المقادير الدوائية المصروفة وأن يرشد المريض إلى كيفية استعماله. كما تتطلب منه أن يكون على اطلاع تام على كل ما هو جديد، حتى يتمكن من مواكبة التطورات العلمية في مجال تأثير الأدوية واستطاباتها، الأمر الذي يدفع الصيدلاني إلى بذل الجهد والوقت حتى يصل إلى المستوى الذي يمكنه من تأدية واجبه على أكمل وجه، وذلك في سبيل رفع المستوى الصحي للمواطنين.

يعتبر الدواء من السلع الاستراتيجية الهامة، فعلى المستوى الإنساني يعد الدواء من الحاجات الأساسية للإنسان من خلال مساهمته في المحافظة على قدرات الأفراد في الإنتاج والتشغيل حيث إن غياب الصحة يبعد الفرد المنتج عن العمل، والدواء يعمل على إعادة الأفراد المرضى إلى سوق العمل، كما أن الدواء سلعة ضرورية لا يرتبط استهلاكها بمروونات دخلية أو سعرية، ولا يتحدد الطلب عليها بمستوى سعر معين، لأن المريض يريد الدواء بوقت معين بجرعات محددة وبفاعلية ثابتة، مهما اختلفت أشكاله الصيدلانية أو تنوعت، ومهما اختلفت مصادر المادة الفعالة أو مكان الإنتاج، ويتساوى في ذلك جميع المرضى في كافة أنحاء العالم.

أما على المستوى الاقتصادي، فتتميز صناعة الدواء بقيمة مضافة هائلة وترتفع القيمة المضافة في صناعة الدواء لعدة أسباب من بينها:

- أن الدواء سلعة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها؛
- أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ أن عرفها الإنسان ولم تتوقف الحاجة إليها؛
- اعتماد المنتج الدوائي على البحث العلمي المنظم والمتواصل، وهو ما يعطي صناعة الدواء طبيعة ديناميكية، تمتد بروابطها إلى كثير من المؤسسات العلمية والقطاعات الاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني: البحوث الصحية

يتضمن الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة التزام الدولة بتوليد أنشطة بحث وتطوير صحية تنصدي، على سبيل المثال، للاحتياجات الصحية للأفراد والمجتمعات والسكان المحرومين، وتشمل أنشطة البحث والتطوير الصحية البحوث الطبية التقليدية في مجال الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص، وكذلك البحوث التشغيلية أو التنفيذية في مجال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والسياسية الحاسمة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الطبية وفعالية تدخلات الصحة العمومية (منظمة الصحة العالمية، 2012، ص.28).

أولاً: تعريف البحوث الصحية

البحوث الصحية هي تطوير المعارف بهدف فهم التحديات الصحية، وحشد استجابة حسنة لها. وتعد البحوث مصدر بالغ الأهمية للمعلومات المستخدمة في وضع السياسات الصحية.

ثانياً: أنواع البحوث الصحية

إن أنشطة البحث والتطوير الرامية لاكتشاف أدوية وتقنيات جديدة، ليست هي النوع الوحيد اللازم من عمليات البحث والتطوير. بل هناك العديد من المسائل البحثية الهامة التي تحتاج إلى معالجة للوصول إلى أفضل السبل، لتحسين الصحة وتقديم أفضل مستويات الخدمة الصحية، والتي كثيراً ما يطلق عليها اسم البحوث التشغيلية. فالبحوث الوبائية علي سبيل المثال أساسية لتحديد عبء المرض بطريقة صحيحة. وقد تضمنت دراسة حديثة في مجلة "لانسييت" شواهد على أن نسبة الوفيات الناجمة عن مرض الملاريا قد تكون أعلى بكثير من التقديرات السابقة وأكثر شيوعاً بين البالغين مما كان يظن من قبل (منظمة الصحة العالمية، ص.36، 2012). وهناك العديد من الأسئلة التي لا تجد إجابات بشأن اختيار نوع التدخل، والممارسات العلاجية البديلة، والتغييرات في التدخلات السريرية. وتتسم البحوث في القواعد الأخلاقية والسياسة الصحية، مثل الآثار المترتبة على التكلفة أيضاً بالأهمية. وقد بلور مفهوم البحوث الصحية الوطنية الضرورية الذي صاغته اللجنة المعنية بالبحوث والتطوير الحاجة إلى بحوث أوسع نطاقاً من هذا النوع (منظمة الصحة العالمية، ص.41، 2012).

أ- البحوث الصحية الأساسية

هي الأعمال التجريبية أو النظرية التي تنفذ في المقام الأول من أجل اكتساب معارف جديدة حول الأسس التي تقوم عليها الظواهر والحقائق الملاحظة، وذلك دون أن يكون لها أي تطبيق أو استخدام معين في المستقبل المنظور.

ب- البحوث التطبيقية

هي عمليات التقصي الأصلية التي تنفذ لاكتساب معارف جديدة، وتوجه في الأساس نحو تحقيق هدف أو غرض عملي محدد.

ج- البحوث التشغيلية أو بحوث التنفيذ

تسعى إلى الحصول على المعلومات حول التدخلات أو الاستراتيجيات أو الأدوات بغية تحسين جودة أو تغطية النظم والخدمات الصحية. ويمكن أن تصمم هذه البحوث مثلاً على شكل دراسات قائمة على المراقبة أو دراسات مقطعية أو دراسات للحالات الفردية المقترنة بحالات ضابطة أو دراسات أتريبية أو تجارب معاشة ذات شواهد.

د - البحوث الانتقالية

هي البحوث التي تنتقل المعارف المكتسبة من البحوث الأساسية إلى مكان تطبيقها العملي في العيادة والمجتمع، وغالباً ما تتصف بأنها تنتقل نتائجها من "المختبرات إلى أسرة المرضى" و"من أسرة المرضى إلى المجتمع". وتجري عملية الانتقال بين أي من المراحل التالية: نقل الاكتشاف الأساسي إلى أحد التطبيقات الصحية المرشحة؛ أو تقييم أهمية أحد التطبيقات بما يؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية مسندة بالبيانات؛ أو نقل مجموعة من المبادئ التوجيهية إلى ممارسات صحية عن طريق تقديم البحوث وتعميمها ونشرها؛ أو تقييم الحصائل الصحية لمجموعة من ممارسات الصحة العمومية، وقد أطلق على هذا النوع من البحوث أيضاً اسم بحوث التنمية التجريبية.

هـ - بحوث السياسات والنظم الصحية

تسعى إلى فهم وتحسين الطريقة التي تنظم بها المجتمعات نفسها من أجل بلوغ أهدافها الصحية الجماعية وكذلك الطريقة التي تتعاون بها الجهات الفاعلة المختلفة مع بعضها البعض في عمليات رسم السياسات، والتنفيذ لتساهم في حصائل السياسات. وتعد بحوث السياسات والنظم الصحية مزيجاً من تخصصات متعددة، هي الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الإنسان والعلوم السياسية والصحة العمومية وعلم الأوبئة، تقدم معاً صورة شاملة لطريقة استجابة النظم الصحية للسياسات الصحية وتكيفها معها، ومدى تأثير السياسات الصحية في النظم الصحية ومحددات الصحة الأوسع نطاقاً وتأثيرها هي نفسها بها (منظمة الصحة العالمية، 2013، ص-ص. 36-37).

و - البحوث من أجل الصحة

تغطي نطاقاً من عمليات التقصي أوسع من ذلك الذي تغطيه البحوث الصحية، مما يعكس حقيقة أن الصحة تعتمد أيضاً على إجراءات تتخذ خارج القطاع الصحي (في قطاعات مثل الزراعة والتعليم والعمل والسياسات المالية والإسكان والخدمات الاجتماعية والتجارة والنقل وغيرها). ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذه الرؤية الأوسع للبحوث في مرحلة الانتقال من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 (منظمة الصحة العالمية، 2013، ص. 37).

ثالثاً: بحوث الصحة البيئية

يمكن عزو نحو ربع عبء المرض العالمي إلى عوامل خطر بيئية قابلة للتغيير وهذا مجرد تقدير تقريبي لمنظمة الصحة العالمية، ويرجع ذلك لوجود روابط بين البيئة والصحة. لذلك ينبغي أن تشمل البحوث الصحية مجموعة كبيرة من عمليات التقصي تتراوح بين تقييم المخاطر المرتبطة بالتعرض للعوامل البيئية وآليات الوقاية وطرق إدماج هذه التدابير في عملية تقديم الخدمات، وينبغي أن تأتي الحلول التي تحد من المخاطر الصحية البيئية من داخل القطاع الصحي ومن خارجه أيضاً (منظمة الصحة العالمية، 2013، ص. 47).

المطلب الثالث: دور الجامعة في التثقيف الصحي والوعي الصحي

الفرع الأول: الثقافة الصحية.

تعتبر المعرفة العلمية بالمشكلات الصحية والوعي الصحي، بشكل عام من الأمور الملحة في عالمنا المعاصر، والحديث عن الصحة للجميع في الأهداف الإنمائية للألفية والرعاية الصحية الأولية يبرزان بشكل واضح أهمية التربية الصحية كواحدة من الجوانب التي تهتم المجتمع الإنساني بأكملها. هذا وتعتبر الصحة هدف من أهم أهداف التطور الاجتماعي والاقتصادي والارتقاء بهما، وهي حق أساسي لجميع الشعوب، والمبادئ الإنسانية تحتم على أن يفرد لمشكلة الصحة والمرض مكانا بارزا ضمن المسائل التي يجب إعطاؤها عناية خاصة. وعليه تكتسب الصحة أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، وتتبع أهمية الصحة من ارتباطها الوثيق بالحياة بجوانبها المتعددة، ومجالاتها المختلفة، فالصحة ترتبط بالحياة ارتباطا جوهريا، وتتداخل معها بصورة يصعب فيها الفصل فيما بينهما، ولذا الصحة تمثل في نظر الكثيرين الوجه الآخر للحياة، وتأثير الصحة لا يقتصر فقط على الإنتاج، بل أن تأثيرها يشمل جوانب الحياة كافة بما في ذلك الاستهلاك، والنمط المعيشي. فالمستوي الصحي ينعكس على اختيار الغذاء والسكن والملبس وأمر المعيشة الأخرى.

ولا شك أن الصحة تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس ومستوى معيشتهم، فمن المعروف أنه كلما ارتفع المستوى الصحي للأفراد، انخفضت فترة انقطاعهم عن العمل، فيقبلون على العمل بهمة ونشاط يزيد إسهامهم في العملية الإنتاجية، مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج القومي، ويتحسن مستواه، كما يتحسن المستوى المعيشي للناس، فالشعب الذي يعاني أفراداه من اعتلال في صحتهم لا ينتج، وقد ينتج ولكن ليس بالمستوى المطلوب من الجودة والكفاءة. كما ينعكس تأثير الصحة على القدرات الذهنية، والحالة النفسية، وعلى العلاقات الاجتماعية، ويتحدد على أساسها مستوي التقدم العلمي والتكنولوجي، والازدهار الثقافي والحضاري، واليوم أصبحت الصحة تمثل العامل الأكثر أهمية في تحديد نوعية الحياة، وتحسينها بالنسبة للفرد والمجتمع (إيمان محمود، 2009، ص-ص. 2-6. بتصرف).

أولاً: مفهوم الثقافة الصحية

إن مفهوم التثقيف الصحي يعني تثقيف الأفراد وإثارة وعيهم لغرض تغيير سلوكهم وعاداتهم خاصة في حالة انتشار الأمراض داخل المجتمع، وكذلك غرس العادات والتقاليد الاجتماعية التي من شأنها تدعيم الجانب الصحي وتطوره، مثل ممارسة الرياضة والتغذية الصحية والعادات القوامية السليمة، إن مسألة التركيز في الوعي الصحي والنجاح في تأسيسه لدى الأفراد له علاقة وثيقة بتشكيل جانب مهم من جوانب شخصيتهم، ولهذا فإن هذه المسألة يجب أن تلقى عناية مخطط لها ومقصودة شأنها في ذلك شأن العملية التعليمية النظامية في أي مستوى دراسي.

كما يهدف التثقيف الصحي إلى رفع المستوى الصحي للأفراد بصفة عامة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوفور في الإنفاق العلاجي، حيث تظهر العلاقة وثيقة بين تناول الغذاء الجيد والنشاط الرياضي

للمتعة بالصحة، وإرشاد الأفراد إلى الطرق التي يستطيعون بواسطتها تقييم حالتهم الصحية (عماد صالح، نسخة إلكترونية).

وهناك مجموعة تعاريف للثقافة الصحية نوردتها فيما يلي (مصطفى القمش وآخرون، 2000، ص- ص.181-182):

- عملية تعليم المجتمع كيفية حماية نفسه من الأمراض، والمشاكل الصحية.
 - عملية تزويد الأفراد أو المجتمع بالخبرات اللازمة بهدف التأثير في معلوماتهم واتجاهاتهم وسلوكهم إيجابيا نحو الأفضل في مجال الصحة.
 - علم وفن التأثير على رغبات وسلوكيات الأفراد في المجتمع، وأداة لكسب ثقتهم واستقطابهم نحو الأجهزة الصحية، والتعاون مع المسؤولين في سبيل وقاية المجتمع من الأمراض ومحاولة تجنبها، مما يؤدي لرفع المستوى الصحي والاجتماعي وتحقيق الحياة السعيدة.
- كما يعرف التنقيف الصحي بأنه: " إعداد الناس للمحافظة على صحتهم، فهو إدخال تغيير إيجابي على سلوكهم العام لتفادي الأمراض، وتزويدهم بمفاهيم وقيم ومهارات جديدة، ويكون ذلك بالتوجه إليهم لاستنهاض الهمم، ودفع الوعي الصحي قدما في سبيل نضال يهدف للمحافظة على سلامة الأفراد. ويبدأ هذا التغيير في السلوك والمفاهيم من المدرسة والجامعة إلى المصنع والمزرعة والشارع كي يشمل الشعب بمختلف فئاته العمرية والوظيفية والاجتماعية" (نبيلة بوخبرة، 1995، ص.14).

ثانيا: تطور مفهوم التنقيف الصحي

تطور مفهوم التنقيف الصحي عبر المراحل التاريخية المختلفة حسب آراء الناس، ومفاهيمهم عن الصحة والمرض، ابتداء من الوقت الذي كانت فيه معالجة الأمور الصحية عن طريق الكوادر الصحية المتخصصة في العيادات والمستشفيات، ومرورا بالتنظير في جميع مجالات الحياة من اكتشافات واختراعات طبية، فأصبح أكثر شمولاً، وانتهاء بتصاعد المتطلبات الاجتماعية وقيام العلاقات البناءة بين أفراد المجتمع، وبين القائمين على توفير الرعاية الصحية، لذلك ظهرت للتنقيف الصحي تعريفات متعددة تشترك جميعها في أن التنقيف الصحي ينصب أساسا على سلوكيات الأفراد والجماعات (مصطفى القمش وآخرون، 2000، ص.181).

ثالثا: الأهداف العامة للتنقيف الصحي

إن الهدف العام والأعلى لعملية التنقيف الصحي هو تحقيق السعادة للمجتمع عن طريق تحريك الناس للعمل على تحسين أحوالهم من جميع النواحي، وتحقيق السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية، وبالتالي الصحة النفسية والتوافق مع المجتمع. وتتمثل أهداف التنقيف الصحي فيما يلي (إقبال إبراهيم مخلوف، 1991، ص-ص. 192-193):

- تحسين صحة الأفراد والأسر والجماعات جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا وذلك بالاهتمام بالغذاء والمسكن والرياضة والترفيه، والعلاقات الإنسانية وتنظيم الأسرة؛

- الأخذ بأسباب الوقاية من الأمراض ومن الحوادث، وذلك بمساعدة الأفراد على فهم الممارسات والعادات اللازمة للمحافظة على الصحة وتحسينها، كما يجب أن يعرف الأفراد ما هي الممارسات المطلوبة؟ ولماذا تمارس؟ وكيف يمكن أن تؤدي؟
- المبادرة إلى العلاج السليم فور حدوث المرض أو وقوع الإصابة، والاستمرار في العلاج حتى الشفاء، وذلك عن طريق الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة إلى أقصى حد ممكن؛
- ترشيد الانتفاع بالخدمات الصحية والطبية والدوائية والغذائية والاجتماعية التي تقدمها الدولة. ولبلوغ هذه الأهداف الأربعة، والهدف العام لعملية التثقيف الصحي لابد من تحقيق الأهداف الأولية التالية (مصطفى القمش وآخرون، 2000، ص-ص 182-183):

- تغيير مفاهيم الأهالي فيما يتعلق بصحتهم ومرضهم، وجعل الصحة العامة هدفا عندهم؛
 - الاشتراك والمساهمة بالفعاليات الصحية بأنفسهم، ودون دافع خارجي؛
 - توضيح أهمية وجهود القائمين على الرعاية الصحية ومؤسساتها، لرفع المستوى الصحي والاجتماعي للمواطنين؛
 - تعريف المواطنين بالدور الرئيسي، والأعمال التي تقوم بها المؤسسات الصحية مثل مراكز رعاية الأمومة والطفولة؛
 - تثمين وتقييم الصحة للجميع، وذلك بجعل الصحة غاية وهدفا غالبا في نظر المواطنين؛
 - تشجيع المواطنين لإنجاح الخدمات الصحية، وتفهمهم لغايات وأهداف الخدمات والمراكز؛
 - تعزيز الأنشطة التي تشجع الناس على التمتع بصحة جيدة، وكيفية المحافظة على الصحة.
- رابعا: مجالات الثقافة الصحية (صالح صالح، 2002، ص.59):**

- تتداخل مجالات الثقافة الصحية فيما بينها لتكتمل كلا منها الآخر وتتداخل فيما بينها وهي كما يلي:
- **الصحة الشخصية:** تشمل البيئة المنزلية الصحية، والنظافة الشخصية، التغذية الصحية.
- **التغذية:** تهدف إلى الوعي الغذائي للأفراد على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق عادات غذائية صحية سليمة.
- **التربية الأمنية والإسعافات الأولية:** تهدف إلى توجيه الأفراد وللوقاية والعناية بأمانهم وسلامتهم، واتخاذ القرارات التي قد تقلل نسبة الإصابات في حالة وقوع الحوادث.
- **التربية الجنسية:** تهدف إلى توعية الأفراد وتنويرهم بالتكوين التشريحي والوظيفي للجهاز التناسلي في الإنسان والمشكلات الجنسية الصحية.
- **صحة البيئة:** يهتم بغرس المفاهيم الصحية بشأن المحافظة على صلاحية البيئة.
- **الصحة العقلية والنفسية:** تهدف إلى تحقيق الكفاءة النفسية والعقلية لدي الأفراد بهدف السيطرة على انفعالاتهم الداخلية وحمايتهم من الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية.

- **العقاقير والكحوليات والتبغ:** تهدف إلى توضيح الأضرار لجل مناحي حياة الإنسان الناجمة عن سوء استخدام العقاقير وتعاطي الكحوليات والمخدرات.
- **الأمراض والوقاية منها:** تهدف لتوضيح الأمراض المعدية وغير المعدية، أسباب وطرق الوقاية منها.
- **صحة المستهلك:** يهدف إلى المحافظة على صحة المستهلك وحمايته سواء أكان عن طريق الالتزام بالحقائق من الإعلان عن الأطعمة وتصويب المعتقدات الغير صحية وكذلك الخرافات والبدع.

الفرع الثاني: الوعي الصحي.

للعوعي الصحي أهمية كبيرة في حياة الفرد والجماعة على حد سواء، وذلك لأن المجتمع القوي الصحيح يتكون من أفراد أقوياء وأصحاء، وتزداد أهمية الوعي الصحي في هذا العصر بالذات بحكم ازدياد الكثافة السكانية في معظم المجتمعات، وانتشار التلوث البيئي، لذلك يتعين أن يلعب الوعي الصحي دورا كبيرا في الوقاية من الإصابة بالأمراض، ولا سيما الخطير منها كالسرطان وما إليه.

أولا: تعريف الوعي الصحي

هو السلوك الإيجابي والذي يؤثر إيجابيا على الصحة، والقدرة على تطبيق هذه المعلومات في الحياة اليومية، بصورة مستمرة تكسبها شكل العادة، التي توجه قدرات الفرد في تحديد واجباته المنزلية التي تحافظ على صحته وحيويته وذلك في حدود إمكانياته (عماد عبد الحق وآخرون، 2012).

يعرف الوعي الصحي بأنه ترجمة المعارف والمعلومات والخبرات الصحية إلى أنماط سلوكية لدى

الأفراد.

إن الفضل في الكثير من أوجه التقدم في الوضع الصحي الذي تحقق في القرن العشرين يعود إلى التعاون الوثيق بين قطاع الصحة والقطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد مثل قطاعات إمداد المياه والصرف الصحي، والبيئة، والنقل، والعمالة، والتعليم، والزراعة، والطاقة، والبنية الأساسية، والإدارة العامة. فعلى سبيل المثال، تؤدي الاستثمارات في تعليم البنات إلى تحسين قرارات الأسرة المعيشية بشأن التغذية والطلب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وفي الوقت نفسه، فلابد من الاستثمار في التغذية الأساسية أثناء الحمل والطفولة آثار إيجابية ملموسة على تنمية الطفولة المبكرة، التي تسهم بدورها إسهاما كبيرا في التحصيل التعليمي، وإمكانية الحصول على فرص عمل، وتحقيق الدخل في المستقبل (البنك الدولي، 2008، ص-ص. 9-10).

ثانيا: جوانب الوعي الصحي

ينبغي أن تشمل عملية التوعية الصحية جميع مجالات الحياة، فلا تقتصر على جانب واحد دون غيره، فيتعين أن يوفرها المنزل، وهنا تقع على الأم بالذات مسؤولية كبرى في غرس القيم والآداب الصحية في أبنائها، وتوعيدهم على السلوك الصحي وعلى الالتزام بالنظافة الشخصية والعامة، ويتعين أن تحرص المدرسة على أداء رسالتها في نشر الوعي الصحي بين طلابها بحيث يشبون على العادات الصحية الجيدة. وبالمثل فإن لكل من الجامعة والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات العمل، والإنتاج دورا رئيسيا في بث الوعي الصحي وغرسه وترسيخه وتأصيله في نفوس أبناء المجتمع، بل إن المجتمع برمته مطالب بأن يسهم في

نشر الوعي الصحي، وتدريب الناس على الالتزام بالقواعد الصحية السليمة، ومن هنا فإن رسالة الوعي الصحي لا يمكن إلقاء مسئوليتها كلية على المؤسسات الطبية في المجتمع وحدها، إذ لا بد من تضافر جميع القوى وتعاونها في هذه المهمة الخطيرة (شعباني مالك، 2006، ص.224). ومن أهم سبل نشر الوعي الصحي تعريف الأفراد بماهية الصحة العامة ليتمكن كل فرد من الحصول على حقه المشروع في الحياة والصحة، وكما ذكرنا سابقا تحتوي الصحة العامة على الصحة الشخصية وصحة البيئة والصحة الاجتماعية، ومكافحة الأمراض المعدية، وتنظيم خدمات الطب والتمريض والعمل على التشخيص المبكر للأمراض. مع تعليم أفراد المجتمع كيفية تطوير الحياة الاجتماعية، وذلك بمجهودات منظمة للمجتمع من أجل الوقاية من الأمراض وترقية الصحة والكفاية ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه المشروع في الحياة. وهناك أربع جوانب للوعي الصحي وهي:

- الوعي بأهمية الصحة الشخصية؛
- الوعي بأهمية صحة البيئة؛
- الوعي بالطب الوقائي للفرد؛
- الوعي بالطب الوقائي للمجتمع. (بهاء الدين ابراهيم، بتصرف، ص-ص. 24-25).

الفرع الثالث: الوسائل والأساليب التي يمكن أن تتبعها الجامعة للتوعية والتثقيف الصحي.

يمكن للجامعة أن تساهم في نشر الثقافة الصحية والوعي الصحي من خلال قيامها ببعض النشاطات كمثل:

- المحادثات والمحاضرات حيث تكون بين أطباء أو ممرضين أو مختصين في الصحة العامة مع الطلبة والموظفين في الجامعة؛
- المناقشات الجماعية بين الطلبة ومختصين في الصحة حول المشكلات الصحية التي تواجههم وسبل التغلب عليها لزيادة وعيهم الصحي؛
- الصور والملصقات والتي من الضروري أن تشتمل على فكرة واحدة وتعلق في أماكن بارزة وواضحة، هدفها تعليم الطلبة أسس الممارسة الصحية السليمة، وتعرفهم على السلوكيات المضرة بصحتهم، كالمصقات المتعلقة بمضار التدخين والمخدرات والتحذير من مرض السيدا؛
- إتاحة فرص للطلبة بانجاز رسومات يدوية تزيد من توعية زملائهم بخصوص الصحة العامة كالمحافظة على البيئة الجامعية والبيئة الخارجية؛
- التوجه إلى الطالبات بوجه خاص لتوعيتهن بمشاكل الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية وصحة الأسرة باعتبارهن أمهات المستقبل؛
- تنظيم معارض تشتمل على مجسمات ورسومات ولوحات وأدوات ونماذج تتعلق بقضايا صحية؛
- الإهتمام بالأيام العالمية لمكافحة الأمراض التي تهدد الشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام؛
- توزيع المطبوعات التي تخص الصحة العامة في الأوساط الطلابية وبين الموظفين الجامعيين؛

- طباعة ونشر الكتيبات، والمجلات الصحية، والتي يجب أن تكون معلوماتها بسيطة ومفهومة وأسلوبها شيق حتى يسهل قراءتها واستيعابها؛
- عرض أفلام سنمائية تخص الجوانب الصحية خاصة في الإقامات الجامعية كوسيلة للترفيه والنفع العام في نفس الوقت.

المبحث الرابع: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل.

أكدت عديد من الدراسات وجود علاقة ايجابية ما بين مستوى تعلم الأفراد ودخولهم حيث أن كل سنة دراسة إضافية يقابلها زيادة في الدخل. هذه الفكرة التي تعبر عن جوهر الرأسمال البشري. وفي هذا الإطار يعد سوق العمل القناة الرئيسية التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثمة التقليل من ظاهرة الفقر. فالتعليم باعتباره استثمارا في رأس المال البشري يعمل على تنمية مهارات ومعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل. وطبعا فإنه سيكون لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع (بوطيبة فيصل، 2010، ص30). والواقع أن ربحية الاستثمار البشري لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفردي، فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي. ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة (OCDE)، تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم ما بين 1960 و 1985 بزيادة قدرها 0.6 % في إنتاجية البلدان الأعضاء. كما قدر البنك العالمي معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10 % سنويا ما بين 1960 و 1995 في منطقة (OCDE)، وهو ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد وليس لأولئك المنفعين منه بشكل مباشر (بوطيبة فيصل، 2010، ص31).

المطلب الأول: العمل من أجل التنمية البشرية المستدامة.

في العمل قوة المجتمعات. فعندما يعمل البشر معا لا يزيدون رفاههم المادي فحسب، بل يكونون مخزوننا معرفيا متراكما تبنى عليه الثقافات والحضارات. وعندما يكون العمل صديقا للبيئة، تتراكم فوائده من جيل إلى جيل. والعمل يحرر طاقات البشر، ويصقل حس الإبداع فيهم والروح الإنسانية. إلا أن العمل يسهم في تعزيز التنمية البشرية عندما توسع السياسات فرص العمل المنتج والمجزي والمرضي، وتنمي مهارات العاملين وطاقاتهم، وتضمن حقوقهم وسلامتهم ورفاههم. والصلة بين العمل والتنمية البشرية المستدامة هي صلة ترابط وتفاعل. فالعمل يعزز التنمية البشرية المستدامة بتأمين الدخل وسبل العيش، والحد من الفقر، وكفالة الإنصاف في النمو، والتنمية البشرية المستدامة تزيد رأس المال البشري وتوسع فرص الإنسان وخياراته بتحسين الصحة ومستوى المعرفة والمهارة والوعي، وبين عامي 1990 و 2015، تراجع فقر الدخل في البلدان النامية أكثر من الثلثين وانخفض عدد

الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من 1.9 مليار إلى 836 مليون شخص؛ وقد أسهم في هذا التقدم، العمل الذي يقوم به 7.3 مليار شخص بأشكال شتى. فعمل نحو مليار شخص في الزراعة وما يزيد عن 500 مليون مزرعة عائلية، ينتج أكثر من 80 % من غذاء العالم ويساهم في تحسين التغذية والصحة، وعمل 80 مليوناً في الصحة والتعليم يساهم في بناء القدرات البشرية. وعمل أكثر من مليار شخص في قطاع الخدمات يساهم في التقدم البشري. وللعمل قيمة اجتماعية أبعد من مكاسب العاملين الأفراد. فعمل أكثر من 450 مليوناً من رواد الأعمال يساهم في الابتكار والإبداع، وعمل نحو 53 مليوناً من العاملين المنزليين لقاء أجر يلبي حاجة الناس إلى الرعاية. والعمل في رعاية الأطفال يربي الأجيال للمستقبل. والعمل في رعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة يساعدهم في استخدام إمكاناتهم. وعمل أكثر من 970 مليون شخص في أنشطة تطوعية في السنة يساعد العائلات والمجتمعات، ويبني الشبكات الاجتماعية ويوطد التماسك الاجتماعي (تقرير التنمية البشرية، 2015، ص-ص 3-4).

الفرع الأول: سوق الشغل

أولاً: تعريف العمل.

يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقلياً أم عضلياً، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية وكلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، و كثيراً ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، وهو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم، أي القوة العاملة ذاتها (عبده عيسى، يحي أحمد، 1983، ص.49).

ثانياً: مفهوم سوق الشغل.

نظرياً وفي نظام اقتصادي تحرري سوق الشغل هي سوق حرة، تتكون من لقاء جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المؤسسات والقطاعات والأقاليم. حيث يتكون الطلب على العمل من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح. أما جانب العرض فيتكون من تدفق العديد من الفئات، التي يمكن حصرها في:

- الوافدين على سوق العمل لأول مرة من خريجي منظومات التربية والتعليم العالي، وتنفرح

هذه الفئة إلى:

- خريجي منظومة التكوين المهني؛
- خريجي مؤسسات التعليم العالي، وخصوصية هذه الفئة كثرة الاختصاصات وتعدد مسالك التعليم التي تفضي إلى تنوع كبير في ملامح المتخرجين؛
- المتسربين من التلاميذ والطلبة الذين غادروا المنظومة التربوية والتعليمية دون الحصول على مؤهلات مهنية واضحة.

- المنقطعين عن العمل ممن سبق لهم أن اشتغلوا في السابق وهم قطاعا ممن لهم تجربة مهنية قد تكون هامة؛
- أشخاص غير عاطلين عن العمل في حالة بحث على تغيير عملهم وتحسين أوضاعهم المهنية؛
- أصحاب أفكار مشاريع في حالة بحث عن آليات مساعدة لبلورة مشاريعهم، والمرور بها إلى طور التنفيذ؛

ومن أهم خصائص هذه السوق (نصر الدين قريبي، 2015، ص-ص 149-150):

- الحركية وعدم الاستقرار فهي تتأثر بصفة مباشرة بالوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي؛
- الخضوع لقوانين خاصة تتداخل فيها مسائل لا علاقة لها بعوامل التوازن بين العرض والطلب مثل القيود المتعلقة بالأمن والهجرة؛
- صعوبة التخطيط لجعل العرض يتناسب مع الطلب كميا ونوعيا.

ثالثا: العمل كأحد أهداف التنمية المستدامة.

يدخل العمل في جميع الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة بشكل غير مباشر إلا أن الهدف الأكثر تأثيرا على العمل المستدام هو الهدف الثامن: (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، وتحسين مستوى التعليم والصحة، ولا سيما للأطفال، تضع أهداف التنمية المستدامة الأساس الذي منه يستمد الأفراد المهارات للانتقال إلى العمل المستدام (تقرير التنمية البشرية، 2015، ص. 16).

الفرع الثاني: الجامعة وسوق الشغل.

أصبحت الجامعة اليوم تواجه تحديات حقيقية لمواكبة عصر العولمة والتحديث، وتعاضم دورها في تحقيق تنمية المجتمع، ومعالجة قضايا ومشاكله، التي من بينها مشكلة البطالة، مما كان لزاما عليها إعداد الكفاءات المتمكنة من التعامل مع المعطيات الجديدة، والمتطلبات المتغيرة لمفاهيم العمل وبيئاته، التي تتميز بسرعة التغير وتتنوع المهارات التي يجب أن تتوفر عند الخريجين الباحثين عن فرص العمل. لذا لابد من تضافر الجهود والتعاون بين الجهات التعليمية والصناعية والإنتاجية في وضع المعايير المناسبة لنوعية المخرجات التي يتطلع لها سوق الشغل، والكفاءات المهنية والوظيفية والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن يكتسبها طالب العلم في الجامعة حتى يكون مستعدا وجاهزا للمساهمة بفعالية في العمل والإنتاج سواء أكان ذلك بانخراطه المباشر في مؤسسات الإنتاج أو من خلال خلق فرص وظيفية ذاتية. وسنتكلم أكثر عن علاقة الجامعة بسوق الشغل من خلال دراسة مدى موازنة مخرجاتها لمتطلبات سوق الشغل، وأهمية التخطيط الجامعي في إمداد سوق الشغل باحتياجاته من الكفاءات الجامعية.

المطلب الثاني: المواءمة بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل.

يعتبر التعليم والعمل عنصرين متلازمين، ولا بد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعة واحتياجات سوق الشغل المستقبلية. ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق الشغل، وهدر الطاقات الشبابية، وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، وإيجاد بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها وبهذا تكون عالية على المجتمع. كما يلزم عدم المواءمة، نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية المستدامة، ولذا فإن المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية، بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن الجامعات من إعادة هيكلة البرامج التعليمية وفقا للمنظور المستقبلي للدولة (سعيد الربيعي، 2008، ص.170).

الفرع الأول: أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق الشغل.

تعود مسألة عدم المواءمة بين المخرجات والاحتياجات لعدد من الأسباب من أهمها (خالد سلطان، 2005):

- عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل؛
- معالجة مشكلة الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانوية بقبولهم في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل؛
- سرعة تغير احتياجات سوق الشغل وبطء استجابة الجامعة لهذا التغير؛
- عدم إقبال العدد الكافي من الطلاب في بعض التخصصات العلمية والبرامج التطبيقية؛
- أعداد كبيرة من الخريجين في العديد من التخصصات تفوق حاجة المجتمع إذ أن النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة المتاحة؛
- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة؛
- حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق الشغل.

الفرع الثاني: سبل تحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل.

ولتحقيق المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، لابد من: (خديجة الصبان، 2007، نسخة إلكترونية)

- تركيز الجامعات على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار؛
- العناية بالتعليم الجامعي التقني والمهني، لإعداد إطارات متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة؛

- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقا بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج؛
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية، وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية؛
- مراجعة الجامعات للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها، مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق الشغل؛
- تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون موافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية؛ وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية وتجديده ليتوافق مع ظروف ومعطيات العصر، ويتواءم مع ما فيه من مستجدات ومتغيرات، بحيث لا يتعارض مع ثوابت المجتمع ومبادئه؛
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم الجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة للجامعة في ظل مفهوم التعليم المستمر؛
- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة الجامعات، ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء لهذه المؤسسات والقيام بوظائفها بصورة مرضية؛
- التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات؛
- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه، وبما يكفل الجودة والتميز؛
- التأكيد على أن التعليم الجامعي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة؛
- الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

المطلب الثالث: التخطيط الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إن ربط الجامعة بالمجتمع وحقل العمل يخدم غرضين أساسيين، أولهما تسخير الإمكانيات المادية والبشرية للجامعات لخدمة المجتمع التي هي جزء منه، وثانيهما تأكيد مصداقية المؤسسات الجامعية ودورها لدى القطاعات المختلفة في المجتمع وتأكيد الدور الأساسي للعلم والتقنية في تقدم الأمة ونهضتها وإعطائها المزيد من الدعم والثقة، ولا تستطيع الجامعة تحقيق ذلك إلا من خلال وضع تخطيط يتماشى مع أوضاع المجتمع ويهدف إلى تنميته.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط الجامعي

التخطيط الجامعي هو جزء من التخطيط الشامل، يهدف لجعل التعليم الجامعي ينسجم مع نمط التخطيط الاقتصادي، هذه العلاقة الوطيدة تنتج عن ضرورة تنسيق هيكل القوى العاملة مع هيكل الوظائف الذي تؤول إليه اتجاهات معينة للتنمية، الأمر الذي يخلق ضرورة تصميم وبناء السياسة التربوية والتعليمية بالشكل الذي يناسب توازن الهيكلين، ليتسنى تحقيق المواءمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها، وإزالة كل أسباب الاختلال بين قوى العرض وقوى الطلب في سوق العمل (هاشم العبادي، يوسف الطائي، 2008، ص.109).

يتطلب التخطيط الجامعي تحليل جانب الطلب على الوظائف، وهو طلب مشتق من الطلب على الإنتاج ومن ثم يخدم التكوين الجامعي غايات التنمية المستدامة من خلال (فريد النجار، 2007، ص- ص.393-394):

- تحليل الطلب على الوظائف الضرورية لأغراض التنمية المستدامة؛
- تحليل معدلات النمو السكاني والطلب على مراحل التعليم المختلفة؛
- مراعاة الهرم الوظيفي في الدولة والمنظمات المختلفة بالقطاعات العامة والخاصة؛
- مراعاة القدرة التنافسية لخريج الجامعة من خلال إمكانيته دخول أسواق العمل الدولية؛
- مراعاة الأبعاد العالمية في تطوير التكوين الجامعي للوقوف أمام المنافسة في المجالات المختلفة.

الفرع الثاني: مبررات التخطيط الجامعي.

توجد مجموعة من المبررات للأخذ بمبدأ التخطيط الجامعي، ويمكن تلخيصها في الآتي (حسين مختار، 2002):

- وجود أزمة في التخطيط نتيجة للتغيرات السريعة في الأنظمة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية؛
- اتساع النظام التعليمي وتعدد أشكاله؛
- الإيمان المتزايد بالتخطيط وقيمه في السيطرة على المستقبل؛
- تزايد مشكلات التعليم الجامعي التي أثرت في ضعف كفاءة مخرجاته؛
- التغير في سوق العمل ومتطلبات الإنتاج.

الفرع الثالث: مبادئ التخطيط الجامعي.

إن التعليم الجامعي دون تخطيط يصبح عملاً ارتجالياً لا يناسب متطلبات الدولة العصرية، ولا يحقق خصائصها ومقوماتها، وإذا أردنا أن يكون التعليم مبنياً على أسس تخطيط علمي فلا بد أن تتحقق فيه المبادئ التالية (هاشم العبادي، يوسف الطائي، 2008، ص-ص 111-113):

أولاً: الشمولية

فكما يجب أن يشمل التخطيط الجامعي طلاب الجامعة لا بد أن يشمل الكبار في إطار التعليم المستمر، وأن يتضمن الميادين المترابطة الأخرى، كالإدارة وتمويل التعليم والمباني والهياكل، كما يشمل التخطيط للمناهج والوسائل والأساليب المختلفة.

ثانياً: الاندماجية

فقد أصبح من المسلمات ضرورة اندماج التخطيط الجامعي في مجموع التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وضرورة ارتباطه بالتصميمات المتعلقة بالقطاعات الأخرى. إن وضع خطة التعليم الجامعي ليس مجرد إضافة خطة للتعليم الجامعي إلى جانب الخطط الأخرى كما يحدث في أغلب الأحيان، وإنما ينبغي أن ننسق خطة التعليم في أهدافها واتجاهاتها مع الأهداف والاتجاهات ونمط المعالجة للجوانب الأخرى.

ثالثاً: الاستدامة

يجب أن يكون تخطيط التعليم الجامعي نشاطاً ذا أمد طويل، وممارساً بطريقة مستدامة يتم فيها تناول المستقبل الذي تتراوح مدته بين عشرة وعشرين سنة، وكذلك المستقبل القريب. إذ من المعروف أن القوى الفاعلة عالية المستوى التي تحتاجها التنمية المستدامة تتطلب مجهودات خاصة تستمر فترات طويلة مما يعطي لعامل الزمن في التخطيط الجامعي وزناً كبيراً.

رابعاً: الكم والكيف

يجب أن يشمل تخطيط التعليم الجامعي الجوانب الكمية والكيفية للتعليم، فلا تعتمد على الجوانب الكمية فقط، مثل عدد الطلاب والأساتذة والأقسام، وإنما لا بد من الالتفات إلى الجوانب الكيفية والنوعية مثل أهداف وفحوى التعليم الجامعي، وإعداد هيئة التدريس به، ووضع البرامج والمحتوى العلمي وفاعلية الكتب، وهذه المسائل النوعية تتطلب وضع معايير تفرض تحقيق كفاية معينة في التعليم الجامعي.

خامساً: فاعلية التنظيم الإداري

لكي يعطي التعليم الجامعي نتائج مرضية يجب أن يكون للتنظيم الإداري ولأجهزة الإحصاء فاعلية ومرونة معينة تيسر هذا العمل تصميمياً وتنفيذياً ومتابعة.

الفرع الرابع: مستويات التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي.

قد تختلف الرؤى من حيث النظرة إلى تقسيم مستويات التخطيط الجامعي، إذ يرى بعض المخططين أن التخطيط الجامعي لا بد أن يأتي من أعلى هرم الهيئات أو المجالس المهنية بهذا القطاع. ومن هذا

المنطلق يمكن النظر إلى التخطيط الجامعي على ثلاث مستويات تعد مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة في أدوارها (سعيد الربيعي، 2008، ص.269):

- على مستوى الدولة (من خلال المجالس المتخصصة، مجلس التعليم، مجلس التعليم العالي على سبيل المثال)؛
- على مستوى الوزارات والجهات المعنية بالإشراف على التعليم الجامعي (وهي الوزارات والجهات المعنية بالإشراف على الجامعات والكليات والمعاهد العليا في مختلف المستويات والتخصصات)؛
- على مستوى الجامعات (الكليات، والمعاهد، والمراكز المتخصصة).

المطلب الرابع: الشراكة بين الجامعة المحيط

بدأت علاقة الشراكة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه تتحول تحولا جذريا في اتجاهها ونوعياتها وأسلوبها؛ فقد تحولت الشراكة إلى علاقة تتداخل فيها مصالح الطرفين وقد تتضارب أحيانا. كما أصبح لزاما على الجامعة الالتزام بإتباع استراتيجيات تفرضها مؤسسات القطاع الخاص، للقيام ببحوث خاصة خاضعة لجدول زمنية وأهداف تجارية، وبدأ هذا التغيير عند قيام الشركات بأداء الوظيفة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء معاهد تقنية تابعة لها، لتخرج حرفيين مختصين ومؤهلين للعمل بها، مثل معهد جنرال موتورز (*General Motors Institute*) ومعهد لنكولن (*Lincoln tech*) وبرنامج فورد للتدريب الفني (*Ford Technical Training*). وكانت الشركات الصناعية في ألمانيا تضع خطوطا عامة لمقررات معاهد التقنية، بحيث تعد الخريجين للعمل مباشرة في الصناعة، دون الحاجة إلى تدريبهم بمزاولة العمل مدة طويلة قبل الاستفادة منهم، أما فرنسا والإتحاد السوفياتي السابق والمملكة المتحدة، فكانت المؤسسات الحكومية تعطي توجيهات مباشرة وغير مباشرة لبرامج الدراسات العليا، على إعداد وتخريج باحثين تستفيد منهم في أعمالها الخاصة بتطوير التقنية، والقيام بتحقيق الأهداف الوطنية من البحوث (معهد البحوث والاستشارات، 2006، ص.4).

الفرع الأول: مفهوم شراكة الجامعة ومؤسسات المجتمع

تشير مفهوم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع إلى الوصول إلى صيغة ملائمة تمكن الأطراف التي تجمع بينها أهداف مشتركة أو غايات متشابهة، من تحقيق تلك الأهداف والغايات، من خلال توحيد الرؤى وتنسيق الجهود وتكامل القيم، وتذليل التناقضات والمصاعب التي قد تعترض العمل والجهود على المدى القصير والمتوسط، بما يكفل بيئة صالحة للعمل المشترك، من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولخلق إحساس مشترك وشامل بانتصار الجميع، واقتناعهم بالوصول إلى غاياتهم العليا وأهدافهم المشتركة، دون أن يكون بينهم أي خاسر (أحمد الخطيب، 2006، ص.97).

وهناك بعض المزايا للشراكة مع الجامعات في البحوث العلمية التطبيقية التي تخدم مؤسسات المجتمع، فقيام مؤسسة خاصة بدعم مشاريع للبحث العلمي في الجامعات للتوصل إلى ما يفيد تلك المؤسسات في مجال عملها يعود عليها بمنافع منها: (معهد البحوث والاستشارات، 2006، ص.59)

- التوصل إلى حلول مبتكرة لمعضلات متراكمة ومشاكل مستعصية؛
- المساعدة في التخطيط بعيد المدى لتطوير الأعمال، وتنمية المؤسسة والتوسع في أهدافها؛
- فتح مجالات جديدة لنشاط المؤسسة تتوافق مع التطورات المتلاحقة في المجالات التجارية والإنتاجية والصناعية العالمية؛
- الاستفادة من ثروة بشرية على درجة كبيرة من الكفاءة ومتعددة التخصصات بتكلفة بسيطة؛
- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية لقاء مشاركة جزئية في التكلفة؛
- المشاركة في عائد الملكية الفكرية لخلفيات الأبحاث الجديدة في الجامعات.

الفرع الثاني: نقل الجامعة للتقنية والابتكار من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع

تقوم الجامعة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدور مفصلي. وبصورة أساسية، يكمن دور الجامعة في أن تعمل باستمرار لكي تجعل المعارف والعلوم متاحة للجميع، وتشارك المجتمع بها وتستثمرها في سبيل إنتاج معارف جديدة. وينبغي عليها دعم الباحثين في الإجراءات التي تهدف إلى إعطاء قيمة لنتائج أبحاثهم في خارج العالم الأكاديمي. إنتاج المعارف الجديدة لا يمكن إلا من خلال أعمال بحثية، ولذا تكون الجامعة المعنية بتطوير البحث لأنه من خلال البحث يمكن التوصل إلى ابتكارات مهمة. إذ تقوم الابتكارات على تكوين مراحل حياتية جديدة لمنتجات وخدمات، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق الأسواق... إلخ، فالابتكار يشجع على خلق فرص وظيفية، بناء المجتمع، وتقوية النمو الاقتصادي ودعمه، وبصورة أشمل؛ الابتكار يشجع ويدعم تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. قامت معظم الدول الصناعية بمبادرات تقوم على إنشاء حاضنات للتقنية تسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات في سعيها للابتكار التقني ونجحت في تحجيم هذه المشكلات أو إزالتها. ومن مشاريع التقنية الدولية: مدن التقنية، وحدائق البحوث، ومراكز التميز، والتجمعات الصناعية المعتمدة على التقنيات الرفيعة، وممرات التقنية، والحاضنات التقنية. وتقوم هذه الحاضنات بتقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم وتقديم دراسات الجدوى لهم والتسويق وقياس الجودة. وتقوم أيضا هذه الحاضنات بفتح قنوات اتصال بين مشروعات الحاضنة ومراكز الأبحاث في الجامعات لمعرفة متطلبات السوق العالمي لأحدث المخترعات والتقنيات. ويوجد في فرنسا 30 حاضنة علمية تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تشجع على إنشاء الشركات التي تقوم على الابتكار من خلال نتائج البحث العام. أو من خلال براءات اختراع. وخلال عشر سنوات، أنشئت 1500 شركة، 90% منها قائمة الآن.

خلاصة الفصل:

تبين لنا في هذا الفصل الدور الذي تستطيع الجامعة القيام به من خلال وظائفها للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فالجامعة هي أنسب مؤسسة تعليمية بإمكانها تحقيق تكوين عالي ورفيع المستوى، وذلك بتقديمها لتخصصات علمية في جميع الميادين، كما أن إمكانياتها المادية والبشرية تخولها لتساهم في التنمية الشاملة عن طريق البحوث التي تقدمها، كما أننا وجدنا أن الجامعة تساهم في مجال الصحة عن طريق إمدادها للقطاع الصحي بأطباء وإداريين يناط بهم العناية بصحة الأفراد ونشر الصحة العامة في المجتمع، كما أن البحوث الصحية التي تقوم بها الجامعات سواء في طرق العلاج أو الصناعات الدوائية هي بدورها تساهم في تحسين الوضع الصحي العام للبلاد. كما يمكن للجامعة أن تساهم في تعزيز مؤشر الصحة عن طريق نشر الوعي الصحي لدى طلابها. وأخيرا فإن للجامعة علاقة وطيدة بسوق الشغل، لأن خريجها وبمجرد حصولهم على الشهادة الجامعية يمكنهم الولوج إلى عالم الشغل، خاصة إذا كانت مخرجات الجامعة تتلائم ومتطلبات هذا السوق.

الفصل الثالث:

دور الجامعة الجزائرية في تحقيق

التنمية البشرية المستدامة

تمهيد

إن جميع المؤشرات المرصودة في إطار التنمية البشرية في الجزائر، بدءا بالتعليم والصحة والدخل إضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر وغيرها من المؤشرات المرتبطة بالإطار المعيشي العام، قد تطورت بشكل إيجابي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2015، مما سمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية. إلا أنه لا ينبغي الإكتفاء بالمؤشرات الكمية للتنمية البشرية وإنما ينبغي على الجزائر الحرص على تطوير نوعية التنمية البشرية لديها، من بين ذلك، في مجالات التعليم والتكوين والصحة والنشاط الاقتصادي.

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي يناط بها تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لما تتمتع به من مقومات بشرية ومالية وهيكلية تستطيع بواسطتها تنمية رأس المال البشري، وإعداده للقيام بالبحوث العلمية وتشجيعه على الابتكار، وتزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة تأهيلا علميا عاليا في مختلف المجالات والتخصصات اللازمة لتنمية المجتمع. لذا على الجزائر أن تبذل جهدا معتبرا للاستجابة للمتطلبات الجديدة، إذ كان عليها بناء منظومة لتعليم عالي وبحث علمي وتطويرها وجعلها واسعة كفاية لتغطية كامل التراب الوطني ومجموع المواد والاختصاصات العلمية.

لقد قامت الجامعة الجزائرية إلى حد ما بدورها في تحقيق الوظيفة الأساسية المنوطة بها، من إعداد للقوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، إلا أن إسهامها في البحث العلمي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل علاقتها بالمجتمع بغرض المساهمة في تنميته، أخذ النصيب الأقل، مما حال دون لحاقها بمثيلاتها في المجتمعات المتقدمة، وباتت الجامعة الجزائرية عاجزة عن مواكبة العصر الحديث في ظل الظروف والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.

وفي هذا الفصل، سنحاول إبراز الدور الذي تؤديه الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر التعليم والصحة والدخل من خلال دراسة لواقع التعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية؛ مع استعراضنا لأهم المشاكل والمعوقات التي تعيشها الجامعة الجزائرية والتي تحول دون قيامها بأداء وظائفها وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وارتأينا اقتراح بعض الحلول التي تتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي. مع التعرض لواقع الصحة في الجزائر ومدى مساهمة الجامعة الجزائرية في إمداد القطاع الصحي بالإطارات الصحية الطبية والإدارية اللازمة، ودورها في نشر الوعي الصحي لدى طلابها والمجتمع؛ كما سنتعرض لواقع سوق العمل في الجزائر ومدى مواكبة الجامعة الجزائرية لمتطلبات هذه السوق وسبل تفعيل علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها.

المبحث الأول: التعليم الجامعي والتنمية البشرية المستدامة في الجزائر.

رأينا في الفصل السابق من هذه الدراسة، كيف أنه يمكن للجامعة أن تؤدي دورا رياديا في مجال التعليم والبحث العلمي وفي خدمة المجتمع، إضافة إلى إسهامها في إعداد الإطارات المؤهلة في الدولة، والعمل على خلق الوعي وزيادة المعرفة لدى فئة مؤهلة من المجتمع لتكون مسؤولة بشكل مباشر على إدارة وتشغيل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، في هذا المبحث ستحاول الباحثة إسقاط الضوء على واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، من خلال تقديم أرقام وإحصائيات متعلقة بالتنمية البشرية المستدامة، إضافة إلى معرفة واقع التعليم والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، الإنجازات والمعوقات، وفي الأخير ارتأت الباحثة تقديم بعض الحلول التي من شأنها تأهيل الجامعة الجزائرية لتساهم في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية البشرية المستدامة في الجزائر.

عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2000، في إطار منظمة الأمم المتحدة، على إنتاج مؤشر مركب ومؤشرات أخرى ترتبط بقياس التنمية البشرية. غير أن الانتقال من إطار مفاهيمي مرجعي إلى إطار آخر، من منظور رزنامة ما بعد 2015، يفترض إعادة النظر في الأدوات التي تدعم مثل هذا التغيير في النموذج. إن إضفاء ميزة الاستدامة على التنمية البشرية يدعو إلى التفكير في مؤشرات جديدة قادرة على التعبير على هذا التوجه حيث لا بد من تقييم التنمية البشرية، من منظور الاستدامة.

ارتفع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2014 بحوالي 27% وبيّن تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي دفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، وهذا ما كانت تؤكد دوما التقارير الوطنية السابقة حول التنمية البشرية. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.56).

الفرع الأول: مؤشر التنمية البشرية.

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر ارتفاعا في نسبة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة الذي يفوق بكثير مؤشر التنمية البشرية، والمؤشرين القياسيين الآخرين: مؤشر التعليم والدخل. بالنسبة لهذين المؤشرين، سجلا تداخلا في قيمتهما، ولكن بقيم أدنى من قيم مؤشر التنمية البشرية العام. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناتها في الجزائر من سنة 1995 إلى غاية 2014

السنوات	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر العمر المتوقع	0.728	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880
مؤشر التعليم	0.468	0.481	0.540	0.580	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673
مؤشر الدخل	0.635	0.659	0.704	0.725	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744
مؤشر التنمية البشرية	0.600	0.635	0.684	0.711	0.729	0.737	0.744	0.753	0.761

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.186).

أولاً: مؤشر العمر المتوقع عند الولادة

في دراسة للدكتور (غول عبد الحكيم، 2013) حول تطور أمد الحياة في الجزائر وعوامل تحسينه ما بين سنتي 1966 و2008، توصل إلى أن من بين أهم أسباب ارتفاع العمر المتوقع في الجزائر هو انخفاض عدد الوفيات خاصة وفيات الرضع، وهذا بعد وضع الدولة لبرامج قاعدية منها محاربة الإسهال وبرامج موسعة للتلقيح وبرامج التغذية، وتباعد الولادات، ومراقبة الحمل ومحاربة وفيات ما بعد الولادة، وبرامج نظافة الوسط. إضافة إلى تحسن العوامل الاجتماعية. وتم التركيز في هذه الدراسة على العلاقة بين عدد الأطباء وزيادة العمر المتوقع عند الولادة وتوصل الباحث في الأخير إلى وجود ارتباط قوي بين عدد الأطباء وارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة. إضافة إلى أنه توصل إلى وجود علاقة بين ارتفاع معدل العمر المتوقع ومستوى التحضر في الجزائر حيث أن نسبة التحضر ارتفعت من 31% سنة 1966 إلى 58% سنة 1998 وهي مستمرة في الارتفاع، إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي في الجزائر وتحسن مستوى الدخل الفردي. لذا نجد لأن هذه الدراسة توصلت إلى تكامل مؤشرات التنمية البشرية المستدامة حيث أن مؤشر التعليم ومؤشر الدخل يؤثران بصفة مباشرة على مؤشر الصحة.

ثانياً: مؤشر التعليم

تتنامى الوعي بقيمة الانسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وقد أدركت الجزائر كبقية دول العالم أهمية تنمية العنصر البشري، باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، لذا بذلت الكثير من الجهود في إطار البرامج التنموية، ورصدت حجماً كبيراً من الموارد والاستثمارات لانجاز أهداف التنمية للألفية. يعكس مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم منذ الاستقلال، حيث بلغ المؤشر 0.659 سنة 2013 بزيادة سنوية قدرها 2.8% مقارنة بسنة 2012، وارتفع مؤشر التعليم من

0.481 سنة 2000 ، إلى 0.673 سنة 2014، كما أن المدة المتوسطة للتمدرس إرتفعت هي الأخرى من 5.5 سنة لسنة 2000، إلى 7.7 سنوات لسنة 2014، وهذا ما يمكن تفسيره بزيادة الملتحقين بالجامعة خصوصا بعد ارتفاع نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا للسنوات الأخيرة. إضافة إلى التقدم الذي تم إحرازه في مجال تدرّس البنات منذ الاستقلال، وما نتج عنه من الحد من الفوارق بين الجنسين. وفتح العديد من المدارس على مستوى الوطن، ومجانية وإجبارية التعليم عند كل طفل بلغ 6 سنوات.

ثالثا: مؤشر الدخل

قدر الدخل الوطني الإجمالي للفرد في الجزائر ب 13771,2 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية، خلال سنة 2014 ، مقابل 6685,6 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية خلال سنة 1995. وبذلك يكون مؤشر الدخل قد ارتفع إلى 0,744 سنة 2014 مقابل 0,635 سنة 1996. ونلاحظ أن الدخل الوطني الإجمالي للفرد بتكافؤ القدرة الشرائية، قد ارتفع خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2014، من 13438,0 دولار إلى 13771,9 دولار، أي بزيادة قدرها 2,5% وهذا خلال سنتين فقط . بينما ارتفع مؤشر الدخل بدوره بنسبة 0,5% ، منتقلا من 0,740 إلى 0,744، ويمكن ارجاع سبب ارتفاع مؤشر الدخل إلى ارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحروقات مما أدى إلى الوفرة المالية للدولة، والتي سمحت بتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

الفرع الثاني: تعميم التربية.

ساهمت الجهود المبذولة لعدة سنوات في مجال إنجاز المنشآت الأساسية للاستقبال والتكوين المتعلقة بالتعليم في تكثيف خدمة التعليم في الأطوار الثلاثة في سبيل تحسين خدمات التدرّس، وقد شهدت المنشآت التعليمية توسعا معتبرا خلال السنوات الخمسين الماضية. وفي سنة 2015/2014 كانت هناك 18333 مدرسة ابتدائية، و 5239 متوسطة و 2141 ثانوية، وقد تواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

جدول رقم 02: تطور المؤسسات التعليمية من 1962 إلى 2015

المجموع	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	السنوات
2666	39	363	2263	1963-1962
23722	1591	4579	17552	2009-2008
24340	1749	4801	17790	2011-2010
24853	1883	5025	17945	2012-2011
25037	1956	5080	17995	2013-2012
25345	2043	5159	18143	2014-2013
25713	2141	5239	18333	2015-2014

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.93).

فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي العمومي، ارتفع عدد التلاميذ المتمدرسين سنة 2014 إلى 3886773 تلميذاً، أي بمتوسط ارتفاع سنوي قدره 3% بين 2008 و 2014 ومردّ هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع عدد السكان في سن التمدرس والتحاقهم بنسب كبيرة إلى المدرسة. أما في التعليم المتوسط العمومي، فإننا نلاحظ توجهها نحو انخفاض عدد التلاميذ المتمدرسين بين سنتي 2008 و 2014، حيث انتقل من 3115365 إلى 2575994 تلميذاً. ويعود هذا التراجع إلى تناقص أفواج السنة السادسة ابتدائي سنة 2014 مقارنة بعددهم سنة 2008-2009 (أفواج السنة السادسة ابتدائي والسنة الخامسة ابتدائي). ومع تحسن معدل الانتقال إلى السنة الأولى ثانوي، لا يزال عدد التلاميذ في التعليم الثانوي يشهد ارتفاعاً سنوياً متوسطاً يقارب 7.8% بين 2008 و 2014.

جدول رقم 03: يوضح تطور التلاميذ في المنظومة التربوية من 2000 إلى 2015

السنوات الدراسية	01/2000	04/2003	09/2008	12/2011	14/2013	15/2014
التعليم الابتدائي	4720950	4507703	3251519	3429361	3730460	3886773
التعليم المتوسط	2015370	2221795	3158117	2921331	2605540	2575994
التعليم الثانوي	975862	1122395	972326	1263785	1499740	1526779

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.195).

المطلب الثاني: واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.

الفرع الأول: الجامعة الجزائرية.

جاءت الجامعة الجزائرية نتيجة عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 1962، وقد بدأت هذه العملية بإنشاء وزارة التربية الوطنية سنة 1963، وقد استخدمت جامعة الجزائر التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1909، كقاعدة لإطلاق منظومة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي، شهدت بعد ذلك تطورا سريعا للغاية فبعد أن كان تعداد الطلبة مركزا سنة 1962 في مؤسسة واحدة هي جامعة الجزائر (وفي ملحقتها في كل من قسنطينة وهران) فإنه اليوم يتوزع عبر كامل التراب الوطني، ويستجيب هذا التوزيع إلى مبدأ الخدمة العمومية الجوارية، وقد أصبحت المؤسسات الـ 91 وكذا هياكل المرافقة الاجتماعية التابعة لها تشكل شبكة هائلة تربط كافة ربوع الوطن.

- مفهوم الجامعة الجزائرية

حسب المرسوم رقم 03-792 المؤرخ في 23 أوت 2003 المتضمن القانون - الأساسي النموذجي في الجامعة: تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية، 2003، ص. 5).

لقد عرف تأسيس المؤسسة الجامعية الجزائرية وتطورها من حيث تنظيمها ومناهجها أربع مراحل أساسية منذ الاستقلال:

- المرحلة الأولى تمثلت في إرساء قواعد الجامعة الجزائرية؛
- المرحلة الثانية تمثلت في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971 والذي تم تدعيمه وتصحيح مساره من خلال وضع خريطة جامعية سنة 1982 والتي تم تحديثها سنة 1984؛
- المرحلة الثالثة تمثلت في دعم المنظومة وعقلنتها تماشياً مع التحولات التي يشهدها كل من المجتمع والاقتصاد الجزائريين، وقد تم الشروع في ذلك من خلال سن القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتعلق بالتعليم العالي؛
- المرحلة الرابعة تتمثل في تطبيق النظام العالمي، نظام ليسانس ماستر دكتوراه الذي شرع في تطبيقه سنة 2004 (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

الفرع الثاني: التطورات الكمية في الجامعة الجزائرية.

أولاً: الشبكة الجامعية في الجزائر

شهد النظام الجامعي منذ الاستقلال توسعاً كبيراً، حيث انتقل عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر، من جامعة واحدة غداة الاستقلال (جامعة الجزائر) موروثاً عن الحقبة الاستعمارية، أضيفت لها جامعة وهران (1966) وجامعة قسنطينة (1967)، إلى ست جامعات في سنة 1977 (جامعتان في العاصمة، وجامعتان في وهران، وجامعة خامسة في قسنطينة وسادسة في عنابة)، ثم أنشئت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة عام 1984 (رابح تركي، 1992، ص 153).

وبحلول عام 2016 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تحوي 105 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تضم 50 جامعة و 13 مراكز جامعية و 17 مدرسة وطنية عليا و 12 مدرسة عليا و 11 مدرسة عليا للأساتذة وملحقتين جامعتين.

الجدول رقم 04: تطور الشبكة الجامعية الجزائرية

16/15	11/12	09/10	08/09	07/08	06/07	2005/2006	
50	47	35	33	26	26	26	الجامعات
13	10	13	12	16	16	13	المراكز الجامعية
11	5	/	/	2	2	2	المدارس الوطنية للأساتذة
17	19	3	3	3	3	3	المدارس الوطنية العليا

91	81	51	48	47	47	44	المجموع
----	----	----	----	----	----	----	---------

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (www.mesrs.dz)

يتضح من هذا الجدول التطور الكبير في أعداد الجامعات الذي زاد بـ24 جامعة خلال ست سنوات فقط، والذي يدل على عناية الدولة بمجال التكوين الجامعي.

ثانيا: رأس المال البشري في الجامعة الجزائرية

لقد كان التعليم الجامعي في الجزائر جد متأخر، حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا، يؤطّهم 298 أستاذا معظمهم أجانب وتضاعف عدد الطلبة ابتداء من السنة الموالية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 05: عدد الطلبة المسجلين

15/2014	14/2013	12/2011	11/2010	10/2009	00/1999	80/1979	70/1969	1963 62/	
1165040	1119343	1090592	1077945	1034313	407995	57445	12243	2725	عدد الطلبة المسجلين في التدرج
76510	70629	64212	60617	58975	20846	3965	317	156	عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج
1241550	1189972	1154804	1138562	1093288	428841	61410	12560	2881 *	الإجمالي

*من بينهم 820 جزائري و 2061 أجنبي

المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.32)

نلاحظ أن عدد الطلبة في السنة الجامعية 1963 /1962 بلغ 2725 طالبا في مرحلة التدرج، و156 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج من بينهم 2061 طالب أجنبي، أما القلة المتبقية فهي للطلبة الجزائريين والتي تقدر 820 جزائري. وفي عام 1970 تضاعف عدد الطلبة بخمس مرات تقريبا عما كان في أول موسم جامعي، وأصبح عدد الطلبة المسجلين 12243 طالبا في مرحلة التدرج و317 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج. وارتفعت وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية بشكل مميز عام 1980، حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج، و3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لسنتي 1990 و2000، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و407795 على

التوالي. وابتداء من الموسم الجامعي 2010/2009 تجاوز عدد الطلبة في مرحلة التدرج المليون، حيث بلغ في هذا الموسم 1034313 طالبا في مرحلة التدرج و58975 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وارتفع في الموسم الموالي إلى 1250310 طالبا في مرحلة التدرج. وتشير آخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي 2015/2014 بلغ عدد الطلبة 1241550 طالبا، في مرحلة ما قبل التدرج 1165040 طالبا و 76510 طالبا مسجلا فيما بعد التدرج.

أ. خريجي الجامعة الجزائرية

أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة فعشرية الستينيات سجلت تخرج 3.069 طالب، وارتفع العدد في السبعينيات ليلعب ما يقارب 40.000 ووصل في سنوات الـ 2000 إلى 600.000 طالب متخرج، وعرفت السنة الجامعية 2010-2011 تخرج 246.400 طالب، كما شهدت العشرية 2001-2011 تخرج 1.393.000 طالب من حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

جدول رقم 06: عدد حاملي شهادات التدرج حسب المجموعات الكبرى للاختصاصات

11/2010	10/2009	00/1999	90/1989	80/1979	70/1969	62/1963	
49400	39117	15997	7819	1981	156	-	العلوم الدقيقة/تكنولوجيا
19200	14186	4457	1800	529	-	-	العلوم الطبيعية/علم الأرض
6500	7258	3292	4475	1025	110	70	العلوم الطبية (بما فيها البيطرة)
171300	139206	29058	8823	3428	493	23	العلوم الاجتماعية/العلوم الإنسانية
246400	199767	52804	22917	6963	759	93	الإجمالي
1/4	1/5	1/8	1/8	1/8	1/16	1/29	نسب الأداء

المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.43)

يظهر لنا من الجدول رقم 06، والشكل البياني السابق هيمنة كبرى لخريجي العلوم الاجتماعية والإنسانية مقارنة بالعلوم الدقيقة، الطبيعية، والعلوم الطبية. هذا ما يعكس وجود نسبة بطالة كبيرة لخريجي هذه التخصصات. دون أن ننفي وجود بطالة في التخصصات العلمية، حتى في خريجي كليات الطب والصيدلة. أما من حيث المردود الكمي فإننا نلاحظ تحسنا مستمرا في النسبة بين عدد حاملي الشهادات مقارنة بتعداد المسجلين وهكذا فإن هذه النسبة انتقلت من 29/1 سنة 1963 إلى 16/1 سنة 1970 لتصبح 8/1 سنة 1980 وسنة 1990 وسنة 2000 وقد انخفضت إلى نصف ذلك بين سنة 2000 و سنة 2011 حيث بلغت 4/1.

ب. دراسات ما بعد التدرج

شهدت العقود الخمسة الماضية ارتفاع عدد التسجيلات في مرحلة ما بعد التدرج، حيث انتقلت من 156 طالب إلى أكثر من 60.000 طالب لعام 2011 وتخص مرحلة ما بعد التدرج المجموعات الكبرى لاختصاصات التكوين في مختلف المستويات.

جدول رقم 07: عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج

11/2010	10/2009	00/1999	90/1989	80/1979	70/1969	62/1963	
60617	58975	20846	13967	3965	317	156	تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج

المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.46).

ج. التكوين لنيل شهادة الدكتوراه

يمثل التكوين لنيل شهادة الدكتوراه شقا أساسيا من السياسة القطاعية الخاصة بتكوين المكونين، وفي هذا الإطار فإن استحداث مدارس الدكتوراه ذات طابع محلي أو جهوي أو وطني يظل أداة مفضلة لهذا الأمر. وفي هذا الشأن ارتفع عدد المتحصلين على الشهادات في الطور الأول والطور الثاني لمرحلة ما بعد التدرج، ابتداء من السنة الجامعية 1985-1986 إلى ما يقارب 74.000 طالب، دون احتساب المتكونين في العلوم الطبية والمتكونين في الخارج.

لقد سجلت سنة 2010-2011 عددا إجماليا للمسجلين في تكوين الدكتوراه (ماجستير، دكتوراه ودكتوراه دولة) بلغ 50650 طالب، وتتميز هذه السنة بتعداد المسجلين في الماجستير والذي بلغ 21966 طالب وبارتفاع محسوس في عدد المسجلين في الدكتوراه (28684 طالب مسجل).

من ناحية أخرى فإن معطيات سنة 2010 تظهر أن عدد المناقشات (ماجستير، دكتوراه ودكتوراه دولة) قد بلغ 6957 مناقشة.

د. التكوين الإقليمي في الخارج

لقد أسهم التكوين في مرحلة ما بعد التدرج في الخارج بشكل كبير في تحسين وتعزيز التأطير البيداغوجي والعلمي لمؤسسات التعليم العالي.

لقد أدركت الجزائر أهمية اللجوء إلى التكوين في الخارج من أجل رفع تحدي جزارة هيئة التدريس ومن هذا المنظور اعتمد قطاع التعليم العالي سياسة التكوين في الخارج عن طريق إرسال عدد هائل من الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية التي كانت في مرحلة أولى تتم في إطار التعاون الجامعي والعلمي، ثم بعد ذلك اعتمادا على موارد القطاع الخاصة، وهكذا تم خلال خمسة عقود من الزمن إرسال أكثر من

50.000 طالب في كل أطوار ومجالات التكوين إلى دول مختلفة عبر أربع قارات (أوروبا وأمريكا وإفريقيا وآسيا). ومنذ بداية سنة 2000، تم إعادة توجيه سياسة التكوين في الخارج بشكل أساسي نحو التكفل بالأساتذة والباحثين والمسجلين في الدكتوراه، وهناك برنامج مماثل يتكفل بالطلبة الأوائل في بعض المجالات التي يقدر بأنها ذات أسبقية.

وهكذا وصل عدد الأساتذة والباحثين المستفيدين من برامج المنح هذه خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2011 إلى 3.056 أستاذا وباحثا، حيث تمثل الأستاذات والباحثات نسبة 40% منهم ومن هذا العدد الكلي تم مناقشة 1.525 رسالة دكتوراه أي بنسبة مردودية تقدر بـ 56%، وقد انصب مجهود التكوين في ميدان الدكتوراه في الخارج على المجالات التالية: العلوم الدقيقة والتكنولوجيا بنسبة 54% والعلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة 36% وعلوم الطبيعة والحياة بنسبة 10% (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

هـ. الطلبة الأجانب في الجامعة الجزائرية

تستقبل الجامعات الجزائرية 8053 طالب أجنبي من 59 جنسية مختلفة ، معظمها من دول إفريقية بينما لم يكن عدد الطلبة الأجانب سنة 1970 سوى 200 طالبا، وانتقل إلى 600 سنة 1980 ووصل إلى 3000 في سنة 1990 وتجاوز 6000 سنة 2000، وهو ما يظهر تزايد يقدر بنحو 400% ما بين 1970 و 2011 معظم المسجلين هم في طور التدرج حيث 70% منهم في التخصصات العلمية والطبية و 30% في العلوم الاجتماعية والإنسانية (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ثالثا: مقومات التنمية الفعالة لرأس المال البشري في الجامعة الجزائرية

أ. أعضاء هيئة التدريس

عرف تعداد الأساتذة المكلفين بالتأطير على مدار السنوات الخمسين الماضية ارتفاعا كبيرا ، فقد كان عددهم 298 سنة 1962 أما سنة 2000 فقد بلغ عددهم 17460 وقد تضاعف هذا العدد بنسبة 2.3 مرة ليتجاوز 40000 سنة 2011. فمن سنة 1962 إلى غاية 2011 تزايد تعداد الأساتذة بشكل ملحوظ، إذ أن عدد الأساتذة الدائمين قد تضاعف 135 مرة بين سنة 1962 و سنة 2011.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تزايدا في نسبة العنصر النسوي ضمن إطار مهنة التدريس في التعليم العالي حيث بلغت هذه النسبة 40% من سلك الأساتذة.

جدول رقم 08: عدد الأساتذة الدائمين في الجامعة الجزائرية

11/2010	10/2009	00/1999	90/1989	80/1979	70/1969	62/1963	
3186	2874	950	573	257	80	66	أستاذ التعليم العالي
-	-	1612	905	463	112	13	أستاذ محاضر
4817	4562	-	-	-	-	-	أستاذ محاضر (أ)
2835	4352	-	-	-	-	-	أستاذ محاضر (ب)
-	--	6632	1958	-	-	-	مكلف بالدروس
-	-	6275	6839	2494	167	74	أستاذ مساعد
16681	15517	-	-	-	-	-	أستاذ مساعد (أ)
12101	11844	--	-	-	-	-	أستاذ مساعد (ب)
520	539	1991	4261	4283	483	145	أستاذ معيد
40140	37688	17460	14536	7497	842	298	العدد الإجمالي

المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.54)

كانت هيئة التدريس إلى غاية سنة 2007 تتشكل من خمس فئات أساسية: أساتذة التعليم العالي وأساتذة محاضرين، أساتذة مكلفين بالدروس، أساتذة مساعدين، ومعيدين. في سنة 2008 تم سن قانون خاص بأساتذة التعليم العالي يعوض الفئات المذكورة آنفا بالفئات التالية: أساتذة التعليم العالي، أساتذة محاضرين (أ)، أساتذة محاضرين (ب)، أساتذة مساعدين (أ)، وأساتذة مساعدين (ب). وبهذا تم حذف فئة الأساتذة المكلفين بالدروس والأساتذة المعيدين.

إن تعداد فئة أساتذة التعليم العالي في تزايد مستمر فقد تضاعف عددهم 48 مرة بين سنة 1962 وسنة 2011، حيث ارتفع عددهم من 66 أستاذ التعليم العالي إلى 3186، فالجزء النسبي لأساتذة التعليم العالي في تزايد مستمر منذ سنة 1980 حيث ارتفع من 3% إلى 8% بالنسبة إلى مجمل هيئة التدريس. كما حصل تزايد كذلك في تعداد الأساتذة المحاضرين، الذين كانوا يمثلون 4% من مجمل الأساتذة المرسمين سنة 1962، حيث تضاعف عددهم 124 مرة، ليصبح عددهم 1612 أستاذا محاضرا سنة 1990 بعد أن كانوا 13 في سنة 1962 فعدد الأساتذة المحاضرين (من جميع الفئات) بلغ 7652 أستاذا، فالتقل النسبي لهذه الفئة من الأساتذة ارتفع من 6% سنة 1980 إلى 18% سنة 2011.

وكان عدد الأساتذة المساعدين سنة 1962 يتمثل في 74 أستاذا أما اليوم فقد بلغ 28782 أستاذا حيث تغلب عددهم على جميع فئات الأساتذة وذلك بنسبة 72%.

أما بالنسبة إلى المعيدين الذين كانوا في البداية يمثلون الأغلبية (بحوالي 60% بين سنة 1970 وسنة 1980) فإنهم اليوم لا يمثلون سوى 1% حيث تمكن معظمهم من الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو كليهما (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ب. الكتاب الجامعي

تم إنشاء الديوان الوطني لمطبوعات الجامعة سنة 1973 من أجل مرافقة المسار الجامعي لكل الإطارات والنخبة الوطنية فالمؤلفات وكتب التدريس والمنشورات الخاصة بالعلوم المدرسة تم إنجازها كليا تحت تصرف المؤسسات الجامعية والطلبة، مع الانشغال الدائم بتكثيف الأسعار مع قدراتهم المالية.

شكل الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية منذ إنشائه موردا للنشر لما يقارب 5200 عنوانا يغطي كل الفروع وكل أطوار التعليم الجامعي، وهذا بفضل التزام هيئة التدريس الذي ينتمي إليها أغلبية المؤلفين ويتكون مورد النشر هذا من 52% من عناوينه باللغة العربية و 48% من عناوينه باللغات الأجنبية وهي موزعة حسب الفروع إلى النسب التالية: العلوم الاجتماعية والانسانية بنسبة 55% والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا بنسبة 32% وعلوم الطبيعة والحياة بنسبة 13%.

ويثري الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية رصيده من المنشورات بطبع ما يزيد عن المئة مؤلف جديد سنويا، بالإضافة إلى إعادة طبع ما يزيد عن المئة عنوان، وقد تم بذل مجهودات معتبرة من أجل إنجاز كتب علمية عن طريق الطبع المشترك أو الترجمة أو شراء حقوق النشر وهذا في إطار شراكات متنوعة.

بالنظر إلى التطور والتوسع الهائل الذي شهدته الخريطة الجامعية على المستوى الوطني وفي إطار التقريب بين الكتاب الجامعي والطالب والأستاذ، فإن الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية قد طور شبكته للتوزيع، حيث انتقلت من 03 مكتبات في السبعينيات إلى 50 مكتبة سنة 2012 معظمها في الحرم الجامعي (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ج. الخدمات الجامعية

تم إنشاء نظام الخدمات الجامعية لدعم الطلبة وكان لهذه السياسة هدفان:

- التخفيف من عبئ التكاليف المالية بالنسبة إلى الأسر المعوزة وهذا عن طريق المنح الدراسية؛
- توفير الخدمات مثل الاطعام والايواء والنقل وغيرها بأسعار متدنية جدا.

إن طبيعة نموذج التنمية الاقتصادية الذي كانت الجزائر تنشده مه نهاية الستينات، جعل من أولوياته إدماج الجامعة في هذا السياق العام وتكليفها بمهام كبيرة، وإن هذا الدور الجديد تحده ويشكل واضح النصوص القانونية الصادرة سنة 1971 والتي تقضي بإعادة إصلاح التعليم العالي، وهكذا فإن الدولة وبالتوازي مع ضمانها مجانية التعليم العالي، استحدثت نظام دعم للطلبة يقوم على نوعين من الدعم: المباشر وغير المباشر، تم إيلاء مهمة تسييره إلى مؤسسات الخدمات الجامعية، فهذه الهياكل التي تضمن مجموعة

من الخدمات والمساعدات الموجهة للطلبة مع استفادة عمال قطاع التعليم منها، قد أدت دورا أساسيا في تعميم التعليم العالي، فالتعليم لعموم الشعب لا يستلزم مجانية الدروس فحسب بل يستلزم أيضا تبني إجراءات تمكن الطلبة الذين يتزايد عددهم باستمرار من الحصول على مداخيل ليس بمقدورهم هم أنفسهم تقديمها.

د. تمويل التعليم العالي

تولي الجزائر اهتماما كبيرا بتمويل قطاع التعليم العالي، فالتوسع الكبير الذي يشهده قطاع التعليم العالي، سواء في زيادة أعداد الطلبة وما يرافق هذه الزيادة من نفقات المنح الجامعية وخدمات الإيواء وكذا زيادة أعداد المرافق الجامعية وأجور الأساتذة والعمال والإنفاق على البحث العلمي، وغيرها من النفقات. أدى إلى ارتفاع نسبة حصة التعليم العالي من إجمالي ميزانية التسيير للدولة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هناك تذبذب في هذه الحصة حيث بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2006 بنسبة 6.64%، ثم انخفضت لتصل إلى 5.74% سنة 2014 وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم 09 : حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة من الفترة 2000 ولغاية 2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الإعتماد المخصص لقطاع التعليم العالي من إجمالي ميزانية تسيير الدولة	4%	5.2%	5.5%	5.7%	5.5%	6.5%	6.6%
السنة	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014
نسبة الإعتماد المخصص لقطاع التعليم العالي من إجمالي ميزانية تسيير الدولة	6%	5.8%	5.9%	6.1%	6.0%	6.1%	5.7%

المصدر: قوانين المالية الجزائرية من سنة 2000 إلى غاية 2014 (نقلا عن نصر الدين قريبي، 2015، ص.152).

المطلب الثالث: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر التعليم.

تراهن الجزائر على الجامعة، باعتبارها مؤسسة تكوينية للكفاءات العالية، والتي تشغل المناصب رفيعة المستوى في الدولة، وذلك من خلال عملية التكوين في تخصصات مختلفة. لقد قامت الجامعة الجزائرية إلى حد ما بدورها في تحقيق الوظيفة الأساسية المنوطة بها، من إعداد للقوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، إلا أن هذا التركيز انصب فقط على الوظيفة الأولى على حساب البحث العلمي وتفعيل علاقتها بالمجتمع بغرض المساهمة في تنميته، مما حال دون لحاقها بمثيلاتها في المجتمعات المتقدمة، وباتت الجامعة الجزائرية عاجزة عن مواكبة العصر الحديث في ظل الظروف والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.

الفرع الأول: مبادئ التعليم الجامعي في الجزائر.

هناك أربعة مبادئ ترتكز عليها سياسة التعليم الجامعي والمنظومة التربوية في الجزائر بصفة عامة تتمثل في:

أولاً: ديمقراطية التعليم العالي

تعد ديمقراطية التعليم العالي واحدة من أهم العناصر التي ارتكز عليها النسق التعليمي في الجزائر (عبد العالي دبله، 2004، ص.104)، حيث ظهر هذا المفهوم في أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، ضمن السياق العام لما كان يعرف بالثورة الثقافية (صالح فيلاي، 2004، ص-ص.73-86).

ثانياً: الجزائر

ونعني بالجزيرة التخلص من العنصر الأجنبي في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الجامعية، وتعويضه بالعنصر الوطني (صالح فيلاي، 2004، ص ص.73-86). وتعتبر الجزائر من أهم المهام استعجالاً، وعليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية، والجزيرة تعني:

- جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها، لتحقيق أهدافها التربوية؛
- اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه في ضوء واقع الجزائر، بما يحقق تميمتها الشاملة؛
- جزارة الإطارات والأساتذة من خلال إدخال نظام تكوين ما بعد التدرج؛
- جزارة البرامج التكوينية، وذلك من خلال لجان مختصة في هذا المجال، وإقامة ندوات وطنية من أجل ذلك. (رابح تركي، 1992، ص ص.159-160).

ثالثاً: التعريب

تكتسب قضية التعريب في الجزائر المستقلة أهمية كبرى، من أجل استكمال الاستقلال القومي واستكمال معالم الشخصية الوطنية في الجزائر، فالجامعة الجزائرية كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات، باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، فالتعريب لا يعد - في الحقيقة - مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح لغة الشعب الأصلية، وإنما هي قضية وطنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة (عبد العالي دبله، 2004، ص.110)، ويعتبر التعريب مهمة ضرورية وأحد مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية، ويأتي بعد الجزيرة في مقدمة المبادئ والاختيارات التي يحرص عليها الشعب الجزائري والثورة الجزائرية.

رابعاً: الاتجاه العلمي والتنمية

إن الغرض من مبدأ الاتجاه العلمي والتنمية الذي يحكم سياسة التربية والتعليم في الجزائر باختلاف مراحلها، بما فيها المرحلة الجامعية، هو المساهمة في التقدم العلمي الذي يحقق التنمية ويعمل على:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا؛

- المرح بين الدراسة النظرية والعلمية في مرحلة التعليم الجامعي، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية كالصناعة والزراعة والطب وغيرها.

الفرع الثاني: مشاكل التعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية

بالرغم من الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية في تخريج الكوادر العلمية والتخصصية المؤهلة في ميادين الحياة المختلفة، إلا أن هناك مواطن خلل كبيرة، ولاسيما على صعيد جودة التكوين، حيث أدى عدم الاتساق بين مخرجات التكوين الجامعي من جهة، واحتياجات سوق الشغل والتنمية من جهة أخرى، إلى انعزال الجزائر عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية (عمر صخري، مرايمي محمد، 2008، ص.232). إن استمرار التدهور المطرد في نوعية التكوين في الجزائر، وتدني قدرة المنظومة التربوية على توفير متطلبات التنمية، يندران بعواقب وخيمة على صعيد التنمية المستدامة في جزائر الألفية الثالثة، وإلى غاية اليوم لا تزال الجامعة الجزائرية تتخبط في نفس المشاكل تقريبا.

أولا: الأعداد المتزايدة للطلبة

تعتبر مشكلة استيعاب الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات من أبرز مشاكل الجامعة الجزائرية، فالتهافت على التعليم الجامعي وانفجار أعداد الطلبة في الجامعات، أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع، واتساع شريحة العمر من 18 و 23 واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن جدواها.

ثانيا: النمطية

إن من أبرز جوانب القصور في أنظمة التعليم الجامعي في الجزائر خاصية النمطية، وتتجلى هذه النمطية فيما يلي:

- الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة موحدة لجميع الطلبة؛
- الدراسة منتظمة لجميع الطلبة، وتقتضي الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل في الدراسة؛
- الجامعات الجزائرية هي جامعات حكومية؛
- اعتماد تسلسل علامات الطلبة في شهادة البكالوريا كمييار وحيد للقبول، ويتم اختيار الطلبة ذوي المعدلات العالية للكليات العلمية (الطب والهندسة والصيدلة والعلوم)، والطلبة من ذوي المعدلات المتدنية للكليات الأدبية؛
- متطلبات النجاح والتخرج موحدة لجميع الطلبة في جميع الكليات والبرامج الدراسية؛
- نمطية التكوين المبنية على التلقين، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.

ثالثا: التصلب والجمود والشكلية

إن أنظمة التعليم الجامعي في الجزائر بحكم نشأتها، ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة والمنسوخة، فإنها تعاني من التصلب والجمود والشكلية، سواء في هياكلها وبنائها التنظيمية، أو في محتوى برامجها ومناهجها، أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها. ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة (بتصرف أحمد الخطيب، 2006، ص-ص 102-103).

رابعا: عدم إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الجامعية

وهذا لوجود صعوبات تحول على تحقيق ذلك من بينها:

- عدم دراية العديد من أعضاء هيئة التدريس بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم وما ينطوي عليه؛
- تنوع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة (علمية، تقنية، علوم اجتماعية،...) وتعددها؛
- تحتاج إلى طرق تدريس جديدة تتمحور حول الطالب وليس المعلم (مناظرات، جلسات، حوار...) وقد يصعب توفيرها عندما تكون أعداد الطلاب كبيرة.

لذا وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها جامعاتنا كي تدرج في مناهجها التدريسية مفاهيم التنمية المستدامة المبنية على تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الطريق ما زالت طويلة لغياب مقاربة متكاملة لهذه المسألة (وائل معلى، 2010، نسخة إلكترونية).

خامسا: انعدام الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية

من مظاهر الاختلال في نظام الجامعات، انعدام الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدرّبة. فالسياسات المعتمدة في قبول الطلبة في الجامعات لا تقرها احتياجات خطط التنمية من العمالة الماهرة، وإنما تقرها القيم الاجتماعية السائدة والتي مازالت تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية على الدراسات المهنية والتطبيقية.

سادسا: المركزية في صناعة القرار

العلاقة التي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الجزائرية علاقة مركزية، مع أن التشريع الذي ينظم الجامعة الجزائرية يصفها بأنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة. إن مراجعة الهياكل والبنية الإدارية واللوائح التنظيمية للجامعات الجزائرية تكشف لنا بوضوح عن تمركز السلطة في الجامعة في أيدي فئة محدودة جدا من القيادات الإدارية العليا، الأمر الذي يترتب عليه فقدان المشاركة، وانعدام تفويض السلطة للحلقات الإدارية الوسطى والدنيا. إن تمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، والتفرد في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعة، له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها.

سابعاً: الاختلال وعدم التوازن في وظائف الجامعة

تركز الجامعة الجزائرية على وظيفة التكوين الجامعي، في حين يلاحظ أن هناك إهمالاً مخرلاً في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته. ومما يؤيد هذه الملاحظة هو النسب الضئيلة التي تخصصها الجامعة ضمن موازنتها لهاتين الوظيفتين. كما يؤيد هذه الملاحظة أيضاً ندرة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة وقلة النشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

ثامناً: عدم التوازن بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية

تتمثل هذه الظاهرة في انعدام التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وبين نوعية وجودة التعليم الجامعي. وسيفي التحدي المستقبلي للجامعة هو كيفية الوصول إلى المعادلة المطلوبة والتي تحدث نوعاً من التوازن بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية، ونوعية وجودة محتوى هذا التعليم من ناحية أخرى. الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الهيكل البنوي لنظام التعليم الجامعي بحيث يتم إحداث تغييرات جذرية من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة وتوفير المرونة المطلوبة لاستيعاب مظاهر التجديد الكفيلة بتحسين نوعية ومستوى الخدمات التربوية التي تقدمها (بتصرف أحمد الخطيب، 2006، ص-ص 102-112).

تاسعاً: عدم التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم وسياسات التوظيف

إن انعدام التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة يؤدي إلى الاختلال بين مخرجات الجامعة ومتطلبات خطط التنمية من هياكل العمالة المؤهلة والمدرية، وقد يترتب على هذا الاختلال، بروز ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة لخريجي الجامعة، وما يصاحبها من إهدار لرأس المال البشري المترتب عن تدني الكفاءة الخارجية للجامعة. كما أن هناك اتساعاً في الفجوة بين أهداف التعليم الجامعي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الجزائر، بالرغم من كثرة الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، إلا أنها تركز على الكم على حساب الكيف، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولية مما يمكن وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهوراً في هذه المهارات، بسبب الضغوط الواقعة على خدمات التعليم والتدريب في الجزائر.

عاشراً: عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي

على الرغم من إعطاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الأولوية في مجال الإنفاق، إلا أنه لا يكفي في تحقيق الفعالية لدى الخريج الجامعي فالتعليم كم وكيف، وبالتالي يصبح الخريج غير كفء وتنقصه المهارات والمعرفة والدراسات التقنية مما يؤدي إلى نقص إنتاجيته في العمل المخصص له إن وجد. أما بالنسبة للإنتاج العلمي والبحثي للجامعة الجزائرية، فإن عدة دراسات تجزم بأنها أقل بكثير من طاقاتها الإنتاجية، إذا أخذنا في الاعتبار الكفاءات والمواهب التي تملكها، مما يدعو إلى ضرورة النهوض بمخرجاتها وترشيدها باستخدامها (بولرباح العسالي، 2010، ص-ص 60-63، بتصرف).

أحد عشر: مشاكل تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية

يلاحظ أن نظام (LMD) يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي، الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخصوصية والمؤسسات الصغيرة وفتح المجال للمستثمر الأجنبي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلي رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، الذي يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانيات المادية والبشرية من أجل ضمان نجاحه.

وقد برزت في السنوات الأولى من تطبيقه العديد من المشكلات والتي لها صلة بتطبيق هذا النظام ونذكر منها ما يلي: (طه محمود وآخرون، 2012)

- التباين الكبير في محتويات عروض التكوين من جامعة إلى أخرى مما يؤثر سلبا على مبدأ الحركية؛
- طول الجذع المشترك في بعض الميادين، وهذا ما أدى منطقيا إلى ضيق فترة التخصص؛
- مشكل اللغة حيث هناك العديد من الميادين (وخاصة التقنية منها) لغة التدريس المستعملة هي اللغة الفرنسية وهي لغة غير مكتسبة أو غير متحكم فيها فعليا من طرف الطلبة مما يشكل عائقا أمام التحصيل الجيد للطلاب؛
- آليات الانتقال من سنة إلى أخرى غير واضحة وخاصة بالنسبة للطلبة الناجحين بدين وكيفية استدراك الأرصدة المتبقية؛
- عدم وضوح كيفية تطبيق مبدأ الحركية بالنسبة للطلاب، والتي تعتبر أحد أعمدة نظام (LMD)؛
- تعتبر عملية المرافقة البيداغوجية آلية أساسية في رفع مستوى تكوين الطالب وفي تسهيل عملية إدماجه المهني. لكن الملاحظ حتى الآن أنها لم تطبق أو مطبقة بصفة محدودة في بعض التخصصات. وهذا راجع لبعض الأسباب منها نقص (انعدام في بعض المؤسسات الجامعية) الوسائل المادية المساعدة على تطبيق هذا المبدأ الذي يعتبر أحد أعمدة نظام (LMD) مثل: مكاتب الأساتذة، وسائل الاتصال...
- إن العلاقة بين الجامعة والمؤسسة تعتبر من بين المبادئ التي يقوم عليها نظام (LMD). لكن الواقع يظهر لنا أن هذه العلاقة محتشمة أو شبه معدومة، وهذا راجع لعدة أسباب منها:
 - ◀ عدم وجود قوانين واضحة وصارمة بين المؤسسات والجامعة؛
 - ◀ العلاقة الموجودة حاليا مبنية على أساس العلاقات الخاصة؛
 - ◀ انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للمخرجات العلمية والترقيات الميدانية؛
 - ◀ انعدام تحفيزات ترغب المؤسسات في ربط صلات قوية مع الجامعة.

الفرع الثالث: متطلبات تأهيل الجامعة الجزائرية لتحقيق دورها في عملية تكوين رأس المال البشري

لقد أن الأوان للجامعة الجزائرية أن تدرج مفاهيم التنمية المستدامة في جميع وظائفها، وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق المساواة ضمن الأجيال،

وذلك بتطبيق العمليات التربوية التي تسهم في بناء رأس المال البشري، العضو المستقبلي الفاعل في المجتمع، والقادر على:

- التقييم البناء للبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
 - إبداء الرأي فيما يتعلق بالمصلحة العامة للمجتمع والأخذ برأي الآخرين.
 - تقديم حلول بناءة كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي وحماية البيئة.
- إن تحقيق التوافق التام بين التعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري ليس بالأمر اليسير، وربما يكون أمرا مستعصيا على الجامعة منفردة في تحقيقه، إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى بوضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة، ويمكن الوصول إلى ذلك بعمل الآتي:

أولا: تطوير سياسة القبول

- تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل، ويكثر بها عدد الباحثين عن عمل؛
- إعادة النظر في التخصصات التي يضعف الطلب على خريجها؛
- توجيه وإرشاد الطلاب في التسجيل في التخصصات المطلوبة لقطاعات العمل؛
- إتاحة المجال للطلاب للتسجيل في التخصصات التي يرغبون فيها على أن تكون في إطار احتياجات سوق العمل؛
- رفع الطاقة الاستيعابية للقبول في التخصصات العلمية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل؛
- ربط المقررات التي يدرسها الطالب بالميدان الفعلي للعمل، لربط الجوانب النظرية بالعملية (سعيد الربيعي، 2008، ص.235)؛
- القبول بالنسبة للطلبة على أساس تنافسي من خلال لجنة تنسيق القبول الموحد للجامعات؛
- السماح للطلبة بالانتقال من تخصص إلى آخر في الجامعة، لإتاحة المجال للطلبة لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي للطلبة بعين الاعتبار؛
- تخفيض أعداد المقبولين في البرامج والتخصصات المتشعبة بشكل تدريجي (زكريا مطلق، 2005، ص.422).

ثانيا: تطوير مخرجات الجامعة

- البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات ووسائل التعليم الجامعي في كافة مؤسساته لضمان مخرجات متميزة (نعمان الخطيب، 2005، ص.139)؛

- إنشاء هيئة مستقلة تتولى تقويم وضبط الجودة والتنوعية في الجامعات، وبما يتماشى مع المعايير (زكريا مطلق، 2005، ص.422)؛
- اعتماد امتحان كفاءة موحد للخريجين؛
- تفعيل دور وحدة الجودة في كل جامعة ومركز جامعي جزائري؛
- إعادة تصميم البرامج الأكاديمية وفقا لاحتياجات السوق وخطط التنمية المستدامة والتوجهات العالمية؛
- وضع معايير يمكن قياسها للتخصصات والبرامج المقدمة في الجامعة؛
- الأخذ بعين الاعتبار وجود ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الأخرى في مجالس الجامعات والكليات ولجان إعداد البرامج؛
- تشجيع الطلاب على إعداد مشاريع للتخرج ذات ارتباط وثيق بالميدان؛
- تشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والصناعية، وضمان المشاركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرات الآخرين؛
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية للطلاب على العمل؛
- إقامة المعارض العلمية والإنتاجية للإبداعات الطلابية وحث المؤسسات وشركات القطاع الخاص على تبني المشاريع الجادة والعمل على تطويرها؛
- تقييم ومتابعة مخرجات الجامعة للتعرف على جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لمعالجتها (سعيد الربيعي، 2008، ص.236)؛
- نقادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل والتحول نحو نمط التعليم الجامعي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية المستدامة؛
- وضع برامج فعالة لترقية قدرات هيئات التدريس والباحثين في الجامعات، وتوفير المناخ العلمي الأكاديمي المناسب؛
- تكثيف تعليم اللغات الأجنبية، وحث الطلبة عموما وطلبة نظام (LMD) بوجه أخص عليها، وذلك باستعمال مخابر اللغات الموجودة على مستوى كل مؤسسة جامعية وهذا لتسهيل العملية التكوينية وخاصة في الفروع والتخصصات التقنية؛
- وأخيرا تسهيل اتصال الأساتذة بما يدور حولهم في العالم، من حركة متسارعة تشمل في مظاهرها كل جوانب الحياة، وتشجيعهم على حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل والبرامج والدورات التدريبية والإجازات العلمية.

ثالثا: البرامج الدراسية (راشد الكثيري، 2005، ص.167)

يجب إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر بمعدل مرة كل أربع سنوات، والعمل على إنشاء مراكز تميز في تخصصات محددة في كل جامعة، وإعادة النظر في

التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين. والقيام كذلك بما يلي:

- إنشاء مراكز تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات؛
- إيفاد مبعوثين من الأساتذة والإداريين للاحتكاك واكتساب الخبرات إلى الجامعات الرائدة (راشد الكثيري، 2005، ص.167)؛
- إغناء محتوى المواد العلمية والتقنية بالمواضيع ذات المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- إتباع منهجية تعليمية تشجع على النقد البناء والمناقشة المفتوحة والاحترام المتبادل بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية؛
- تشجيع المشاريع البحثية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي جميع الاختصاصات؛
- أما في ما يتعلق بالمساواة بين الأجيال، فإن أفضل طريقة لتفسير مبدأ المساواة بين الأجيال هو بالتعبير عنه بمبدأ "المحافظة على الموارد"، وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال:

- ◀ إدخال مفهوم المبدأ الاحترازي في المواضيع الفنية التي تدخل ضمن المناهج الدراسية؛
- ◀ إدخال مفهوم البيئة في المناهج الدراسية كمورد يجب التعامل معه بحسب قيمته المادية؛
- ◀ إدخال مفهوم الإحساس بالمسؤولية في المناهج الدراسية ليس فقط لتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية، بل للأجيال المستقبلية أيضاً (وائل معلى، 2010، نسخة إلكترونية).

رابعاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تومي ميلود، 2009، ص.882)

باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يتم تحرير عملية التعليم من كل القيود. لأن الواقع العالمي الجديد يعتمد على زيادة بناء القدرات في مجال التعليم والتحكم التكنولوجي، وبناء مجتمع المعرفة. وهذا لن يتحقق في إطار التعليم التقليدي المقيد زمانياً ومكانياً، بل يجب أن تتحرر عملية التعليم مكاناً من خلال استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتحقيق التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، والمكتبة الإلكترونية والقنوات الفضائية. وبعث الجامعات الافتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نقل المحتوى التعليمي إلى طلابها في أماكن مختلفة، وتحرير الطالب من الاختيار بين الدراسة والعمل. لذا لابد من:

- تفعيل المشروع الوطني للتعليم عن بعد الذي شرعت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 2006 والذي لا يزال إلى يومنا هذا في مراحله الأولى؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البرامج من حيث المحتوى وأساليب التدريس وأساليب التقويم؛
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا في التدريس؛

- توفير التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم.

خامسا: توفير المستلزمات المادية والمالية اللازمة لتكوين عال متميز

- التمويل الكافي الذي يوفر المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة؛

- تحسين الوضعية المادية لهيئات البحث والتدريس، وتسهيل فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي المستمر بما يمكن من التطوير الذاتي للقدرات المعرفية والبحثية وأساليب التدريس والتقويم، والمساعدة على التفكير النقدي والإبداع.

المطلب الرابع: واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

الفرع الأول: تنظيم البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

يعد القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي، تطورا ملحوظا في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر. فقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية 1998-2002. فقد حدد لها ثلاثين برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي، والبحث التكنولوجي للتنمية، والبحث التطبيقي. وكان الهدف أن تعكس هذه البرامج إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، في شكل مجموعة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. فبالإضافة إلى الاهتمام بالجانب المادي والبشري للبحث العلمي ركز القانون على تحديد الهيئات التي تأخذ على عاتقها تنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه. وكان ذلك بداية بارزة، وانتقالا هاما في مجال التشريع الخاص بالبحث العلمي في الجزائر، الذي أصبح يشكل أحد أولويات سياسة الدولة. لقد قسم البحث العلمي إلى ثمانية مجالات تغطي مجموعها مختلف القطاعات وتتمثل في مجال العلوم الأساسية، مجال المواد الأولية والتكنولوجيا، مجال التربية والثقافة والاتصال، مجال الاقتصاد والقانون والمجتمع، مجال البناء والتعمير والسكن، مجال تهيئة الإقليم والبيئة، مجال الصحة، مجال الفلاحة والموارد المائية. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998، ص.4). لقد تم تدعيم هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذلك المرسوم التنفيذي 99/244، المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، باعتباره فضاء مستحدثا، يساهم في التكفل بالبحث العلمي (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1999، ص.5)، فمن خلال هذه الإجراءات وضعت التوجيهات الكبيرة لمعالجة النقائص والدفع بتطوير البحث العلمي في الجزائر.

أولاً: تمويل البحث العلمي

لقد تعزز الجهد الذي تبذله الدولة في عملية تمويل نشاطات البحث بترتيبات القانون 98-11 وبخاصة عن طريق تكريس الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي تم استحداثه فيها ضمن قانون المالية لسنة 1995 وتضاف موارد هذا الصندوق إلى ميزانيات التشغيل والتجهيز الكلاسيكية التي ترصدها الدولة لكيانات البحث وهي تسمح بتمويل كل النشاط البحثي من مرحلة برمجته إلى حين تثمينه اقتصادياً.

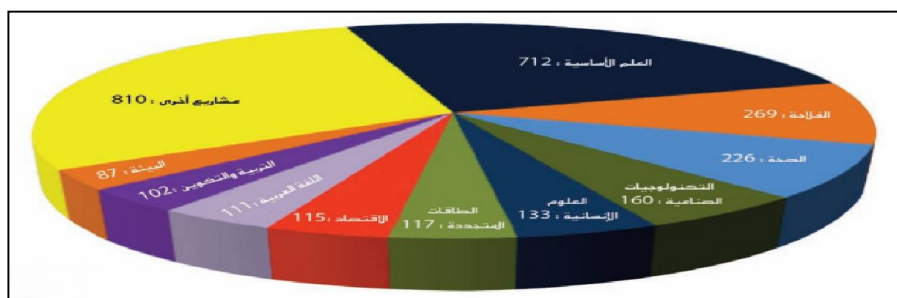
وفي هذا الإطار يكرس قانون المالية ميزانية البحث العلمي سنوياً حيث تشمل مجموع اعتمادات التشغيل والتجهيز المعدة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية ومراكز بحث أخرى كما أنها تشمل أيضاً الاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث.

ثانياً: تنمية الموارد البشرية

إن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها القانون 98-11 فيما يخص تنمية الموارد البشرية تخدم عملية تعبئة الكفاءات العلمية الوطنية، ويكون ذلك خاصة عن طريق (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي):

- الاشراف المتزايد لمستخدمي البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العالين؛
 - توسيع دائرة الباحثين بدوام كامل في قطاعات البحث؛
 - الاستخدام الفعلي في المؤسسات والتنظيمات العمومية والخاصة للموارد البشرية المؤهلة لنشاطات البحث تبعاً لمتطلبات التحولات الاجتماعية والاقتصادية؛
 - الاستخدام الأقصى للباحثين القاطنين بالجزائر، ولإسهام الكفاءات العلمية الجزائرية الممارسة لنشاطها في الخارج، في ميادين التكوين والتعليم والبحث؛
 - إعداد آليات مناسبة تسمح بحركة مستخدمي البحث بين كل من مؤسسات التعليم والتكوين العالين وكيانات البحث والتنظيمات والمؤسسات؛
 - إعداد فهرس وطني لمستخدمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ينص القانون أيضاً على نظام أساسي خاص بأساتذة التعليم العالي الباحثين، والباحثين الدائمين، والباحثين لأوقات مستقطعة، والمستخدمين لدعم البحث، وهو نظام أساسي من شأنه ضمان الظروف الأنسب والأكثر استقراراً فيما يخص العمل والأجر والتحفيز، بما فيها المداخل المتعلقة بالبحث العلمي والمصاريف الضرورية لإنجاز مشاريع البحوث التي تتدرج ضمن إطار تنفيذ البرنامج الوطني للبحث فهذا النظام الأساسي يضمن من جهة مرافقة المهنة، ومن جهة أخرى يكرس إلزامية النتائج.

شكل رقم 01: برامج البحث الوطنية لسنة 2010 2842 مشروع (العشرة الأوائل)

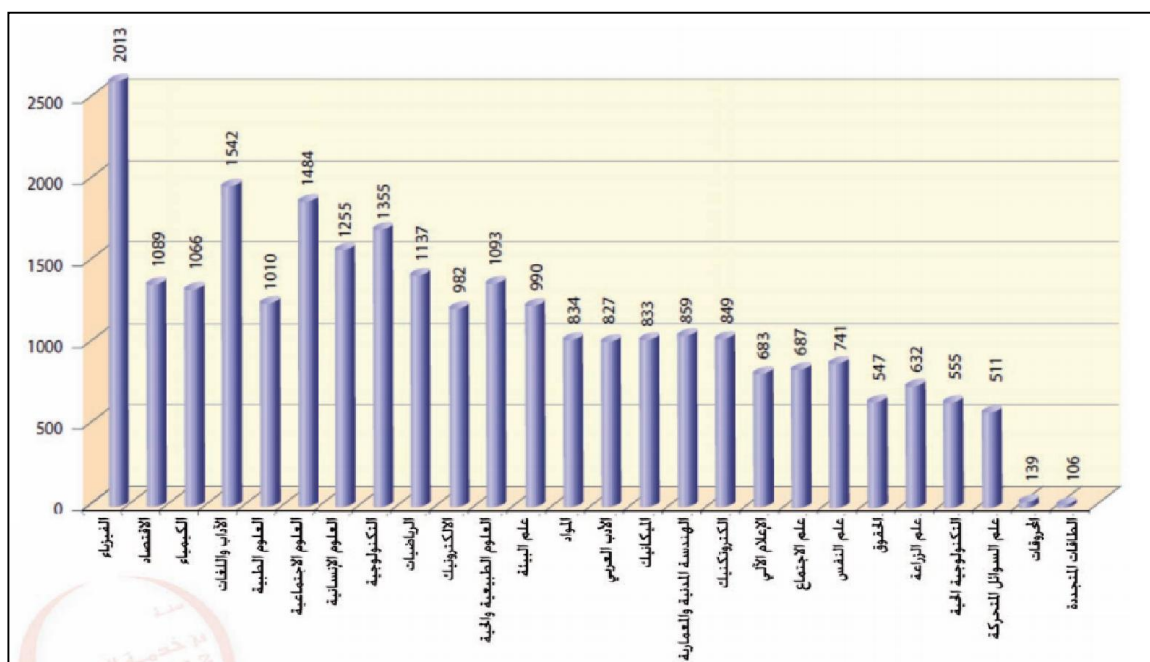


المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.107).

ثالثا: ترقية الموارد البشرية

لقد تعززت الموارد البشرية بقوانين أساسية جديدة، واستفادت من تحسن محيط البحث وذلك من خلال وفرة أكبر للوسائل المادية والتوثيقية، كما تم إدراج تحفيزات جديدة قصد الرفع من عملية ترمين نتائج البحث. وتجدر الإشارة هنا إلى الأهمية التي تم إيلائها لمشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج في الأنشطة الوطنية. هذا، وقد سمح تنصيب اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين خلال سنة 2000 بترقية عدد معتبر من الباحثين من فئة أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين (أ) حيث بلغ عددهم 88 مدير بحث و76 أستاذ بحث، في كل المجالات (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

شكل رقم 02: توزيع الـ 23819 باحث المنتسبين إلى المخابر على أساس التخصصات



المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص.109).

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى لصالح أنشطة البحث و التطوير في المؤسسات وذلك من خلال تخفيض الضرائب. ولقد استلزم ترشيد النظام الجزائري للتعليم العالي والبحث العلمي ميزانية كبيرة على صعيدي التسيير والتجهيز، فقد انتقلت حصة ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، بالنسبة للميزانية العامة للدولة، من 4.8% إلى 3.4% خلال العشرية من 1990 إلى 1999 ووصلت إلى 9% خلال سنة 2006 وقاربت 10% في سنة 2011، وهو ما يعادل، على التوالي 226 مليار دينار و 557 مليار دينار. أما بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام فإن ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي كانت تبلغ فيه نحو 02% سنة 1999 قد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2011 حيث وصلت إلى نسبة 3.81% (الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

رابعاً: براءات الاختراع

رغم أن الجامعة هي المكان الأنسب للبحوث التطبيقية والإبتكار إلا أننا نلاحظ أن الجامعات الجزائرية تفتقر إلى براءات الاختراع، حيث أن عدد براءات الاختراع لم يتجاوز الخمسة، وهذا سنة 2012، كما أنه خلال سنة 2010 و 2014 لم تحصل الجامعة على أية براءة إختراع وهذا السبب هو من بين الأسباب التي جعلت الجامعة الجزائرية في ذيل الترتيب العالمي وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم 10: توزيع طلبات براءات الاختراع المودعة لكل سنة وحسب طبيعة المودعين

السنوات	شخص مادي	مراكز البحث	الجامعات	المؤسسات	المجموع
2010	59	13	0	5	77
2011	83	3	3	5	94
2012	88	13	5	4	110
2013	102	6	4	7	119
2014	80	12	0	2	94
المجموع	412	47	12	23	494

المصدر: الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للملكية الصناعية. (<http://www.inapi.org>)

الفرع الثاني: معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

انطلاقاً من تشخيص بعض أساتذة الجامعات العربية والجزائرية لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام، والجامعة الجزائرية بوجه أخص، تم حصر مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تحول البحث العلمي على أداء الدور المنوط به في التنمية المستدامة، هذه العراقيل المشتركة بين الدول العربية يمكن إسقاطها على الجامعة الجزائرية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، والتي تتمثل في الآتي:

أولاً: ضعف التخطيط والتسيير لنشاط البحث العلمي

تميزت سياسة البحث العلمي في الجزائر، رغم الميزانيات المرصودة والبرامج المسطرة بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية. فالأمر لا يرتبط فقط بصياغة منهجية وفلسفة بحث، وسن قوانين وتشريعات، ولكن المشكلة الكبرى على مستوى تطبيق برنامج البحث، وإجراءات التنفيذ والتقييم والمتابعة والتحفيز، فمشاريع البحث لا تعتمد على عملية تقييمية ومتابعة صارمتين، إذ أن علاوة البحث تصرف لكل الباحثين على حد سواء دون مراعاة النتائج المتوصل إليها، ومدى أهمية الإنتاج العلمي، كما أن كل التقارير الدورية التي تنجز على البحوث تطغى عليها الصفة الإدارية.

ثانياً: غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث

رغم الاعتمادات المالية الهامة التي سطرته الدولة لمخابر البحث العلمي، إلا أن قواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها تتسم بالبيروقراطية، حيث نجد أن المتصرف الأساسي في أموال المخبر هو رئيس الجامعة، وليس مدير المخبر مما يحد من حرية الباحث في صرف الأموال لفائدة البحث.

ثالثاً: التوجه للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية

تتميز معظم البحوث في الجامعة الجزائرية بكونها أبحاثاً أكاديمية، ورغم أهمية هذه البحوث، إلا أن التركيز على هذا النوع من البحوث على حساب البحوث التطبيقية يؤثر على التنمية، ويجعل من البحث العلمي عملية مجردة (بلقرع العربي، روابح زهير، نسخة إلكترونية).

رابعاً: ضعف الميزانيات

يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. كما أن الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات (بوحنية القوي، نور الدين حشود، 2011، نسخة إلكترونية). وتدرك الدول المتقدمة تكنولوجيا أهمية البحث العلمي وضرورته في حياتها، وهذا ما تكشفه الأرقام التي تبين درجة اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي وتوظيفه في حياتها مقارنة بالدول العربية، والتي تعد الجزائر جزءاً منها، كما توضح مدى اتساع الفجوة التي تفصل بين واقع هذه الدول وبين الحالة العلمية التي تعيشها الدول العربية. فخلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 40 بليون دولار على البحث العلمي، في حين كان الإنفاق العربي لجميع الدول العربية لنفس الفترة 200 مليون دولار فقط. ويصل معدل الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية إلى حوالي أربعة دولارات للفرد

الواحد، بينما يصل في اليابان إلى 195 دولار، وإلى 230 دولار في ألمانيا. وتخصص الجامعات العربية 1% من ميزانيتها للبحث العلمي، بينما تتجاوز هذه الحصة في الولايات المتحدة 40% (زيتون عايش، 1995، ص.122). كما أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي (المحلي) في الدول العربية لم تتجاوز أي منها 0.5%، في حين تقدر بألمانيا 3.5%، الولايات المتحدة الأمريكية 2.9%، اليابان 3% الكيان الصهيوني 2.7% أما جمهورية مصر العربية 0.37% عام 1992، و 0.36% عام 1996 و 0.1% في سوريا (أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبوسمرة، 2007). وحسب الإحصائيات الوحيدة التي تم توفرها عن الجزائر، ففي سنة 1998 تم تخصيص نسبة 0.07% من الناتج القومي المحلي بمبلغ قدر بـ 35.6 مليون دولار، وتشير إحصائيات صدرت سنة 2005؛ إلى أن الدول العربية مجتمعة؛ خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي. في حين وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل خلال نفس السنة إلى 4.7% من ناتجها القومي الإجمالي (إدريس لكريني، 2011، نسخة إلكترونية). وحسب تقرير اليونسكو 2008 فإن الإنفاق على البحث العلمي العربي لا يتجاوز في معظم البلدان العربية 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء تونس والمغرب وليبيا، التي يصل فيها الإنفاق إلى معدلات أعلى من 0.7% في غياب معطيات تخص الجزائر، في حين يصل هذا المعدل 3.8% في السويد و 2.7% في أمريكا، وفنلندا 3.5% واليابان 3.18%، ويندر أن يقل في الدول الأوروبية والآسيوية عن 1.8% (خالد قاسم، 2010، نسخة إلكترونية).

خامسا: غياب الدعم الخاص للبحث العلمي

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي إن لم يكن الأوحيد للبحث العلمي في الدول العربية بما فيها الجزائر، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص، و 7% من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70% في اليابان و 52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية. وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي، سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل. وأمثلة ذلك كثيرة في العالم، فكم من الشركات الكبرى التي تبنت ودعمت بحثاً ما في إحدى الجامعات، وعند الوصول إلى النتائج، كانت هي أول المستفيدين من هذا البحث. ومن ثم يعود عليها عائد مادي كبير لامتلأها حق الاكتشاف والتبني. ونجد في أغلب جامعات العالم أن هنالك مراكز بحثية يقوم على تمويلها ودعمها الشركات الكبرى أو القطاع الخاص عامة. ففي كثير من الحالات يشارك عدد من الشركات لدعم بحث ما، ولا تستفيد من ذلك سوى أن يذكر اسمها من ضمن الداعمين. وهذا له مردود دعائي

كبير على مستهلكي منتج الشركة، وذلك على المدى الطويل، فهو يدل على مركز الشركة الرفيع وتقديرها للبحث العلمي ويعطيها السمعة الحسنة والتميزة أمام عملائها.

سادسا: غياب إستراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية بما فيها الجامعات الجزائرية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص. كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة. إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة (بوحنية القوي، نور الدين حشود، 2011).

سابعا: ندرة الباحثين

إن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي بسبب العجز المالي. واستحوذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية. على الرغم من الجامعات المرموقة الموجودة في المنطقة العربية وما حققته بلدان هذه المنطقة في الماضي من ابتكارات علمية أحدثت ثورة في المجال الفكري، فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على 373 باحثاً لكل مليون نسمة، علماً بأن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ 1081 باحثاً. فضلاً عن ذلك، فإن الكثير من العلماء العرب يعيشون في نصف الكرة الغربي، ولا يسهمون بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانهم. وتجدر الإشارة إلى أن عالماً واحداً فقط من أصل أفضل 100 عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، كما أن هذه المنطقة لم تقدم سوى شخص واحد حائز على جائزة نوبل، هو العالم المصري الأصل أحمد زويل الذي نال جائزة نوبل للكيمياء عام 1999 عندما كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة. وفي الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام 2010 (أحمد محمد، 2011، نسخة إلكترونية).

ثامنا: غياب التعاون والتنسيق

أشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعة الجزائرية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بينها وبين حقل الإنتاج، وابتعاد الجامعة الجزائرية عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في نفقات البحث العلمي. فمراكز البحوث والجامعة الجزائرية تعاني من بعدها عن المجالات التطبيقية، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقى، أو النشر، أو السمعة. وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه (بوحنية القوي، نور الدين حشود، 2011).

تاسعا: انخفاض معدل الإنتاجية العلمية

أظهرت الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث، وأن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3، وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة. وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق. (بوحنية القوي، نور الدين حشود، 2011). أظهرت نتائج الدراسات الإحصائية بأن الإنتاجية العلمية للوطن العربي في مجال البحث العلمي متدنية جداً، حيث بلغت 10% من المتوقع، بينما يصل معدل الإنتاجية إلى 1.5 بحث للباحث سنوياً في الدول المتقدمة. ويرى المهتمون بالتعليم الجامعي، من خلال خبراتهم وملاحظاتهم وواقع البحث العلمي ومنشوراته في الجامعات، أن البحث العلمي في الوطن العربي لا يزال متواضعاً، في المجالين النظري والتطبيقي، ويكون في آخر سلم أولويات هذه الجامعات، فبينما تشكل الأعباء الوظيفية للبحث العلمي في الدول المتقدمة 33% من مجموع أعباء عضو هيئة التدريس، نجد أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من 5% من مجموع أعبائه الوظيفية، إضافة إلى أن البحث العلمي في الجامعات العربية موجه، وفي أغلب الأحيان، لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت، ونادراً ما يوجه إلى معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته وهمومه (زيتون عايش، 1995، ص. 122). ففي السنوات الخمس الماضية تم نشر 305 مليون ورقة بحث علمية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب الولايات المتحدة 34%، بينما اكتفت جميع الدول العربية بنشر أقل من 1% من جميع ما نشر. كما لم تصنف أي من الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم، حسب تصنيف اليونسكو. وسجل العلماء العرب 24 اختراعاً عام 1997، بمعدل اختراع واحد لكل 10 ملايين نسمة، بالمقابل وفي السنة نفسها سجلت دولة الكيان الصهيوني 577 اختراعاً. وتسيطر الدول المتقدمة على 99% من براءات الاختراع العالمية وعلى 95% من التكنولوجيا العالمية. فمجموع البحوث التي تجريها جامعة هارفارد فقط يساوي مجموع البحوث التي يجريها الباحثون في الدول العربية. كما أن حوالي 99% من رسائل الماجستير والدكتوراه في اليابان مبنية على مشكلات حقيقية تعاني منها المؤسسات الصناعية. (أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، 2007).

عاشرا: مكانة البحث العلمي

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية، التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

أد عشر: غياب المحيط المناسب للبحث العلمي

رغم الزيادة في أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم، كما أن هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي، مع عدم توفر وسائل البحث المناسبة، وكذلك الشعور بالتهميش واللامبالاة بالجهود البحثية للأساتذة، وهذا ما جعل أكثر الكفاءات تلجأ إلى الهجرة للخارج (قوي بوحنية، نور الدين حشود، 2011، نسخة إلكترونية).

إثنى عشر: هجرة الكفاءات

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الوطن العربي إلى الخارج، أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الظواهر السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها، هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدما نتيجة هجرة العقول منها، وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبنائها للاستعانة بنتائج عمل هؤلاء، سواء في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها، أو السلع التي طوروها، أو مجسدا فيهم شخصا حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين. إذ تتسبب هجرة العقول ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي، وفي إضعاف الفكر العلمي والعقلاني وعجزه عن مجاراة الإنتاج العلمي العالمي، وعلى مشاريع التنمية والإصلاحات، مما يزيد التخلف السائد أصلا في المجتمعات، بعدما بات مقياس التقدم متصلا اتصالا وثيقا بمدى تقدم المعرفة وإنتاجها (عائدة عزت، نسخة إلكترونية). وتأخذ هجرة العقول شكلين مختلفين، يتمثل الأول في هجرة العلماء المتخصصين من أوطانهم، لدوافع مادية، أو معنوية، أو للبحث عن مناخ يحفز على الابتكار والإبداع؛ أما الشكل الثاني فيتمثل في قرار بقاء الطلبة الذين توجهوا إلى الخارج بهدف الدراسة في المعاهد والجامعات العالمية، في الدول التي درسوا بها، بعد إثباتهم لكفاءتهم وحصولهم على وظائف للعمل في تلك الدول. ويقدر معهد اليونسكو للإحصاء في تقريره لسنة 2010 عدد الطلاب الجزائريين في الخارج سنة 2008 بـ 21726 طالبا، وجهتهم على الترتيب إلى فرنسا؛ كندا؛ بريطانيا؛ أيرلندا الشمالية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ ألمانيا (معهد اليونسكو للإحصاء، 2010، ص.182). وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبة 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، وإنما يستقرون في البلدان التي تخرجوا منها (عائدة عزت، نسخة إلكترونية).

في الجزائر أخلت عدد من المعاهد والجامعات بوتيرة مستمرة، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي هز البلاد منذ بداية سنوات التسعينات؛ على سبيل المثال فإن 70% من الأساتذة في معهد الرياضيات بجامعة الجزائر رحلوا إلى البلاد التي درسوا فيها. ويقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين، عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنة 1990 بأكثر من 40000. وهناك تقديرات أخرى أكثر

وطأة، تقدر أنه منذ عام 1974، ما يقرب من 80000 أستاذ جامعي قد اختاروا الغرب؛ و60000 من بينهم قد استقروا في أمريكا الشمالية. وعند أخذ قطاع الصحة كمثل، فإنه في فرنسا وحدها 7000 طبيب جزائري من بين 10000 طبيب في الخارج (إدارة السياسة السكانية والهجرة لجامعة الدول العربية، 2008، ص.24). ووفقا لإحصائيات إدارة السياسة السكانية والهجرة بالجامعة العربية لسنة 2008 عن إحصاءات تفصيلية عن نسب هجرة الكفاءات للدول العربية، حيث جاءت الجزائر في مقدمة الدول العربية بنسبة 215347 كفاءة علمية؛ يليها المغرب ب 207117 كفاءة؛ ثم مصر ب 147835 كفاءة؛ فالعراق ب 83465 كفاءة؛ وتونس ب 68000. وقدرت الإحصائيات نفسها إجمالي الكفاءات المهاجرة العربية ب 1009282 (إدارة السياسة السكانية والهجرة لجامعة الدول العربية، 2008، ص.64). وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة للصب مباشرة في إثراء الدول المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها، فيما يخسر الوطن العربي ما أنفقه، ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي الذي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها. ومن أهم العوامل التي أدت إلى هجرة العقول العربية الوضع الاقتصادي للباحثين والمحسوبة وزيادة أعداد الكفاءات البطالة، وعدم تقدير العلماء من قبل دولهم، والافتقار إلى عوامل التشجيع على الابتكار والاختراع، وغياب المكافأة المالية والمعنوية من المسؤولين، والتي تتناسب مع جهود الباحثين. مقابل كل هذا هناك عوامل جذب للعقول من الدول المتقدمة والمتمثلة في مهارة وسياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب الكفاءات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي. كما يعد التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصرا جاذبا لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية (عائدة عزت، نسخة إلكترونية).

الفرع الثالث: اهتمام الجامعة الجزائرية بالبحث العلمي كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

وفيما يلي بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي لضمان تحقيقه للتنمية المستدامة:

أولا: وجود سياسة علمية تهدف لتفعيل البحث العلمي

وهذا بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتمي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على:

- توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى؛
- توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع؛
- دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية والمعنوية؛
- توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها؛
- تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني؛

- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع؛
- إنشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات المعتمدة فيها (أحمد الخطيب، 2006، ص.114)؛
- تطوير مخابر البحث الموجودة وتدعيمها بكل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، بل إشراكها في مختلف مجالات التنمية من خلال تشريعات مناسبة (تومي ميلود، 2009، ص.883)؛
- توصيل نتائج الأبحاث بطريقة سلسة وسهلة ومفهومة للمستفيد النهائي، من خلال البرامج التدريبية والنشرات الإرشادية، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومتابعة تطبيق النتائج وأخذ التغذية الراجعة من المستهلك؛
- تسليط الضوء على حالات نجاح، وتعميمها على المستفيدين ودراسة الحالات غير الموفقة والتعرف على أسباب عدم النجاح؛
- التأكيد على توافق نتائج البحث مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمستفيد الأول؛
- مناقشة نتائج البحوث مع الطلبة وتحفيز السجال العلمي مع أعضاء هيئة التدريس عن طريق منهج علمي يحث على التفكير والإبداع؛
- التأكيد على أهمية مساهمة مختلف المؤسسات في دعم البحث العلمي، والإفادة من نتائج البحوث التي تجري في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يخدم الصناعات الوطنية وتنعكس نتائجه الإيجابية على مختلف القطاعات (سلطان أبو عرابي، 2012).

ثانيا: توفير التمويل اللازم للبحث العلمي

- تخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار؛
- زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والخروج من النظرة الضيقة القائمة على فهم خاطئ وقاصر، إذ يعتبر أن البحث العلمي غير منتج لا يدر أي قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات مناسبة، لذا يتوجب على الجزائر توفير جميع المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع (تومي ميلود، 2009، ص.883).

ثالثا: تحقيق الشراكة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة

- إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة؛
- تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوفرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة (أحمد الخطيب، 2006، ص.114)؛

- تعيين قسم أو مصلحة تهتم بوظيفة إنتاج المعرفة داخل الجامعة، كما تهتم بفتح أبواب هذه الأخيرة أمام مختلف القطاعات، لعرض وتقديم الخدمات اللازمة والمشاركة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة (تومي ميلود، 2009، ص.883)؛
- تطوير برامج ربط الباحث بمؤسسات القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والإنتاجية وغيرها، مثل برنامج باحث/دكتور لكل مصنع، يقوم بموجبه الباحث بالتعرف على المشاكل الحقيقية التي يواجهها القطاع ويعمل على دراستها وإيجاد الحلول لها؛
- تعزيز مبدأ التشاركية في عمل الأبحاث التطبيقية، ومتابعة كافة مراحل الدراسة مما يساعد على حصر البحث بالمشاكل التي يواجهها المصنع أو القطاع الإنتاجي. وبهذا تكون عملية تبني النتائج أسهل وأفضل (سلطان أبو عربي، 2012).

رابعاً: محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة

إن هجرة الكفاءات من الجزائر تحرمها من عنصر هام من عناصر التنمية ألا وهو رأس المال البشري الأكثر رقياً، ويمكن الاستفادة من الكفاءات الجزائرية بطريقتين مختلفتين:

أ. التخفيف من حدة هجرة الكفاءات

ويمكن تخفيف ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية من خلال القيام بما يلي:

- رفع أجور العلماء وتوفير الحياة الكريمة لهم، وزيادة الحوافز التي تجعل العلماء والباحثين مطمئنين اقتصادياً، وذلك لكي يتفرغوا لإنتاجهم العلمي؛
- وضع العلماء في المكان المناسب، وإغراؤهم بمنحهم وتوليتهم المناصب المرموقة في أجهزة البحث العلمي ومؤسسات الدولة للاستفادة منهم؛ هذه المراكز التي تجعلهم جزءاً هاماً من المجتمع يصعب التخلي عنه؛
- إتاحة المناخ السياسي والأكاديمي اللازم لازدهار البحث العلمي، لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات؛
- توفير الحرية الفكرية للعلماء بحيث ترفع الخوف الذي يعيق جهودهم؛
- التخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين؛
- تطبيق اللوائح والقوانين التي تنظم بعثات الأساتذة وتدريبهم، وتنظيم الهجرة بصورة لا تكون على حساب الوضع العلمي في الدولة بتخصصاته المختلفة؛
- اعتماد ميزانيات أكبر للبحث العلمي حتى تقوم الجامعة الجزائرية ومراكز البحث العلمي بمهامها على أكمل وجه؛
- نشر مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب العلمية على الإبداع والابتكار.

ب. الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في المهجر

أصبحت هجرة العقول البشرية ظاهرة واقعية تحدث كل يوم ولا يمكن إيقافها أو القضاء عليها، خاصة في الوقت الحالي، لذلك يكون من الأفضل العمل على الاستفادة منها بدلا من المطالبة بعودتها كما كانت الدعوات في الماضي والتي كانت تطالب بعودة العقول الجزائرية المهاجرة إلى وطنها لتشارك في البناء، فالآن أصبحت هذه الدعوات أقل قابلية لقصورها، وحل محلها الرأي الأكثر عقلانية وهو الذي يدعو إلى بناء شراكة مع العقول الجزائرية المهاجرة فالعلماء الجزائريون اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها لذلك فانه بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات الجزائرية، أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار. كما أن تركيز التكنولوجيات في الدول المتقدمة ونقلها إلى الجزائر يحتاج إلى قناة اتصال أساسها العنصر البشري، لذلك فان وجود عقول جزائرية ذات خبرات وكفاءات متميزة في الدول المتقدمة يساعد في الإسراع في عملية النقل، وبذلك يحدث تكامل علمي بين العلماء الجزائريين في الداخل والخارج.

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية والصحة.

للجامعة الجزائرية دور مهم تسهم به في التنمية الصحية، وهذا بالمشاركة في تنمية الوضع الصحي مشاركة إيجابية وملموسة، ويتضح هذا في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان المنتشرة عبر ولايات الوطن، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في العلوم الطبية 57254 طالبا سنة 2011، وفي نفس السنة تخرج 6500 طبيبا، سيكونون مدخلات للقطاع الصحي حيث توفر الجامعة من خريجيها في كليات الطب الاحتياجات البشرية المؤهلة في المجال الطبي لمئات المستشفيات وآلاف المراكز الصحية الأولية والمستوصفات التي تنتشر في الجزائر، والتي يتزايد عددها باستمرار، ولاشك أن كل هذه المؤسسات الطبية التي تتنامى مع كل يوم كما وكيفا، هي الأدوات الفعالة التي تترجم أهداف خطط التنمية في توفير الرعاية الصحية.

إن التعليم الطبي الذي وفرت له الجزائر أفضل الإمكانيات البشرية والمالية في جامعاتنا لا تقتصر دوره على تزويد المستشفيات بالكفاءات البشرية فحسب بل أيضا بعلاقة الجامعة مع المحيط من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الطبية المحلية والإقليمية والعالمية، وتسهم هذه اللقاءات العلمية في الاطلاع على أحدث البحوث وأرقى الأساليب التكنولوجية في المجال الطبي، كما تتيح الفرص لاكتساب الخبرات وتبادل المعلومات واطلاع الأطباء المستجدين على الأساليب الحديثة في مجالات التشخيص والعلاج. دون أن ننسى الدور الذي من المفترض أن تؤديه الجامعة في نشر الثقافة الصحية وتنمية الوعي الصحي الذي يعتبر دعامة الطب الوقائي الأساسية، ودور نشر " الثقافة الصحية " في تنمية الوعي الصحي دور مهم تتزايد وتتسع دائرته مع الأيام.

إن الوعي الصحي ليس مهمة يقتصر أداؤها على جهة معينة فحسب، بل لابد أن تتضافر جهود أجهزة عديدة حكومية وأهلية في بلادنا من أجل نشرة وتنميته، وتعتبر الجامعة من أهم هذه الأجهزة لما تمتلكه من وسائل مادية وبشرية يناط بها العمل من أجل الوصول بالجزائر إلى أفضل مستوى صحي. ويمكن إرجاع الزيادة المعتبرة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر والتي كان السبب الرئيسي في إنتقال الجزائر من التنمية البشرية المتوسطة إلى التنمية البشرية المرتفعة إلى تحسن الوضع الصحي والذي يعود أساسا إلى ارتفاع المستوى التعليمي في الجزائر. إلا أن الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن البحوث الصحية التي تهتم بصفة مباشرة بصحة الجزائريين، إذ لا تزال الجزائر كغيرها من الدول النامية تستورد نتائج البحوث لتقوم بتطبيقها، دون أن يكون لها السبق في بحوث جديدة تساهم في تحسين الوضع الصحي في الجزائر.

المطلب الأول: الحالة الصحية في الجزائر.

تمكنّت الجزائر من سنة 1962 وإلى غاية 1985، من رفع تحد كبير خلال هذا العقد: مجانية العلاج المرفوقة بتنظيم حملات وطنية مكثفة للتلقيح ضد شلل الأطفال، في سنتي 1973 و 1974 باستعمال اللقاح الفموي، لأول مرة، وإدراجه في جدول التلقيح. وسرعان ما ظهرت نتائج تلك الإجراءات، حيث حققت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1975 و 1985 تطورا كبيرا في العمر المتوقع عند الولادة، بـ 1.2 سنة بالنسبة للرجال و 1,5 بالنسبة للنساء. حيث تم الحد من الظواهر المستوطنة التي كانت تبيد عددا كبيرا من الأطفال، في وقت قصير، وذلك بفضل برنامج التلقيح الفعال. كما اختفت تماما وفيات الأمهات، خاصة في سن مبكرة. لقد لعب تحسين الرعاية الطبية، من خلال مجانية العلاج، دورا كبيرا، حيث اتسع حجم الفحوصات الطبية من 6 ملايين سنة 1974 إلى 17 مليون سنة 1979. تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الوتيرة للتنمية دعمتها سهولة الاستدانة الخارجية وأهمية الجباية النفطية، مما أتاح تحقيق إنجازات هامة في مجالات الشغل والتعليم والصحة. وقد تميزت هذه الفترة، بالفعل، بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الأسعار المععمم، وتأسيس نظام متطور للضمان الاجتماعي.

من 1986 وإلى غاية 2000 ، شهدت هذه العشرية استقرارا، إذ قاربت نسبة وفيات الأطفال 50 حالة وفاة لكل 1000 طفل، واستأنف العمر المتوقع عند الولادة سنة 1995 مستواه المسجل سنة 1991 (67.3 سنة) بعد فترة تراجع. ومنذ سنة 2000 وإلى غاية يومنا هذا فإن جميع المؤشرات المرصودة في إطار أهداف الألفية للتنمية، بدءا بمكافحة الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وغيرها من المؤشرات المرتبطة بالإطار المعيشي العام، قد تطورت بشكل إيجابي خلال الفترة، مما سيسمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية على مدى العشرين سنة الماضية.

الفرع الأول: معدل الولادات، الوفيات، والنمو الطبيعي للسكان.

عرف عدد المواليد (الذي سجل أكثر من 500000 مولود حي سنة 2000)، ارتفاعا مذهلا، ليصل إلى أزيد من 800000 مولود حي سنة 2008، مما أدى إلى ارتفاع المعدل الاجمالي للمواليد من 19,3 لكل ألف إلى 23.6 لكل ألف مولود. ويعود هذا الارتفاع، إلى حد كبير، إلى عودة الزواج الذي انتقل من 177548 سنة 2000 إلى أزيد من 330000 زيجة سنة 2008، مما أدى إلى ارتفاع تاريخي لمعدل الزواج الذي بلغ قرابة 10% سنة 2010. في سنة 2013، تجاوزت الجزائر قرابة المليون مولود. وهذا ما تبينه الجداول (11-12):

جدول رقم 12: تطور أعداد المواليد والنسب الإجمالية للمواليد (2000-2013)			جدول رقم 11: تطور أعداد الوفيات والنسب الإجمالية للوفيات (2000-2013)		
السنوات	أعداد المواليد	معدل الإجمالي للمواليد	السنوات	أعداد الوفيات	معدل الإجمالي للوفيات
2000	589.000	19.36	2000	140.000	4.59
2001	619.000	20.03	2001	141.000	4.56
2002	617.000	19.68	2002	138.000	4.41
2003	649.000	20.03	2003	145.000	4.55
2004	669.000	20.67	2004	141.000	4.36
2005	703.000	21.36	2005	147.000	4.47
2006	739.000	22.07	2006	144.000	4.30
2007	783.000	22.89	2007	149.000	4.38
2008	817.000	23.62	2008	153.000	4.42
2009	849.000	24.07	2009	159.000	4.51
2010	888.000	24.68	2010	157.000	4.37
2011	910.000	24.78	2011	162.000	4.41
2012	978.000	26.08	2012	170.000	4.53
2013	963.000	25.14	2013	168.000	4.39

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.7).

- النمو الطبيعي للسكان

يعرف معدل النمو الطبيعي بأنه الفرق بين المعدل الإجمالي للمواليد والمعدل الإجمالي للوفيات ويعطى على العموم بكل 100 نسمة.

جدول رقم 13: تطور نسبة النمو الطبيعي للسكان للفترة 2000-2013

السنوات	معدل النمو الطبيعي (%)
2000	1.48
2001	1.55
2002	1.53
2003	1.58
2004	1.63
2005	1.69
2006	1.78
2007	1.86
2008	1.92
2009	1.96
2010	2.03
2011	2.04
2012	2.16
2013	2.07

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.8).

الفرع الثاني: الزواج.

جدول رقم 14: تطور أعداد الزيجات وإجمالي النسب المئوية للزواج للسنوات 2000-2013

السنوات	أعداد الزيجات	معدل إجمالي للزواج
2000	177.548	5.84
2002	218.620	6.97
2003	240.463	7.55
2005	279.548	8.50
2007	325.485	9.55
2008	331.190	9.58

9.68	341.321	2009
9.58	344.819	2010
10.05	369.031	2011
9.90	371.280	2012
10.13	387.947	2013

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.9).

الفرع الثالث: صحة الأم والطفل.

أولاً: معدل الخصوبة

يعرف معدل الخصوبة للسكان بأنه متوسط عدد الأطفال الذي تتجهم المرأة في حياتها، ويتم حسابه بقسمة عدد المواليد خلال سنة معينة على عدد النساء بين 15 و 44 عاما من نفس السنة. ومن خلال الجدول يتضح لنا أن هذا المعدل يتميز بعدم الاستقرار حيث ارتفع إلى أعلى نسبة له سنة 2012 بـ 3.2 ثم رجع للانخفاض سنة 2013 إلى 2.93.

جدول رقم 15: يوضح معدل الخصوبة في الجزائر من سنة 2000 ولغاية 2013.

السنة	2000	2002	2005	2006	2008
معدل الخصوبة (أطفال/امرأة)	2.40	2.48	2.56	2.27	2.81
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الخصوبة (أطفال/امرأة)	2.84	2.87	2.87	3.08	2.93

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.10).

ثانياً: معدل انتشار وسائل منع الحمل

يلاحظ من خلال الجدول التالي زيادة استعمال وسائل منع الحمل من طرف السيدات حيث ارتفعت هذه النسبة من 50.9% سنة 1992 إلى 61.4% سنة 2006، أي بزيادة قدرها 10.5%. كما أن زيادة الوعي بالصحة الإنجابية لدى السيدات جعلتهن يتوجهن إلى إستعمال الطرق العصرية لمنع الحمل، حيث ازداد إستعمال الطرق العصرية لمنع الحمل بـ 8.9% لسنة 2006 مقارنة بسنة 1992. ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة المستوى التعليمي للسيدات في سن الإنجاب حيث أن أغلبية السيدات الأقل من 45 سنة، هن على الأقل متحصلات على مستوى تعليم ابتدائي أو متوسط، مع وجود نسبة كبيرة من النساء ذوات المستوى الجامعي.

جدول رقم 16: تطور نسب انتشار وسائل منع الحمل (1992-2006)

الطريقة	1992	1995	2000	2002	2006
كل الطرق	50.9	56.9	64.0	57.0	61.4
الطرق العصرية	43.1	49.0	50.1	51.8	52.0

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.10).

ثالثا: معدل وفيات الرضع

من حيث صحة الطفل، وفيات الأطفال حديثي الولادة للفترة (2000-2013) لا تزال مرتفعة نسبيا على الرغم من أنها سجلت انخفاضا كبيرا بـ 14.5%. يظهر الجدول رقم 32 انخفاضا كبيرا في معدل الوفيات بين الأطفال دون السنة. وهي تعكس بشكل جيد التحسن الملحوظ في البيئة العامة للطفل بعد ولادته، بمعنى أن معدل الوفيات انخفض من 36.9% في عام 2000 إلى 23.7% سنة 2010 وصولا إلى 22.4% في عام 2013.

رابعا: التطعيم

بلغت نسبة التغطية بالتطعيم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهرا 83% في سنة 2012، وكانت هذه النسبة عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 شهرا 72% وهذه المؤشرات تدل على وجود الإهتمام بصحة الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة إذا أخذنا في الاعتبار وجود مناطق في الجزائر تفتقر لهذا النوع من الخدمات الصحية. كأقصى الجنوب والمناطق النائية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.112).

جدول رقم 17: تطور أعداد وفيات الرضع الأقل من سنة ونسبة الوفيات حسب الجنس (2000-2013)

السنة	أعداد وفيات الرضع	نسب وفيات الرضع %		
		ذكور	إناث	المجموع
2000	21734	38.4	35.3	36.9
2003	21093	34.6	30.3	32.5
2004	20338	32.2	28.5	30.4
2005	21371	32.4	28.2	30.4
2006	19879	28.3	25.3	26.9
2007	20515	27.9	24.4	26.2
2008	20834	26.9	23.9	25.5

24.8	22.9	26.6	21055	2009
23.7	22.2	25.2	21046	2010
23.1	21.6	24.6	21021	2011
22.6	21.2	23.9	22103	2012
22.4	21.2	23.6	21571	2013

المصدر: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014، ص.11).

خامسا: وفيات الأمهات

تعتبر المضاعفات أثناء الحمل والولادة سببا رئيسيا للوفاة والعجز عند الأطفال والنساء في سن الإنجاب. ونلاحظ أن الاستشارة الطبية الخاصة بالصحة الإنجابية تحسنت سواء التي تكون قبل الولادة أو بعدها. حيث ارتفع معدل الاستشارة بعد الولادة من 79% سنة 2000 إلى 93% سنة 2013. كما أن الاستشارة الطبية لما قبل الولادة شهدت هي الأخرى ارتفاع من 92% لسنة 2000 مقابل 97% لسنة 2013. كما أن معدل الولادة في بيئة مساعدة ارتفع سنة 2013 إلى 86.5%، مقابل 32% سنة 2000. ورغم الجهود المبذولة من أجل تحسين صحة الأمهات والأطفال، إلا أن معدل وفيات الأمهات لا يزال مرتفعا، فوفقا لأحدث التقديرات الصادرة عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تمثل وفيات الأمهات 60.3 لكل 100 000 ولادة حية في عام 2014، وبلغ ذروته سنة 1999 بمعدل 117.4 لكل 100000 ولادة و 70.3 لكل 100000 ولادة حية في عام 2012. (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014).

الفرع الرابع: انتشار الأمراض في الجزائر

تعتبر الأمراض غير المعدية مسؤولة عن 68% من الوفيات في جميع أنحاء العالم وفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2012، وأهمها أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والرئة المزمنة. في الجزائر، على غرار البلدان الأخرى في العالم، سجلت نموا مستمرا من الأمراض المزمنة منها ارتفاع ضغط الدم الشرياني مرض السكري، والربو، وأمراض المفاصل، وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان. في عام 2012، من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة 14% يعانون من هذه الأمراض مقابل 10.5% في عام 2006. يعتبر مرض السرطان من الأمراض التي تشهد ارتفاعا كبيرا في الجزائر، فقد بلغت عدد الأورام المسجلة في الجزائر العاصمة سنة 2012، 5521 حالة جديدة 43.3% عند الرجال مقابل 56.7% لدى النساء (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص.ص.112-113).

المطلب الثاني: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز مؤشر الصحة.**الفرع الأول: دراسة الطب في الجزائر**

تعتبر دراسة الطب من التخصصات البعيدة المدى حيث تتم الدراسة في سبع سنوات، ويتوج في الأخير طالب الطب بشهادة دكتوراه في الطب العام، ثم يكون لكل طالب الخيار إما في مزاولة العمل كطبيب عام في عيادة خاصة أو حكومية، أو إكمال الدراسة واختيار التخصص ليصبح طبيبا مختصا في جانب معين يختاره على أساس رغبته وعدد المقاعد، وذلك بعد اجتياز امتحان اختيار التخصص.

تكون الدراسة خلال هذه السنوات السبع كالتالي:

السنة الأولى، الثانية، الثالثة: دراسة نظرية (محاضرات) فقط مع بعض الحصص للأعمال الموجهة والتطبيقية في بعض الأحيان.

السنة الرابعة، الخامسة، السادسة: يكون الدراسة تطبيقية ونظرية.

السنة السابعة: دراسة تطبيقية فقط حيث يتم إجراء تربص بالمستشفى لمدة عام في أربع تخصصات ويكون الاختيار كالتالي : تخصصين إجباريين على كل طالب وهما طب النساء والتوليد وطب الأطفال، أما التخصصين الآخرين فحسب رغبة الطالب وله الحرية في ذلك. ومدة التربص في كل تخصص هي ثلاثة أشهر، وبعدها يتم التخرج بعد أداء قسم الطبيب ويتوج الطبيب بشهادة دكتوراه في الطب العام.

أولا: معدلات القبول لدراسة الطب والصيدلة وطب الأسنان في الجامعات الجزائرية

جدول رقم 18: معدلات القبول لدراسة الطب والصيدلة وطب الأسنان في الجامعات الجزائرية للسنوات الاخيرة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الطب	14.15	12.66	15.35	15.64	15.49	14.70	15.09	15.30	15.55
معدل الصيدلة	14.68	13.30	15.94	15.73	15.37	14.49	14.73	14.98	14.98
معدل طب الأسنان	13.97	12.73	15.25	15.45	15.18	14.37	14.74	14.97	15.21

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانيا: الصحة في الجامعة الجزائرية

للصحة دور كبير في تطوير حياة الأفراد، وازدهار المجتمعات، ولا أحد يستطيع نفي العلاقة الموجودة بين الصحة والتعليم، فبالطبع يستطيع الأفراد تحقيق الذات واكتساب الثقافة الصحية والعادات الصحية السليمة والحفاظ على الصحة العامة والصحة الشخصية. وكذلك تحقيق العلاقات الانسانية السوية من خلال احترام الانسانية والتأكيد على اتباع السلوك المهذب والتعاون مع الغير وتقدير الحياة الأسرية وغير ذلك. من بين أهم المؤسسات المسؤولة عن نشر الوعي الصحي -الجامعة- وهذا لما تمتلكه من وسائل

مادية وبشرية تستطيع بواسطتها تعزيز الوعي الصحي لدى طلابها وحتى في المجتمع الذي تتواجد فيه، والذي تعتبر جزءا منه.

يساعد الطب الوقائي الجامعي في تحسين صحّة الطلبة عن طريق الوقاية من الأمراض قبل الإصابة بها، لذا تم إنشاء وحدة للطب الوقائي على مستوى كل جامعة في الجزائر من أجل العمل على تقويم أنشطة الحماية والتوعية الصحية في الوسط الجامعي وضمان المتابعة الصحية للحالات التي يتم الكشف عنها.

نشاطات وحدة الطب الوقائي

- ضمان التغطية الصحية للطلبة

تقوم بعض الجامعات في الجزائر بالإهتمام بالصحة العامة في الحرم الجامعي عبر إجراء فحوصات الطبية للقبول الدورية والتلقائية ومراقبة الشهادات الطبية للطلبة، فحوصات القبول الطبية إجبارية ويجب أن يخضع مجموع الطلبة المسجلين الجدد بالجامعة إلى فحوصات القبول الطبية قبل الدخول الجامعي، وتهدف بالخصوص إلى الكشف عن الطلبة الذين هم بحاجة للعلاج وللإرشادات، خاصة منهم المصابين بأمراض خطيرة على زملائهم. الذين يجب التكفل بهم من خلال:

- حصر الطلبة المعرضين لخطر الإصابة، والرياضيين لإجتياز فحوصات دورية لاحقة ومستمرة؛

- الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة؛

- الأفراد الذين ظهرت عليهم علامات عدم الاستقرار النفسي.

- الفحص الطبي الدوري

يجب أن يخضع الطلبة مرة كل سنة للفحص الطبي الدوري الإجباري لتأمين المراقبة للفحوصات الطبية، ويعد لكل طالب ملفا طبييا يحفظ على مستوى وحدة الطب الوقائي، بطاقة صحية يسجل فيها تواريخ الفحوصات الطبية والتي تتبع الطالب طيلة مدة دراسته.

- الفحوصات الطبية التلقائية

وهي فحوصات يتم إجراؤها بطلب من الطالب مع مراقبة الشهادات الطبية.

- المراقبة الطبية للمستخدمين

ونعني بذلك فحوصات التوظيف، الفحوصات الدورية والتلقائية وفحوصات إستئناف العمل للأساتذة

الإداريين التقنيين، وأعاون المصلحة.

- فحوصات التوظيف الطبية

يخضع كل الموظفين الجدد إلى الفحوصات الطبية.

- الفحوصات الدورية

وهي إجبارية على كل المستخدمين مرة في السنة على الأقل.

- الفحوصات التلقائية

وهي تجري بطلب من المستخدمين ويمكن أن تقدم كل العلاجات الضرورية.

- فحوصات إستئناف العمل

ضمان المتابعة الصحية للحالات التي تم الكشف عنها والأمراض المزمنة أو الإعاقات.

- التثقيف الصحي

يكون على شكل أيام تحسيسية باستخدام مطويات، ملصقات، معارض وندوات تشمل المشاكل المتعلقة بالصحة العمومية، الأمراض المتقلة عبر الجنس، داء السيدا. ومؤخرا صدر قانون جديد في العدد 46 من الجريدة الرسمية يقضي بمنع التدخين في الجامعة، وقعه الوزير الطاهر حجار. وجاء في القرار، الذي يحدد كيفية تطبيق منع تعاطي تبغ التدخين في المؤسسات والهيكل التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أنه يمنع التدخين في المكاتب الإدارية وقاعات الاجتماعات والمقهى والمطعم والمدرجات وقاعات التدريس وقاعات الأعمال الموجهة ومخابر الأعمال التطبيقية والمكتبة وقاعة الأساتذة والمكاتب الإدارية وقاعة الإنترنت والنادي ووحدة الطب الوقائي وفي غرف الطلبة وقاعة القراءة وفي أجنحة الحي الجامعي وقاعة الرياضة (الجريدة الرسمية، 2016، ص، ص31-32). ويبدو أن هذا القانون سيكون غير ذي جدوى باعتباره يفتقد إلى صفة الردع، حيث لم يحدد ولم يقترح أية عقوبات لردع المخالفين، مثلما هو معمول به في قانون منع التدخين في الأماكن العامة.

- التلقيح في الوسط الجامعي

يكون هذا التلقيح ضد الديفتيريا والتيتانوس يخص كافة طلبة الجامعة، والتلقيح ضد الإلتهاب الكبدي "ب" يخص فقط طلبة قسم البيولوجي، التلقيح ضد الانفلونزا الموسمية تخص الطلبة المصابين بأمراض مزمنة و النساء الحوامل.

- تقويم أنشطة الحماية الصحية في الوسط الجامعي

يجب أن تخضع هذه النشاطات للتقويم الثلاثي والسنوي ويرسل الطبيب المنسق للجامعة التقرير إلى:

- مصلحة علم الأوبئة والطب الوقائي للولاية المعنية؛

- مديرية الصحة والسكان والتي تبعث نسخة منه إلى وزارة الصحة والسكان وإصلاح

المستشفيات؛

- مدير الجامعة الذي يبعث نسخة منه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (جامعة سوق

أهراس، 2016).

الفرع الثاني: مخرجات الجامعة الجزائرية للقطاع الصحي.**أولا: الموارد البشرية (الطاقم الطبي)**

ارتفع عدد العاملين في المجال الطبي بين عامي 2000 و 2012، مع زيادة أكبر في عدد الأطباء المتخصصين حيث ارتفع من 8697 طبيبا مختصا سنة 2000 إلى 19306 طبيب سنة 2012 أي بزيادة

55% . أما بالنسبة لإجمالي الممارسين الطبيين في القطاع العام، فقد شهد هو الآخر ارتفاعا بين سنتي 2000 و2012 يقدر بـ 50%. وهكذا، سجلت التغطية الصحية تحسنا، حيث هناك طبيب من القطاع الخاص لكل 1806 نسمة في عام 2012 مقابل طبيب لكل 1465 نسمة في عام 2000 وطبيب عام لكل 914 نسمة في عام 2012 مقابل طبيب لكل 1504 نسمة في عام 2000.

أ. الممارسين الطبيين

جدول رقم 19: تطور عدد الممارسين الطبيين (2012-2000)

المجموع		أطباء أسنان		طب عام		مختصين		
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
20221	13671	4665	3346	11381	5803	4175	4522	2000
21507	15268	4639	3804	12209	6226	4659	5238	2003
23717	17217	4742	4728	13440	6576	5535	5913	2006
32945	18647	6158	5017	19197	6598	7590	7032	2009
35442	19478	6491	5223	20667	6764	8284	7491	2010
38334	19906	6737	5396	22140	6860	9457	7650	2011
40993	20763	7035	5441	23516	6458	10442	8864	2012

المصدر: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014، ص.14).

ب. الصيدالة

جدول رقم 20: تطور عدد الصيدالة (2012- 2000)

صيدالة			السنة
المجموع	عام	خاص	
4803	216	4587	2000
5689	187	5502	2003
7241	232	7009	2006
8504	622	7882	2009
9388	624	8764	2010
9388	624	8764	2011
10177	1000	9177	2012

المصدر: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014، ص.14).

شهد عدد الصيادلة هو الآخر ارتفاعا ملحوظا من سنة 2000 لغاية سنة 2012 حيث ارتفع من 4803 صيدلي سنة 2000 إلى 10177 صيدلي سنة 2012 أي بزيادة تقدر بـ 53%. كما قدرت التغطية الصحية للصيادلة في القطاع العام بـ 3684 سنة 2012 مقابل 6333 سنة 2000. والجدول التالي يوضح نسب تغطية الممارسين الطبيين للقطاعين العام والخاص من سنة 2000 ولغاية 2012.

ج. التغطية الطبية

جدول رقم 21: تطور نسب تغطية الممارسين الطبيين (قطاع عام + خاص)

السنوات 2000-2012

السنوات	السكان بالآلاف	نسب التغطية (عدد السكان بالنسبة لـ)			
		مختصين	طب عام	أطباء أسنان	صيادلة
2000	30416	3497	1770	3797	6333
2001	30879	3315	1754	3763	6222
2002	31357	3123	1726	3736	6049
2003	31848	3073	1728	3772	5598
2004	32364	2924	1721	3743	5335
2006	33481	2925	1673	3535	4624
2008	34591	2245	1344	3236	4313
2009	35268	2080	1367	3156	4147
2010	35978	1928	1312	3071	3832
2011	36717	2146	1266	3026	3911
2012	37495	1942	1251	3005	3684

المصدر: (وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014، ص.14)

د. الموظفين الإداريين

يعد المورد البشري في الإدارة العامل الوظيفي الحي والديناميكي في عملية التنظيم الإداري خاصة في المستشفيات، ورغم أن هذه الفئة ليس لها علاقة مباشرة بالمرضى، إلا أن التسيير الجيد والعقلاني يتوقف على كفاءة الإطارات الإدارية، خاصة الحاصلين على شهادات عليا، والذين يتبوؤون مناصب سامية في المستشفيات. فالتسيير الفعال للمستشفى يؤدي بالضرورة إلى التكفل الجيد بالمرضى ولو بطريقة غير مباشرة.

جدول رقم 22: تطور أعداد الموظفين (إداريين - تقنيين - آخرين) للسنوات 2000-2012

السنوات	إداريين	تقنيين	آخريين	المجموع
2000	13991	1855	43408	59254
2002	14394	2385	42851	59630
2003	14444	2765	42744	59953
2004	14515	2967	42572	60054
2006	14222	3173	40917	58312
2008	14277	3517	40299	58093
2009	15145	3840	42104	61089
2010	15776	4018	43389	63183
2011	17118	4441	41038	62597
2012	18923	4971	41408	65248

المصدر: (وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، 2014، ص.18)

شهد عدد الموظفين في القطاع الصحي بدوره ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع مجموع الموظفين من 59254 سنة 2000 إلى 65248 موظفا سنة 2012.

الفرع الثالث: البحوث الصحية والصناعات الدوائية في الجزائر.

أولا: الجامعة الجزائرية والبحوث الصحية

يعتبر نقص التمويل وقلة الباحثين المهرة عقبتين رئيسيتين أمام الابتكار في الجزائر. وتقف مشكلة نقص الباحثين والمدربين حائلا أمام البحث والتطوير بوجه عام، لكنها موجودة أيضا في مجالات معينة مثل بحوث النظم الصحية. كما أنه من بين العقبات التي تقف أمام الدول النامية ومن بينها الجزائر في الولوج إلى عالم البحوث الصحية، هيمنة ثلة قليلة من المؤسسات العالمية على مجال البحث والتطوير وصعوبة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة وإلى الأسواق التي يمكن الحصول منها على تلك المنتجات.

حصلت الجزائر على المركز التاسع عربيا، بحلولها في المركز رقم 96 في المؤشر العالمي لجودة التعليم العالي، الصادر عن تقرير التنافسية العالمية لعام 2016-2017، ويقاس المؤشر جودة التعليم العالي والتدريب، في 138 دولة حول العالم، بينهم 13 دولة عربية، وتصدرت دولة سنغافورة المؤشر عالميا، فيما تصدرت قطر الدول العربية التي تضمنها المؤشر. تعد جامعة سيدي بلعباس هي الأفضل محليا في الجزائر،

بحلولها في المركز رقم 2338 عالميا، وفقا للمؤشر العالمي لترتيب الجامعات 2017، الصادر عن موقع "ويبومتريكس" المتخصص في ترتيب الجامعات عالميا، الذي يصف نفسه بـ"أكبر تصنيف أكاديمي لمؤسسات التعليم العالي" حول العالم، ويعتمد المؤشر على أربعة معايير أساسية لقياس قوة الجامعة، وهي: التأثير، والتواجد، والانفتاح، والتميز البحثي على شبكة الإنترنت، وقد تصدرت جامعة هارفارد الأمريكية المؤشر، فيما تصدرت جامعة الملك سعود السعودية ترتيب جامعات الوطن العربي، بحلولها في المركز رقم 425 عالميا. أما فيما يخص مؤشر الابتكار الصادر من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، فقد حلت الجزائر في المركز رقم 12 (قبل الأخير) عربيا، وفي المركز رقم 108 عالميا لعام 2017، ويتضمن المؤشر ترتيب 127 دولة، بينهم 13 دولة عربية، وتصدرت سويسرا المؤشر، فيما تصدرت الإمارات الدول العربية التي تضمنها المؤشر بحلولها في المركز 35 عالميا. واعتمد المؤشر في معايير تصنيفه على جانبين أساسيين لقياس مستوى الابتكار لدى الدولة محل الدراسة، المعيار الأول يتمثل في مدخلات الابتكار، ويضم: المؤسسات ورأس المال البشري والبحوث والبنية التحتية وتطور السوق وتطور الأعمال. أما المعيار الثاني فيتمثل في مخرجات الابتكار، ويضم: المخرجات التكنولوجية والمعرفية والمخرجات الإبداعية. (أحمد عمارة، 2017، نسخة إلكترونية).

وعند بحثنا عن أهم الإحصائيات المتعلقة بالبحوث الطبية في الجزائر، لم نجد على حد علم الباحثة أي إحصائية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول البحوث الصحية، إلا أن هناك تصريحاً للمدير العام لمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، عبد الحفيظ أوراقي لجريدة الجزائر نيوز بأن عدد البحوث الصحية في الجزائر لا يتعدى عتبة الصفر، حيث وصف وضعيتها البحث في هذا المجال بالكارثية، وأوضح أن البحوث العلمية المنجزة في هذا المجال قليلة جدا، لكنها تتسم بالتنوع، هذا ما يدفع إلى التأكيد على ضرورة إيجاد آليات التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي، كما أوضح بأن للبحث العلمي في العلوم الطبية خصوصية تميزه عن غيره من العلوم، حيث أن بعض البحوث تجرى في المستشفيات وأخرى في الجامعة، حتى الأستاذ يجد نفسه بين وضعيتين مختلفتين، أي أنه لا يفرق بين كونه أستاذا أو طبيبا، إضافة إلى ذلك النقص الفادح المسجل في التجهيزات، وغياب المخابر في أغلب الأحيان في المستشفيات والجامعات، وأسباب أخرى لا تعد ولا تحصى، واستطرد أنه من المفترض على الباحث وقبل أن يلتحق بممارسة مهنة الطب أن يتحصل على شهادة في العلوم الأساسية التي تؤهله للقيام بذلك، لكن للأسف الشديد - لا يوجد في الجزائر مؤهلات للبحث العلمي في مجال الطب (حفيظ أوراقي لسارة بوناب، 2011، نسخة إلكترونية)

استنادا إلى التقرير المعد من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2011 احتلت الجزائر ذيل ترتيب قائمة الدول الإفريقية الخاصة بوضعية البحث العلمي في العلوم الطبية والإنسانية والاجتماعية، ولم تتعد نسبة البحث في عدد من التخصصات الطبية عتبة الصفر وفقا للمنحيات البيانية المنشورة في التقرير. استنادا إلى هذا التقرير فإن الجزائر تعد من بين أبرز الدول الإفريقية "المتخلفة" في

مجال البحث العلمي في العلوم الطبية نظرا للوضعية الكارثية للبحث العلمي في هذا مجال، وتبرز المنحنيات البيانية أن نسبة التقدم في مجال البحث العلمي في هذه العلوم لم تتخط عتبة الصفر أي أنها تتعدم تماما في العديد من التخصصات الطبية التي ذكرت في هذا التقرير وفي مقدمتها الطب العام والداخلي حيث احتلت الجزائر ذيل الترتيب، وصنفت وراء أفقر الدول الإفريقية التي تتقدمها في جدول التصنيف على غرار غينيا بيساو، الكونغو، النيجر، الغابون ورواندا. ومن بين التخصصات الطبية كذلك التي لا يسجل فيها أي تقدم تخصص الطب الشرعي الذي لا تتعدى نسبة التقدم فيه الصفر، حيث احتلت الجزائر مرتبة أخيرة بعد نيجيريا والبنين والمغرب، في حين احتلت جنوب إفريقيا الصدارة حيث قدرت نسبة التقدم بها 10%. في تخصص المناعة صنفت الجزائر بعد الموزنبيق ورواندا وكوت ديفوار والسينغال، ثم تخصص الحساسية حيث صنفت الجزائر بعد المغرب وكينيا ونيجيريا وغانا وأثيوبيا في المرتبة التاسعة حيث لم تتعد نسبة البحوث المنجزة بها 20%، يليه تخصص التخدير حيث تأتي الجزائر في المرتبة السابعة بعد البنين ونيجيريا والمغرب، وفي أمراض القلب والأوعية الدموية صنفت بعد نيجيريا. أما في تخصص الأمراض المعدية فقد صنفت في المراتب الأخيرة على المستوى الإفريقي تتقدمها البنين وغينيا بيساو ونيجيريا والموزنبيق. وفي طب النفس جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة بعد أنغولا والطوغو. تشير المنحنيات البيانية إلى أن التخصصات العلمية التي سجلت فيها نسبة إنجاز بدرجات متفاوتة تتمثل في طب الأمراض الجلدية، أمراض الغدد الصماء حيث صنفت الجزائر بعد نيجيريا والمغرب. أمراض الجهاز الهضمي تتفوق عليها في هذا المجال الكامرون وليبيا والسودان وكينيا. الطب التكميلي والتكاملي رتبت الجزائر بعد كينيا والكامرون والنيجر، ولم تتعد نسبة البحوث العلمية 5% مقارنة بالدول الإفريقية، حيث صنفت الجزائر بعد إثيوبيا والموزنبيق وبوركينا فاسو، أما في تخصص الطب المخبري والتكنولوجي يشير المنحنى البياني إلى أن إثيوبيا وأوغندا والنيجر تتقدم الجزائر في هذا المجال، وتصنف الجزائر بعد كينيا والكامرون في تخصص طب الأعصاب والأشعة والطب النووي بعد غانا ونيجيريا.

وتظهر المنحنيات البيانية المتعلقة بتقييم وضعية البحث العلمي في العلوم الطبية بالجامعات الجزائرية أن تونس وجنوب إفريقيا إضافة إلى مصر هي التي احتلت الصدارة حيث صنفت ضمن المراتب الأولى من حيث نسبة البحوث المنجزة في عدد من التخصصات الطبية التي ورد ذكرها في التقرير، بينما عكست المنحنيات صورة سلبية عن تدني وضعية البحث في الجزائر في علوم الطب (سارة بوناب، 2011، نسخة إلكترونية).

ثانيا: الصناعات الدوائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الصيدلانية من بين أهم الصناعات العالمية التي تسعى معظم الدول إلى تنميتها وترقيتها بشكل مستمر، فمن جهة تمثل ميدان نشاط استراتيجي باعتبارها تمثل السلعة الأكثر طلبا اجتماعيا واقتصاديا ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن جهة أخرى مصدر هام لتحقيق قيمة مضافة معتبرة على مستوى الدخل الوطني سواء بالتصدير أو بالاستثمار المباشر في الأسواق الأجنبية.

من هذا المنطلق نجد العديد من الدول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو كما هو الحال بالنسبة للجزائر، أكثر حرصا على تنمية هذه الصناعات وتحسين قدرتها التنافسية خاصة في ظل المنافسة العالمية، حرية التجارة، شروط الشركات العالمية واتفاقيات المنظمة العالمية لحماية حقوق أصحاب براءات الاختراع.

أ. قدرات البحث والتطوير ومتطلبات الحماية الفكرية

لا تزال الصناعة الصيدلانية في دول شمال إفريقيا تتدرج تحت عنوان التركيب الصيدلاني، أي تحويل المادة الأولية إلى شكل صيدلاني ليتناوله المريض. ولا يوجد حتى الآن توجه للدخول في مجال صناعة المواد الأولية، رغم الأهمية القصوى لها في الصناعة الصيدلانية. إذ يؤكد العاملون في مجال الدواء أنه لكي تصنف أي دولة ضمن الدول المصنعة للدواء، يجب أن يكون لديها صناعة تنتج عددا من المواد الأولية الصيدلانية عندئذ تدخل السوق الصيدلانية بقوة، ولا تبقى أسيرة للشركات المصنعة للمواد الأولية.

تعاني الصناعات الصيدلانية العربية بصفة عامة من ضعف الإنفاق على البحوث الخاصة بتطوير منتجاتها، فلا تزيد نسبة إنفاقها على البحوث أكثر من 2 % وهو ما أدى إلى تدهور أنشطة البحوث والتطوير في مصانع الأدوية. واقتصرت هذه الأنشطة على صياغة مستحضرات جديدة لأدوية معروفة وتحسين بعضها الآخر، ولهذا السبب انخفض عدد الخبراء المتخصصين في هذا المجال وانحصر وجودهم في رجال البحث العلمي في الجامعات، وهؤلاء لا تتم الاستفادة من أبحاثهم إلا قليلا، فإمكانيات الدول العربية كبيرة ولكنها مشتتة لافتقادها عنصر التجميع والتعاون.

فابتكار دواء جديد يكلف في مجال البحث والتجريب ما بين 125 إلى 250 مليون دولار، وهو عبء على دولة واحدة بمفردها. إلا أنه لا يمكن إنكار تمتع بعض الدول العربية بكفاءات علمية وصلت إلى المستوى العالمي والتي يمكنها أن تساهم في تطوير هذه الصناعة الإستراتيجية خصوصا بعد اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وما تمثله من تهديد للصناعة الوطنية (مداح عريبي، 2013، ص.26).

ب. السوق الصيدلانية في الجزائر

ظهرت غالبية المؤسسات الجزائرية الصيدلانية الخاصة (78% من مجموع المؤسسات) بعد سنة 2000 وخاصة بعد صدور قانون ترقية الاستثمارات *ANDI* الذي سمح بإنشاء الوحدات الصناعية الخاصة بإنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية، بعد ما كانت محتكرة ولمدة طويلة من طرف المؤسسات العمومية، وقد ازداد عدد المؤسسات خلال هذه الفترة ليصل سنة 2007 إلى 38 مؤسسة خاصة ومؤسستين عموميتين بالإضافة إلى 96 مؤسسة تختص بالتعبئة والإتمام.

وتعرف الصناعات الصيدلانية تطورا ملحوظا من حيث دخول عدة متعاملين أجانب عرب وأوربيين للسوق الجزائري، خاصة من خلال الشراكة مع المتعاملين المحليين وبالأخص مؤسسة صيدال، وإنشاء بعض الوحدات الإنتاجية المتخصصة في بعض الصيغ الدوائية بالإضافة إلى وحدات التعبئة والتهيئة. كما تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي تمتلك حجم سوق كبير (مداح عريبي، 2013، ص.26).

جدول رقم 23: ترتيب الدول العربية حسب حجم إنتاجها للصناعة الدوائية لعام 2011

الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الدولة	مصر	سورية	المغرب	السعودية	الجزائر	الأردن	تونس	الإمارات	السودان	العراق	اليمن	لبنان
حجم الإنتاج	3 مليار دولار	1170 مليون دولار	1093 مليون دولار	905 مليون دولار	650 مليون دولار	590 مليون دولار	314 مليون دولار	244 مليون دولار	190 مليون دولار	140 مليون دولار	94 مليون دولار	70 مليون دولار

المصدر: (علا بهجت، 2014، ص.27) عن : الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية 2011.

من خلال الجدول نجد أن مصر هي الأولى عربيا في إنتاج الأدوية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها 3مليار دولار، وسورية تحتل المرتبة الثانية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها 1170 مليون دولار. في حين أن الجزائر تأتي في المرتبة الخامسة بعد المغرب والسعودية، وفي تقرير الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية، نجد أن هناك بعض الدول العربية لا تنتج أدوية على الإطلاق، وهي ليبيا والكويت وقطر والبحرين وموريتانيا والصومال وجيبوتي.

يعتبر البحث والتطوير من القوى المؤثرة في ظروف العرض، حيث تمتاز الصناعات الدوائية بأنها معتمدة على البحث العلمي، وهو يعد عاملا أساسيا في صناعة الأدوية وتطويرها عن غيرها من الصناعات الأخرى، إلا أن عملية البحث والدراسة في مجال التطوير، بطيئة ومعقدة، تبدأ من البحث إلى الاختبار (التجارب المخبرية والتحليل والرقابة على الجودة). إن مدى تنافسية رأس المال البشري ومدى القدرة على التطوير التجريبي، أو التطبيق القائم على المعرفة للوصول إلى منتج جديد أو تطوير العملية الصناعية، يعتبر مفتاح القيمة في الاقتصاد المعرفي. ويمكن القول أن أهداف البحث والتطوير في الصناعة الدوائية يتمثل في تقديم المنتجات الدوائية المتطورة اعتمادا على الاكتشافات العلمية والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والتعاون مع مؤسسات البحث العلمي في هذا المجال (علا بهجت، 2014، ص.67).

المطلب الثالث: العراقيل والتدابير العاجلة المقترحة المرتبطة بالتكوين.

- لقد أولى المجلس الوطني لإصلاح المستشفيات، أهمية لجانب تكوين المستخدمين في قطاع الصحة (العمومي والخاص)، لكونه يعتبر ملفا هاما يجب الإعتناء به، لعدة إعتبارات يمكن عرضها فيما يلي:
- إن نظام التعليم والتكوين لا يأخذ بدقة الحاجيات التي يعبر عنها قطاع الصحة؛
 - بعض التخصصات غير واردة ضمن مخطط تسيير الموارد البشرية؛

- التكوين الأكاديمي لم يعد قادرا على الإستجابة للمؤهلات، التي تتطلبها ممارسة المهنة ومتطلبات تعدد الخدمات في الميدان، وهذا ما يترتب عنه نقص محسوس في بعض الإختصاصات الطبية وشبه الطبية؛
 - مدارس التكوين الشبه الطبي لا تستجيب كلية إلى طلبات التكوين المتواصل لكل المستخدمين؛
 - تكوين المسيرين على مستوى مؤسسات التعليم العالي، لا تستجيب إلى مواصفات التسيير في المستشفيات.
- وتخص التدابير عدة مستويات منها:
- إعادة النظر في تزايد عدد الفئات الطبية وإعادة تحديد مواصفات التكوين، ومحتويات التعليم المقدم وذلك بالعمل مع قطاع التعليم العالي؛
 - تحديد الحاجيات الملحة إلى محترفي الصحة، ومواصفات التكوين (إعداد قوائم مرجعية للمهن الصحية خاصة بالمسيرين)؛
 - فيما يخص الممارسين الطبيين الأخصائيين، يجب التفكير مع القطاعات المعنية في تكوين نوعي ومرحلي على سبيل المثال، الحصول على شهادة ثانية دون الإضطرار إلى المرور بكامل الأطوار الأكاديمية؛
 - وضع قنوات للمرور عبر التكوين الأكاديمي أو المؤهلات المكتسبة لتمكين تحرك المستخدمين وتسيير المهن والإعتراف بالكفاءات التي لم تتوج بالطريقة المتعارف عليها؛
 - وضع مخطط إعادة إدماج محترفي الصحة المكونين، أو الممارسين بالخارج بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والمؤسسات المكلفة بالتعاون الدولي؛
 - إعادة تنظيم وإعادة تحديد هياكل ومهام مؤسسات التكوين، التابعة للقطاع حسب حاجيات هذا الأخير (هياكل التكوين الشبه الطبي والإداري)؛
 - مراجعة مواصفات التكوين ومحتوى التعليم المقدم حسب الحاجيات التي يعبر عنها قطاع الصحة؛
- كما خص ذات المجلس أهمية أكبر للتدابير، التي يفترض أن تحرص وزارة الصحة والسكان على العمل بها، والتي سنهتم بإبرازها في النقاط الآتية:
- إدخال تربصات تكوينية جديدة عند نهاية التعليم في الميدان خارج المراكز الإستشفائية الجامعية، لوضع الأطباء و مسيري قطاع الصحة في المستقبل في حالة مهنية حقيقية؛
 - على المستوى المركزي إنشاء لجنة مشتركة، بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تخول لها سلطات إتخاذ قرارات حقيقية؛
 - إعادة فتح ملحقات مدارس التكوين الشبه الطبي على مستوى المؤسسات الصحية حسب الحاجة في إطار إعادة تأهيل المستخدمين وتحسين مستواهم أثناء ممارسة عملهم؛

- جعل الترخيص لممارسة الشبه الطبيين في القطاع الخاص مشروطا بالقيام بتكوين مؤهل لمدة ثلاث سنوات في المؤسسات العمومية للصحة؛
 - مراجعة مواصفات التكوين ومحتوى التعليم المقدم حسب الحاجيات، التي يعبر عنها قطاع الصحة بالإضافة إلى أن الإهتمام بالبحث عن أقصى إنسجام في المهن الصحية، يثير التفكير حول فكرة إنشاء "جامعة لعلوم الصحة" في المستقبل القريب.
- وإستنادا على ما سبق يمكن إستخلاص أن هذه التدابير المقترحة، في شتى الجوانب ليست جامعة مانعة، ولكي يتم تجسيدها في الواقع الميداني، يجب إثراء التفكير حول إصلاح المستشفيات في مختلف الجوانب المذكورة سابقا قصد بناء هيكل قانوني، إداري، مالي وإجتماعي متين على المدى المتوسط والبعيد.

المبحث الثالث: علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط

تبدل الجزائر كل مساعيها لتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتوثيق صلتها بالمحيط، وهو ما يترجمه تبنيها لمشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديد لنظام (LMD). إلا أن المتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتعليم جامعي يتسم بالحيوية والعصرية ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليه، لكن أي إصلاح فهو مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه، وهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشريا. لذلك ولتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط لابد من أن تحقق الموازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق الشغل الجزائرية، وأيضا المبادرة بالشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع.

المطلب الأول: سوق الشغل في الجزائر

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هيكل قوي ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين: واحدة للتشغيل؛ والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية، وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي: (محمد قرقب، 2005، ص.8).

- الوكالة الوطنية للتشغيل؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وكالة التنمية الاجتماعية؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل، من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل والتي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

تتميز سوق الشغل في الجزائر بالخصائص التالية (الموقع الالكتروني لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي):

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
 - عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
 - ضعف الوساطة في سوق الشغل، ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
 - عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
 - انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
 - ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات؛
 - صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
 - ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
 - العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛
 - ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
 - ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
 - ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق الشغل، ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات.
- تعاني الجزائر من مشكلة البطالة بين المتعلمين، حيث الزيادة العالية في أعداد الطلاب وما يترتب على ذلك من توسيع التعليم وتضخم في مخرجاته. وفي هذه الحالة يظطر الخريجون إلى شغل وظائف لا تمت بأية صلة لما تعلموه وتخصصوا فيه. فالمجتمعات التي تواجه مشكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خسارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة والمدرية على مهن رفيعة قد تتسابق دول أخرى عليها للاستفادة منها.

الفرع الأول: اليد العاملة في الجزائر.

أولاً: السكان النشطين اقتصادياً

يمكن تعريف السكان النشطين اقتصادياً بأنهم: مجموع السكان في توقيت معين من الذين يعملون والذين لا يعملون ومصنفين كعاطلين في هذا التوقيت المحدد. يتم الحكم على كون الفرد عاملاً أو عاطلاً من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية قصيرة عادة أسبوع واحد أو أحياناً يوم واحد. فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملاً وإن لم يكن لديه عمل ويبحث عن عمل اعتبر عاطلاً. فإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل (قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، 2006، ص.123).

جدول رقم 24: اليد العاملة النشطة بالآلاف (منذ سنة 2005-2015)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اليد العاملة النشطة	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932
معدل اليد العاملة النشطة %	41,00	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,20	40,7	41,8
اليد العاملة المشتغلة	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594
معدل التشغيل %	34,7	37,2	35,30	37	37,2	37,6	36,0	37,4	39	36,4	37,1

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2015 بلغ حجم السكان النشطين اقتصادياً 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2317000 أي ما يعادل 19,4% من إجمالي هذه الفئة، وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,80% مسجلة بذلك ارتفاعاً فوق النقطة الواحدة مقارنة سبتمبر 2014.

ثانياً: السكان المشتغلين

بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10594000 شخصاً أي نسبة 26,4% من إجمالي السكان، يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000 مشتغلة وهو ما يمثل 18,30% من إجمالي اليد العاملة. أما نسبة العمالة (حاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر) فقد بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعاً بلغ 0,7 مقارنة بسبتمبر 2014. وتعود هذه الزيادة حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1,3 نقطة حيث انتقلت من 12,3% إلى 13,60% خلال نفس الفترة. (موقع الديوان الوطني للإحصاء).

ما يلاحظ عن عمل المرأة الجزائرية هو توجهها لبعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية، الطب، والصيدلة، القضاء وهذا عند حاملات الشهادات، وتبقى نسبة المشتغلات من النساء في الجزائر من إجمالي المشتغلين ضعيفة جدا مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال خاصة في الريف، بسبب عدم متابعة نساء الريف لدراستهن مع عدم وجود مناصب شغل في المناطق الريفية.

ثالثا: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات

جدول رقم 25: توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاعات من (2005-2015) بالآلاف

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
فلاحة	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917
صناعة	1059	1264	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377
بناء و أشغال عمومية	1212	1258	1524	1575	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776
خدمات/تجارة	4393	4738	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة شهد تراجعا مستمرا في استقطاب اليد العاملة المشتغلة، يليه قطاع الصناعة بينما يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى والذي يضم قطاع النقل، والاتصالات والسياحة ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا يدل على هيمنة هاذين القطاعين مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 26: توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاعات % لسنة 2015.

القطاع	النسبة %
الفلاحة	8,70
الصناعة	13,00
بناء و أشغال عمومية	16,70
خدمات/تجارة	61,60
المجموع	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل استقطاب قطاع الخدمات لليد العاملة المشتغلة حيث يشغل 61,60% من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,80% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13,00% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8,7% وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصير القطاعات المنتجة في البلاد خصوصا في الظروف الراهنة.

رابعا: توزيع اليد العاملة حسب طبيعة العمل

جدول رقم 27: توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب طبيعة العمل (من سنة 2005-2015) بالآلاف

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	طبيعة العمل
3042	2811	3117	2882	2963	2847	2762	2655	2516	2846	2183	مستخدمون ومستقلون
4542	3640	3878	3675	3456	3208	3136	3198	2909	2901	3076	أجراء دائمون
2855	3632	3596	3396	2978	3250	3101	2815	2680	2430	2203	مؤقتون + متدربون
155	165	231	217	202	404	473	477	489	692	582	إعانات عائلية

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

يظهر الجدول ارتفاع أعداد المستخدمين والمستقلين، وكذا حجم الأجراء الدائمين، وهذا بسبب الآليات الموجهة لتشغيل الشباب، كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج المهني وغيرها. إلا أن هناك انخفاض في حجم الإعانات العائلية حيث شهدت تراجعا بمقارنة سنة 2015 بـ 2014 بـ 10000.

خامسا: توزيع اليد العاملة حسب القطاع القانوني المستخدم والجنس

جدول رقم 28: توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاع القانوني المستخدم (من 2005-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القطاع المستخدم
4455	4100	4440	4354	3843	3346	3235	3149	2987	2746	2964	القطاع العام
6139	6139	6349	5816	5756	6390	6238	5996	5607	6123	5080	القطاع الخاص

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

يظهر لنا الجدول رقم 28 توزيع اليد العاملة المشتغلة بين القطاعين العام والخاص، ويظهر جليا ارتفاع أعداد المشتغلين في القطاع الخاص حيث كما سيبينه الجدول التالي، يشغل القطاع الخاص 58%

من إجمالي اليد العاملة، وهو ما يوافق حجما بلغ 6139000 مشتغلا. كما نلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام بنسبة 64,1% من إجمالي اليد العاملة النسوية.

الفرع الثاني: البطالة في الجزائر

تعتبر ظاهرة البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تبين البطالة وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما أنها تعتبر ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع معا، مما يتسبب بالكثير من المشاكل، التي تهدد استقرار الدول والمجتمعات، وتؤثر على وحدة التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتسبب الركود الاقتصادي للدولة والمجتمع، وهي مشكلة تتفاقم وتزيد مع مرور الوقت، وتختلف في نسبتها وحدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر. تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من تفاقم مشكل البطالة، بشكل عام، مع تزايد عدد البطالين خاصة حاملي الشهادات مع استمرار فشل جهود السياسات التنموية وانتشار الفقر وعدم التكيف مع ظروف المنافسة والعولمة.

أولا: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، فحسب أمارتيا سن: "تعتبر البطالة شكل من أشكال الحرمان من القدرة. ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل وقد يمكن تعويضها ببرامج تعويضات البطالة ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد، بما تشكله من حرمان وأضرار نفسية، وفقدان الحافز للعمل والمهارة والثقة بالنفس، وازدياد العزل المرضية، بل وزيادة معدل الوفيات وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وقسوة الإقصاء الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين" (أمارتيا سن، 2004، ص100).

على الرغم من أن أهداف الألفية لم تتضمن الحث على التوظيف صراحة، إلا أن هدف تقليص الفقر لا يمكن تصوره بدون توفير فرص العمل أمام الفقراء... ، وأن واحدة من الأولويات الثمانية لمواجهة الفقر تكمن في تطوير الاستراتيجيات التي تمنح الشباب في كل مكان، الفرصة للحصول على العمل اللائق (محمد عدنان وديع، 2007، ص26).

ثانيا: البطالة والتنمية البشرية المستدامة

من أخطر أوجه الحرمان البشري عدم استخدام الطاقات البشرية الكامنة، أو قلة استخدامها، أو سوء استخدامها في العمل الذي يعزز التنمية البشرية. ففي عام 2015، كان حسب الإحصاءات الرسمية للبطالة، 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل، منهم 74 مليون شاب، كما كان 830 مليون شخص في العالم من العاملين الفقراء، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وأكثر من 1.5 مليار هم في نمط تشغيل غير مستقر، يفتقرون إلى ظروف العمل اللائق، وإمكانية إعلاء الصوت، والضمان الاجتماعي، ومن محددات نوعية العمل أن يصون في الإنسان حس الكرامة ويغذي فيه الشعور بالفخر، ويتيح له المشاركة والتفاعل. ولمساهمة العمل في الاستدامة البيئية أثر في تحسين صلته مع التنمية البشرية. ويكون ذلك عندما يتجاوز

العمل المكاسب الفردية ليساهم في أهداف اجتماعية مشتركة، كالححد من الفقر وعدم المساواة، وتوطيد التماسك الاجتماعي وبناء الثقافة والحضارة (تقرير التنمية البشرية، 2015، ص، ص.4-5).

ثالثاً: نسبة البطالة في الجزائر

يعاني الشباب في الجزائر من مشكلة البطالة والحصول على فرصة عمل، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية المتاحة، أو لعدم توافق المؤهلات والخبرات الخاصة بهم مع الأعمال المطروحة في سوق العمل، مما يؤدي إلى تأخرهم في الحصول على العمل، وقد يتوقف بعضهم عن البحث على وظيفة مناسبة، وينتج عن ذلك زيادة في عدد العاطلين عن العمل.

جدول رقم 29: عدد البطالين بالآلاف ونسبة البطالة (من سنة 2005-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1337	1214	1175	1253	1062	1076	1072	1170	1375	1241	1448	عدد البطالين بالآلاف
11,2	10,6	9,8	11	10	10	10,2	11,3	13,8	12,3	15,3	معدل البطالة %
29,9	25,2	24,8	27,5	22,4	21,5	21,3	23,8	27,4	24,3	31,1	نسبة البطالة عند الشباب ما بين (16- 24) %

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة البطالين بلغت سنة 2015: 1337000 شخصا، وبلغ بذلك معدل البطالة 11,2% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة بالسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014. أما معدل البطالة لدى الشباب من (16-24) سنة فقد بلغ 29,9%.

بالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر من 15,3% سنة 2005 إلى 10% في 2010 و2011 ثم 11,20% سنة 2015، إلا أن الجزائر لا تزال تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 5,7% (منظمة العمل العربية، 2010، ص.196).

يعزى بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر إلى عدة عوامل أهمها تذبذب وعدم كفاية معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وانخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال، وصعوبة مضاهاة الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام، وعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص (صندوق النقد العربي، 2012، ص.47).

المطلب الثاني: الجامعة وسوق الشغل.

الفرع الأول: اليد العاملة الجامعية

أولاً: توزع اليد العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس

جدول رقم 30: مستوى التشغيل حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنة 2015 بـ %

نسبة التشغيل			المستوى التعليمي
المجموع	إناث	ذكور	
15,5	3,6	38,1	دون مستوى
38,9	7,3	66	ابتدائي
44,7	10,4	66,3	متوسط
37,4	15,4	58,6	ثانوي
46,1	35,3	60	تعليم عالي

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ارتفاع مستوى التشغيل لدى الفئات الجامعية حيث تمثل نسبة 46,10% من حاملي الشهادات، تليها فئة التعليم المتوسط والثانوي، فأخيرا الفئات بدون مستوى والتي تمثل 15,5% من إجمالي الفئة. وهذا يدل على توجهها للأعمال الحرة غير الرسمية حيث أن هذه النسب تمثل الأرقام المصرح بها فقط، في حين هناك سوق عمل موازية تستقطب جميع الفئات ذوي المستويات التعليمية المختلفة.

ثانياً: تطور نسبة نشاط المقاولة حسب المستوى التعليمي

تحتل المقاولة مركزاً هاماً في التنمية المستدامة، وذلك لقدرتها على خلق أنشطة ومناصب شغل جديدة خاصة لدى الشباب. وبالتالي يحتل العمل المستقل لدى الشباب أهمية كبيرة لما يوفره من مزايا مادية ومعنوية، وترتبط هذه الأهمية بعدة عوامل أهمها العائلة، النظام التعليمي، القوانين والتشريعات.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الفئة التعليمية الأكثر توجهاً للنشاط المقاولة هي فئة التعليم الثانوي، بنسبة 38,7% سنة 2012، تليها فئة التعليم المتوسط بنسبة 24,7% لنفس السنة. ثم تأتي فئة التعليم العالي بنسبة 21,96%. ويمكن إرجاع ضعف إقبال الفئة الجامعية على النشاط المقاولة إلى تفضيل هذه الفئة العمل المأجور. ومحاولة الظفر بمنصب دائم دون تحمل المخاطرة المستقبلية.

جدول رقم 31: تطور نسبة نشاط المقاولتية حسب المستوى التعليمي (من سنة 2009 إلى غاية 2012)

المستوى التعليمي	2009	2011	2012
الابتدائي	22.4	19.0	14.8
المتوسط	26.1	22.8	24.7
الثانوي	34.7	36.2	38.7
العالي	16.5	22.0	21.96
المجموع	100	100	100

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

الفرع الثاني: البطالة لدى خريجي الجامعات بالجزائر.

بطالة المتعلمين أو ما يعرف ببطالة حملة الشهادات، هو شكل جديد من أشكال البطالة انتشر بين المتعلمين وبشكل خاص خريجي الجامعات، ويظهر لنا من خلال الجدول رقم 32 أن أصحاب المستوى التعليمي العالي هم الأكثر نسبة (14,1%) من بين الفئات الأخرى، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، فإن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سنتي 2014 و 2015 حيث انتقل من 16,4% إلى 14,1% بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2% حيث انتقل من 8,6% إلى 9,8%. وعرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في المؤشر بلغ 0,7 نقطة في نفس الفترة.

أولا: نسبة بطالة الجامعيين

جدول رقم 32: نسبة البطالين حسب المستوى التعليمي لسنة 2015

المستوى	ذكور %	إناث %	المجموع %
دون مستوى	3,9	1,4	3,6
ابتدائي	7,9	5,5	7,7
متوسط	12,9	17,8	13,4
ثانوي	8,8	14,8	10,1
تعليم عالي	8,5	20,5	14,1

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

ثانيا: بظالة حاملي الشهادات الجامعية حسب الجنس

تجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبية النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55,7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل 745000 شخصا، بينما 23,3% حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمالي هذه الشريحة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 33: عدد البطالين حسب الشهادة والجنس بالآلاف لسنة 2015.

الإجمالي		إناث		ذكور		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
55,7	745	24	92	68,4	653	بدون شهادة
23,3	312	24,3	93	23	219	شهادة التكوين المهني
21	281	51,7	198	8,6	82	شهادة جامعية
100	1337	100	384	100	954	الإجمالي

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

توجد أسباب عديدة أدت إلى ظهور بظالة خريجي الجامعات، من بينها عدم تكفل الدولة بخلق مناصب شغل لحاملي الشهادات العليا. ووضع القطاع الخاص شروطا للكفاءة والخبرة لا تتوفر عند الكثير من الخريجين. كما أن غياب التخطيط الجامعي الذي يربط بين الجامعة وسوق العمل. والتوسع الكمي في حملة الشهادات من أهم أسباب بظالة هذه الفئة.

ومن خلال دراسة قام بها الأستاذ أحمد زرزور حول مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن محتوى برامج التكوين ونظام التقييم بالجامعة الجزائرية لا يحضر الطلبة إلى عالم الشغل. كما أنه لا يوجد اهتمام بتشجيع إحداث مصالح مساعدة وإرشاد الطلبة. وبالتالي استنتج أن الجامعة الجزائرية لا تساهم في إدماج خريجها بسوق العمل ولا تحضرهم إلى عالم الشغل، هذا ما يفسر ضعف العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع، نظرا لتدني كفاءة مخرجاتها الأمر الذي أدى إلى ضعف الترابط والتوافق والمواءمة وعدم الاستجابة الفعلية لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واقترح مايلي (أحمد زرزور، 2013، ص.99):

- إعادة هيكلة وتنظيم التكوين بالتعليم العالي بالجزائر وذلك بالإشراك الفعلي لكل أقطاب العملية التعليمية؛

- إعادة النظر في محتوى برامج التكوين بالجامعة وربطها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية؛

- الابتعاد عن نظام التقييم التقليدي العقيم باعتباره يخنزل تعلم المعارف ويوقف فرصة الإبداع والتألق لدى الطلبة؛

- تشجيع التكوين التطبيقي للطلبة والمتابعة الجدية للتربصات الميدانية؛
- إبرام الاتفاقيات القطاعية بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية قصد تعزيز التعاون والتبادل بما يخدم الطرفين؛
- الإسراع في تنصيب وتفعيل خلايا ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي قصد وضع ميكانيزمات علمية من شأنها الرقي بالقطاع؛
- تنصيب مصالح المساعدة والإرشاد والتوجيه للطلبة بكل المؤسسات الجامعية قصد تقريبهم من عالم الشغل؛
- العمل على تحقيق مستوى من الموازنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال ربط التكوين الجامعي بعالم الشغل والتكيف معه؛
- ربط إصلاحات التعليم العالي بأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد؛
- تشجيع البحوث العلمية التي تتناول علاقة الجامعة بسوق العمل واستغلال نتائجها.

ثالثا: فترة البطالة عند حاملي الشهادات

جدول رقم 34: توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي ومدة البحث عن عمل لسنة 2015.

نوعية الشهادة	أقل من سنة		12-23 شهر		أكثر من 24 شهر		غير مسجل		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دون شهادة	171	23	177	23,8	374	50,3	22	3	744	100
شهادة التكوين المهني	74	23,8	67	21,5	160	51,3	11	3,4	312	100
شهادة جامعية	90	32,2	66	23,7	121	43	3	1,1	280	100
الإجمالي	335	25,1	310	23,2	655	49	36	2,7	1336	100

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

يتضح لنا من الجدول السابق، أن بطالا واحدا ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25,1%) وهو ما يعادل 336000 شخصا أما البطالة الطويلة الأمد (البحث عن منصب لمدة سنة وأكثر) فهي تمس 72,2% من إجمالي هذه الفئة. وبالنسبة للبطالة في صفوف أصحاب الشهادات الجامعية نلاحظ أن النسبة الكبرى والمقدرة بـ 66,7% هي لأصحاب الشهادات الباحثين عن العمل منذ أكثر من سنة وهي نسبة مرتفعة وتدل على تراكم أعداد الخريجين من الجامعة دون فوزهم بمنصب عمل.

جدول رقم 35: توزيع العاطلين عن العمل ذوي المستوى التعليمي الجامعي لسنة 2015 %

النسبة %	
32,20%	أقل من سنة
23,70%	من 12-23 شهر
43,0%	أكثر من سنتين
1,10%	غير مصرح
100%	المجموع

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، 2015).

حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 461000 شخصا، وهم يشكلون 34,4% من إجمالي البطالين، هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجزاء غير دائمين و 68,5% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: إستراتيجية الدولة الجزائرية في تشغيل خريجي الجامعات

تتميز سوق الشغل في الجزائر بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد سنويا، فمثلا قدر عدد الخريجين الجامعيين ب 246400 خلال سنة 2011 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموقع الإلكتروني)، أغلبهم بصدد البحث عن منصب عمل، ما فرض على الجزائر البحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدية إهتماما كبيرا في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت استراتيجية تقوم على مقارنة أساسها الجانب الاقتصادي، وتكوين قوة عاملة مدربة، لتقليص معدل البطالة حيث في نفس السنة وفرت الدولة 327739 منصب عمل لجميع الفئات من بينها فئة حاملي الشهادات (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الموقع الإلكتروني)، ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعولمة الاقتصاد، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات يربط مسألة تسيير بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

إن إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة، يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بأن مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة، اقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن هذا خطأ شائع لا بد من تصحيحه. إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل تتطلب استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط، كما أن اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شأنه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن. وأخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشباب الجامعي وإشراك الوكالة

الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، توظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة (العابد سميرة، عجاز زهية، دون سنة نشر، ص.07).

المطلب الثالث: سبل تفاعل الجامعة مع محيطها.

الفرع الأول: متطلبات دمج مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة
إن إحدى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، تتمثل في ذلك الانفصال الموجود بين التعليم الجامعي، وسوق الشغل. حيث أن جامعاتنا لم تستطع مسايرة التطورات الحاصلة في مختلف الأنساق الاجتماعية، أو أنها لم تسهم في تطويرها، مما جعل سرعة تطورها بطيئة كسرعة التطور الحاصل خارجها، فالقصور الذي حصل في الخارج ربما تكون متسببة فيه ومتأثرة به في نفس الوقت. ومن أجل تطوير وظيفة الجامعة الجزائرية وجعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق الشغل، فإنه يتعين تحقيق الجوانب التالية:

أولاً: وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق الشغل

لابد من برنامج عمل واضح يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة، ويمكن التعامل مع هذا الموضوع بأسلوب يغلب عليه الاتجاه العقلاني، حيث يمكن القول أن جميع الاضطرابات والأزمات ومشاكل البطالة والتشغيل والتعليم الجامعي في الجزائر تتبع أساساً من غياب السياسات الإستراتيجية للدولة في علاقة التعليم الجامعي بعالم الشغل.

ثانياً: تشكيل اللجان القطاعية بين الجامعة وقطاعات العمل تهدف إلى:

- التعرف على احتياجات قطاعات العمل المختلفة؛
- تحديد المهارات والكفاءات المطلوبة عند الخريجين؛
- المساهمة في صياغة البرامج التعليمية وفقاً لاحتياجات السوق؛
- إعداد الدراسات والبحوث الميدانية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد في وضع الخطط والبرامج المستقبلية؛
- مساعدة ودعم الخريجين من ذوي المبادرات الخاصة والمواهب على القيام بمشاريع خاصة بهم (سعيد الربيعي، 2008، ص.236)؛
- استحداث بنك معلومات خاص بإحصاء جميع المهن والتخصصات المسيطرة على سوق الشغل وتعيينه بصفه دورية تتماشى والتحويلات الاقتصادية والديموغرافية للمجتمع، وذلك بالتنسيق مع مختلف الفاعلين كالديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

ثالثا: تحسين جودة التكوين الجامعي والتدريب المستمر لمخرجات الجامعة

إن قضية تحقيق التوفيق بين الإقبال المتزايد على الجامعة وضرورة وجود جامعات ذات مستوى عال لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة لا تزال مطروحة حتى على جامعات الدول الأكثر تقدما، وما يتوقع كحل لهذا المشكل ظهور نوعين من الجامعات: الأول يتمثل في الجامعات الاصطفائية، والثاني يتمثل في الجامعات الشاملة. وعليه نستنتج استحالة التوفيق بين التكوين النوعي، وتعميم التعليم العالي في إطار جامعة واحدة، وليس هذا الحل سوى تفكيك للنموذج المثالي المتكامل إلى شطرين منفصلين، النوع الأول تحققة الجامعات الاصطفائية والمدارس والمعاهد العليا، والشطر الكمي تحققة الجامعات الشاملة؛ (محمد قاسم، 2003، ص.130). كما يمكن تحقيق التوافق مع سوق الشغل من خلال متابعة مخرجات الجامعة عن طريق (سعيد الربيعي، 2008، ص.235-237):

- وضع برامج تدريبية خاصة للخريجين والموظفين للمساهمة في الإنماء المهني ورفع قدرات العاملين؛
- المساهمة في بناء القدرات والكفاءات التي يحتاجها سوق العمل وخطط التنمية؛
- تصميم برامج نوعية للخريجين الباحثين عن عمل لتأهيلهم للالتحاق بالتخصصات المطلوبة؛
- تسهيل عملية تواصل الباحثين والدارسين مع نظرائهم في مختلف دول العالم للاستفادة وتبادل الخبرات في المجالات المختلفة.

رابعا: تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل

تسعى الجامعات التقليدية إلى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة الريادية تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق، وهو التوجه الذي أدركته أوروبا، حين اعتبرت عقدي السبعينيات والثمانينيات عقدي التوظيف، في حين أن التسعينيات وما تلاها من سنين هي حقبة تغير سياسة التعليم العالي، لتركز على مبادئ خلق فرص العمل، وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة. وهذا الدور الجديد يعني أن تتمحور مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعة من أن تسهم في التنافسية العالمية للدولة، وتُعد خريجها إلى حياة عملية أكثر تعقيدا وأقل استقرارا، تتوافق مع طبيعة الوظيفة المؤقتة، وعقد العمل المبني على الجدارة، والتنقل الدولي، والتواصل الثقافي، والانتماء للشركات متعددة الجنسيات، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات، وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل.

خامسا: الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين

فالمناداة بالشراكة مع أصحاب المصالح المحيطين بالجامعة، مطلب قديم تسعى كثير من الجامعات إلى الحرص على تطبيق بعض ملامحه. لكن المطلوب هو الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، والتي يأتي على رأسها الخريجون الذين يعتبرون أصولا استثمارية ضخمة حين تحسن الجامعة التواصل معهم بمفهوم التمحور حول العميل، هذا إضافة إلى أهمية

التركيز على شراكة المنشآت الصغيرة، ورواد الأعمال، والجمعيات غير الهادفة للربح، والتوسع في إنشاء المشاريع المشتركة، والمنشآت الصغيرة، بناء ثقافة المنظمة والسلوك التنظيمي للجامعة يتطلب التركيز على المجتمع المحيط والرواد المحليين.

سادسا: نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة

من وسائل نقل التقنية، إقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية، تلك الحاضنات التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مروراً بتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية وحتى استضافة المشاريع ورعايتها حتى تتخرج من الجامعة، ومن خلالها يتم تجسيد ما يسمى بنظرية الحلزون الثلاثي المرتكز على الجامعات وقطاعات الأعمال والحكومة والمعزز بالتوأمة المدروسة مع الجامعات المتقدمة في المجالات المنشودة.

سابعا: التعليم القائم على الإبداع والابتكار

الأساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث، فالجامعة تحتاج اليوم إلى تعليم يعمل على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، والتفكير المؤطر، والتدرج المنطقي الرتيب، مع ضرورة تدريب الطالب على التفكير الريادي والذي يعني تدريب الطالب على مفهوم: "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية، هذا المفهوم الذي يوجه التفكير والإبداع إلى مكونات وأنشطة ومهارات بناء "المنشأة"، وبصبح التعليم التطبيقي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي، وقد سبقت أوروبا كثيرا من الدول في هذا المجال، حيث استحدثت منذ عام 1988 عددًا كبيرًا من البرامج التشجيعية لمفهوم "المنشأة" في التعليم العالي بشراكة ودعم من شركات القطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي، وكانت ثمرته أن أعدت جيلا من الشباب يمتلك الروح الريادية، كما أن التعليم الابتكاري القائم على الإبداع والابتكار يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصص، الذي يتيح للطالب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة الأفق، ورحابة التفكير، وربط الأفكار، ويوجد مناخا تعليميا متعدد الأبعاد التخصصية يساهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج.

ثامنا: نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة

وجود الإدارة الواعية بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال، والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة. والتحول نحو الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم عناصر بناء الجامعة الريادية، فنشر ثقافة ريادة الأعمال يتطلب وقتا طويلا وبرامج متنوعة وتعهدا مستمرا. هذه القيادة يجب أن تتميز بالإيمان العميق بالفكرة، والتبني الجاد لمفهوم الجامعة الريادية، ووضع الخطط الإستراتيجية لها، والبرامج التنفيذية لمراحلها، ومن ذلك استحداث البرامج الداعمة لبناء رواد الأعمال في التعليم الجامعي مثل مراكز التميز لريادة الأعمال، والأندية والشركات الطلابية، ومناقسات خطة العمل، وزمالة الأعمال ومسابقات مشاريع ريادة الأعمال (أحمد الشميمري، 2010، نسخة إلكترونية).

الفرع الثاني: الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط.

لتفعيل الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، لا بد على الجامعة الجزائرية أن تلعب الدور المحوري في توطيد العلاقة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، ومن جهة ثانية يجب على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والقطاع الخاص في الجزائر أن تدخل في هذه الحلقة والمشاركة في تفعيل دورها في تدعيم أنشطة البحث والتطوير والمشاركة في اقتصاد المعرفة. ويتم تفعيل هذه الشراكة من خلال الآتي (صيفي زهير، 2010، ص.302):

أولاً: دور مراكز ومخابر البحث الجامعية

- فبالنسبة لمراكز ومخابر البحث الجامعية يجب عليها أن تقوم بالآتي:
- تقديم الاستشارات والخدمات للعاملين بالمؤسسات المحلية المختلفة؛
- إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة؛
- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المؤسسات، الاقتصادية والصناعية لتحديد حاجات التنمية المحلية والتعرف على مشكلاتها؛
- إعداد مخابر البحث للقيام ببعض الدورات لتدريب عمال المؤسسات الصناعية على بعض الحرف والصناعة والمشاريع؛
- المساهمة في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المؤسسات المختلفة منها.

ثانياً: إنشاء الحاضنات التكنولوجية

وفي هذا الصدد يجب الشروع في إيجاد هذه الحاضنات في إطار اتفاقية، شراكة بين الهياكل الجامعية من جهة ووزارتي الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية.

ثالثاً: تفعيل دور القطاع الخاص في دعم أنشطة البحث والتطوير

إن المؤسسات الصناعية الجزائرية لم تعط اهتماماً كبيراً بمجال البحث والتطوير، واقتصر دورها على دور المتفرج لما يحصل حولها من متغيرات ومستجدات في عالم البحوث والتصنيع والتجديد، مما جعلها غير قادرة على الانطلاق. وبنظر من القطاع الخاص دور كبير في خلق فرص التطور والنمو، حيث يؤدي إشراكه في بناء إستراتيجية للبحث والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق تقدم هام في مجال نقل التكنولوجيا واكتسابها، والتحكم فيها ويساهم في توسيع دائرة المعارف في شتى المجالات الصناعية.

الفرع الثالث: إقامة العلاقة الوثيقة مع مؤسسات المجتمع.

باعتبار أن الجامعة مؤسسة اجتماعية، فلا بد أن تكون لها علاقة وطيدة بباقي مؤسسات المجتمع الأخرى، لأنها مؤسسات يكمل بعضها البعض الآخر. وعند التفكير في بناء علاقة تعاونية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى، يكون من الضروري التفكير فيما يمكن أن يكون لهذه العلاقة من آثار واضحة على البحث العلمي. فما دامت المؤسسات الأخرى تقدم الدعم المالي للجامعة، تصبح لديها القوة الكافية للتأثير في

برامج البحث العلمي، والأكد أن فقدان العلاقة بين الجامعة والمجتمع من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف ومشاريع التنمية المستدامة، بل يعيق ما تسعى إليه أي دولة من طموحات تستهدف التخلي عن عتبة التخلف، وتخطيها من جهة، وتحقيق التقدم المنشود من جهة أخرى.

إن دعوة الجامعات لكي تأخذ دورها الفاعل في تقدم المجتمع وتنميته، ليست جديدة، وثمة أدبيات ترجع إلى السنوات العشر الماضية تؤكد على ضرورة تعميق التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة والمشاريع الإنتاجية والخدمية والقطاع الخاص، إلا أن هذه الدعوات لم تجد لها صدى مناسباً، فالجامعات في البلدان العربية عموماً، والجامعة الجزائرية على وجه أخص لم يتسن لها بعد أن تصبح مؤسسات أصيلة ذات بنية ذاتية تلبى حاجات المجتمع. ويعزى ذلك إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية. وهذه العوامل تتعلق من ناحية بنوعية القيادات الإدارية المهنية على تسيير الجامعات، ونوعية القوى البشرية المسؤولة عن التعليم داخل الجامعات من ناحية أخرى. أما العوامل الخارجية، فترتبط بنوعية الحياة التي يعيشها المجتمع الذي توجد فيه هذه الجامعات في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثمة فجوة واسعة وكبيرة بين الجامعات من جهة ومؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى، هذه المؤسسات المستفيدة من خريجي هذه الجامعات. كما أن انعدام قنوات الاتصال بين الجامعات، وتلك المؤسسات يقلص من دور الجامعات التنموي والخدمي، وليربط الجامعة الجزائرية بالمجتمع لابد من:

– السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطاً بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة تستهدف إجراء دراسات أو تهيئة حلول لمشاكل فنية أو غيرها أو إحداث تنمية بحوث تطوير تكنولوجيا، ويمكن أن يحدد هذا النظام آلية للتعاون بين الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والمشاريع الصناعية أو الشركات أو مؤسسات ومنظمات المجتمع غير الحكومية؛

– دعوة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لطرح احتياجاتهم ومشاكلهم التي تعترض عملهم الإنتاجي والخدمي والمعرفي أمام الباحثين وأساتذة الجامعات، وكما هو جار في العالم المتقدم حتى يمكن وضع حلول لمشاكل العمل أو اقتراح بدائل للتطوير؛

– تسهيل حركة الأساتذة والباحثين، وطلبة الدراسات العليا، وتقليص الروتين، والابتعاد عن المنغصات ووضع العراقيل الإدارية والمالية والتي لها انعكاسات سلبية على عملهم العلمي والبحثي.

أخيراً يمكن القول أن الجامعة الجزائرية لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقيق مسألة استقلاليتها وتحريرها من الوصاية، دون أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها عن نشر وتجويد التعليم العالي؛ وإلغاء مختلف القيود والمحبطات والإجراءات العقيمة والتشريعات التي تحد من نشاط وتحمس وإبداع ومشاركة الأساتذة والطلبة والباحثين، مع توفير مستلزمات البيئة التي تسمح للباحث والطلبة من تجسيد أفكارهم في مجال الإبداع والابتكار.

خلاصة الفصل

تبين لنا في هذا الفصل التطور الذي شهده مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، كما أنه عند دراستنا لواقع الجامعة الجزائرية وجدنا أنه رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي، والارتفاع الكمي في أعداد الجامعات على مستوى الوطن، وتجاوز الطلبة أعتاب المليون؛ وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث العلمي بهدف ترقيته، ووضع أهداف مسطرة بأعداد الباحثين ومخابر البحث. والقيام بالإصلاحات في مجال التكوين الجامعي كتبني نظام (LMD) المعمول به في الجامعات العالمية. إلا أنه رغم كل هذه الجهود المبذولة، فإن الجامعة الجزائرية لا تزال لحد الساعة تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة، وهذا ما نلمسه في تزايد أعداد المتخرجين سنة بعد سنة، دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغل. كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية والاقتصار على الأبحاث الأساسية، والتي بالرغم من أنه يصرف عنها مبالغ مالية معتبرة، إلا أنها تبقى حبيسة الأدراج، أو تستفيد منها الدول المتقدمة عند هجرة الكفاءات الجزائرية إليها. وفيما يخص علاقة الجامعة بالصحة فقد وجدنا تحسنا في المستوى الصحي في الجزائر بسبب ارتفاع عدد الممارسين الطبيين وزيادة عدد المنشآت القاعدية في القطاع الصحي، إضافة إلى زيادة الوعي الصحي لدى المواطنين خاصة لدى المتعلمين، إلا أن البحوث الصحية في الجزائر لا تزال تشهد نقصا فادحا، كما أن الصناعات الدوائية في الجزائر هي الأخرى لا تزال في بدايتها. أما عند الحديث عن تفاعل الجامعة مع محيطها، وفي هذا الإطار اتجهت الجامعة الجزائرية إلى إثراء البرامج والتخصصات المختلفة لمواكبة التغيرات الحاصلة، إلا أن واقع الجامعة اليوم يكشف أن طريقة تخطيط أهدافها وبرامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي، وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون ويلات البطالة، أو العمل في إطار بطالة مقنعة، كما أن الجامعة لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في المحيط، لذلك فعند التفكير في تطوير الجامعة الجزائرية لتساهم في التنمية البشرية المستدامة، لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار توفير التكوين الجامعي الجيد الذي يحقق التوافق بين المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات التنمية المستدامة، بما في ذلك تكوين الأطباء ونشر الوعي الصحي في الجامعة والمحيط، والتركيز على البحوث الصحية التطبيقية وتسويقها والمساهمة في تنمية المحيط من خلال فتح الأبواب أمام مؤسسات المجتمع للاستفادة من خدمات الجامعة.

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

تمهيد

تعتبر مرحلة الدراسة الميدانية من أهم المراحل، ذلك لأنها تكمل المعلومات الواردة في الإطار النظري وتعمل على تأكيدها أو نفيها على أرض الواقع، وهي بذلك تنقل مشكلة البحث من الميدان النظري إلى الميدان التطبيقي. فبعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر من خلال تعرضنا لواقع التعليم الجامعي والصحة وسوق الشغل في الجزائر، سننتقل في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية والتي سيتم من خلالها معرفة دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الفردي، من خلال الاستبيان الأول الموجه إلى فئة العاملين المتزوجين من مستويات تعليمية مختلفة تم اختيار: المستوى المتوسط؛ الثانوي؛ الجامعي؛ ومرحلة ما بعد التدرج. بعدها سنحاول معرفة رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة حول دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الكلي من خلال الاستبيان الثاني.

لذا فإننا سنتناول في هذا الفصل الإجراءات الميدانية للدراسة من خلال معرفة عينة الدراسة، وأهم الأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات، وكذا توضيح كيفية بناء الاستبيانين: الاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين، الاستبيان الموجه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وأخيرا سيتم عرض لنتائج الاستبيانين ومناقشتها.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

تمت الدراسة الميدانية وفقا لمجموعة من الإجراءات في حدود الإمكانيات والقدرات البحثية، وتعتبر الفئة التي تم اختيارها في الاستبيان الأول هي فئة العاملين المتزوجين، وهي الفئة الأكثر حظا، والتي وفقت في الحصول على العمل، والزواج وإنجاب أولاد، فحصول الفئة المبحوثة عن العمل كان أقل عناء، كما أدى ذلك إلى الإنشاء المبكر للأسرة وإنجاب الأولاد؛ كما يعتبر التعليم الذي تلقته الفئة المبحوثة بمستوياتها المختلفة نوعي أكثر من التعليم الحالي، فأصحاب المستوى المتوسط والذي سنهم أكثر من 40 سنة هم أشخاص أفضل تعليما من أصحاب نفس المستوى التعليمي من الجيل الحالي. كما أن فرص الحصول على وظيفة لائقة والترقية المستمرة لأصحاب المستوى الثانوي كانت أفضل فيما سبق مما هي عليه الآن، خاصة مع الشروط التي وضعتها وزارة التشغيل في ضرورة الحصول على شهادة تعليمية لطالبي العمل، سواء أكانت شهادة تكوين مهني، أم تعليم عالي. أما فيما يخص الاستبيان الثاني، فهو موجه لعينة من الهيئة التعليمية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، من مختلف الرتب، ومختلف التخصصات، ومن كلا الجنسين علما أن أساتذة جامعة المسيلة من ولايات مختلفة من الوطن.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

لقد تمت الدراسة عن طريق تطبيق استبيانين:

الفرع الأول: بالنسبة للاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين:

أولا: مجتمع الدراسة: سكان ولاية المسيلة.

ثانيا: عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة عينة من سكان ولاية المسيلة العاملين المتزوجين وتضم العينة أربع فئات من مستويات تعليمية مختلفة:

- العاملين المتزوجين أصحاب المستوى التعليمي المتوسط؛
- العاملين المتزوجين أصحاب المستوى التعليمي الثانوي؛
- العاملين المتزوجين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي؛
- العاملين المتزوجين أصحاب المستوى التعليمي ما بعد التدرج.

وقد تم اختيار العاملين المتزوجين من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة للأسباب التالية:

- معرفة أثر التقدم في التعليم في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة في التعليم والصحة والدخل؛
- اختيار العاملين لمعرفة الفروق الفردية للحالة المادية ومستوى الرفاه وكذا مدة البطالة والحالة المهنية لأفراد العينة بناء على المستوى التعليمي؛

- اختيار المتزوجين لمعرفة أثر التعليم على الأبناء وكذلك الاهتمام بالصحة الإنجابية لدى النساء بناء على المستوى التعليمي.

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية الطبقية، والتي تعتبر من أفضل أنواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع الإحصائي غير المتجانس، حيث أنه في هذه الدراسة مفردات المجتمع الإحصائي غير متجانسة من حيث المستوى الدراسي. وبالتالي لا يجوز سحب عينة عشوائية بسيطة تمثل هذا المجتمع لوجود أربع مستويات تعليمية مختلفة: المستوى المتوسط؛ الثانوي؛ الجامعي؛ وما بعد التدرج. فعند سحبنا لعينة عشوائية بسيطة سيكون هناك انحياز لإحدى الفئات الأربعة. وعليه قمنا بتقسيم المجتمع الإحصائي إلى أربع فئات: الأولى تضم المستوى التعليمي المتوسط، والثانية تضم المستوى التعليمي الثانوي، والثالثة تضم المستوى التعليمي الجامعي، والرابعة تضم مستوى ما بعد التدرج. وبعد ذلك تم سحب عينة عشوائية بسيطة من كل مجموعة. وبذلك فإن مجموع حجوم العينات العشوائية الأربعة تؤلف حجم العينة العشوائية الطبقية. حيث تم اختيار مجموعة من الأفراد من كلا الجنسين، أصحاب مستويات دراسية مختلفة. وقد تم الحصول في الأخير على عينة مكونة من 471 عاملاً وعاملة.

الفرع الثاني: بالنسبة للاستبيان الموجه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة
سيتم عرض مجتمع وعينة الدراسة كما يلي:

أولاً: مجتمع الدراسة: يشمل جميع الأساتذة العاملين في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
ثانياً: عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة عينة من الأساتذة العاملين في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أصحاب رتب مختلفة، من كلا الجنسين، (أساتذة مساعدين ب، أساتذة مساعدين أ، أساتذة محاضرين ب، أساتذة محاضرين أ، أساتذة التعليم العالي)، بغض النظر إن كانوا يشغلون مناصب إدارية أو لا، العاملين على مستوى جميع الكليات والأقسام، في جميع التخصصات سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو العلوم التقنية. مع أخذ عينة عشوائية بسيطة مكونة من 131 أستاذاً وأستاذة.

المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي.

لمعرفة دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تم استخدام استبيانين، الأول موجه للعاملين المتزوجين لمعرفة دور الجامعة في التنمية البشرية المستدامة على مستوى الأفراد، والثاني موجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة لمعرفة رأيهم في دور الجامعة في التنمية البشرية على المستوى الكلي. لذا تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

تستمد المعلومات والبيانات في هذا المجال من أكثر من وسيلة واحدة، وذلك للتقليل من عملية التحيز والحصول على معلومات كافية؛ ففي إطار جمع بيانات الدراسة وتحليلها تم استخدام الأدوات التالية:

أولاً: المقابلة المعمقة

لقد تم استخدام المقابلة الحرة في المرحلة الاستطلاعية لهذه الدراسة وذلك لما توفره من بيانات أولية حول الموضوع المراد دراسته فهي عادة ما يلجأ إليها الباحث بهدف الاطلاع بعمق على جوانب وخبايا الموضوع والذي يكون غامضاً بالنسبة إليه، وقد أجريت عدة مقابلات مع الأساتذة المختصين شملت أسئلة تتعلق بدور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والجدير بالذكر أن هذه المرحلة ساعدت في بناء أسئلة الاستبيانين ووضعهما في شكلهما النهائي.

ثانياً: الاستبيان

تم استخدام الاستبيان كأداة للقياس في هذه الدراسة، حيث تم طباعة وتوزيع 550 استبياناً موجهاً للعاملين المتزوجين، و250 استبياناً موجهاً لأساتذة جامعة المسيلة، لم يتم استرجاع إلا 492 من الاستبيان الأول منهم 21 استبيان ملغى، و133 من الاستبيان الثاني منهم استبيانين ملغيين. وفي الأخير تم الحصول على 471 استبياناً صحيحاً من مجموع الاستبيانات الموجهة للعاملين المتزوجين، و131 استبياناً صحيحاً من مجموع الاستبيانات الموجهة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

أ: بالنسبة للاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين

تم إعداده وفق المراحل التالية: (مرفق الاستبيان بصيغته النهائية في الملحق رقم: 1)

- تحديد الأسئلة بناء على إشكالية وفرضيات الدراسة، ومن خلال الاطلاع على مختلف الأدبيات؛
- إعداد الاستبيان بصورته الأولية من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض أسئلة الاستبيان على أساتذة مختصين لتحكيمها، وبلغ عددهم 10 محكمين (ملحق رقم 3 يضم قائمة بأسماء المحكمين)، وقد تم الاستفادة من ملاحظاتهم وتعديلاتهم في صياغة الاستبيان بشكله النهائي؛
- اختبار أسئلة الاستبيان، وذلك بتجربتها على مجموعة محددة من عينة الدراسة (عينة استطلاعية تقدر بـ 20 مفردة)؛
- كتابة الاستبيان بشكله النهائي ثم مراجعته وطبعه وإعداد النسخ المطلوبة لأفراد العينة؛
- توزيع الاستبيان على المبحوثين؛
- متابعة الإجابة على الاستبيان والتأكد من تعبئته بالبيانات المناسبة؛
- تجميع نسخ الاستبيان الموزعة.

وقد قسم الاستبيان إلى جزئين على النحو الآتي:

الجزء الأول: يهدف لمعرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، السن، المستوى الدراسي، المهنة، عدد الأبناء، السن عند الزواج).

الجزء الثاني: غرضه معرفة مختلف المحاور المتعلقة بالدراسة، وقد قسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **مؤشر التعليم (التكوين) لمختلف أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي**
الهدف منه معرفة دور الجامعة في عملية تكوين الأفراد سواء بالنسبة للتكوين التعليمي أو دور الجامعة في ترسيخ مبادئ المشاركة المجتمعية والمساواة والديمقراطية لدى خريجها من خلال مقارنة استجابة المبحوثين أصحاب المستويات الدراسية المختلفة مع خريجي الجامعة.
ويتكون هذا المحور من بعدين على النحو التالي:
- **التكوين التعليمي:** ويتكون من 8 فقرات.
- **ترسيخ مبادئ المشاركة المجتمعية والمساواة والديمقراطية:** 7 فقرات.
 - **دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة لمختلف أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي**
الهدف منه معرفة كل ما يتعلق بالجانب الصحي لأفراد العينة بناء على المستوى الدراسي. ويتكون هذا المحور من أربعة أبعاد على النحو التالي:
- **الحالة الصحية:** ويتكون من 4 فقرات.
- **الثقافة الصحية:** ويتكون من 3 فقرات.
- **السلوك الصحي:** ويتكون من 10 فقرات.
- **ممارسة أنماط العيش المستدام:** ويتكون من 6 فقرات.
 - **دور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل لمختلف أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي**
الهدف منه معرفة الحالة المادية والمهنية لأفراد العينة لمعرفة دور الجامعة في حصول الأفراد على الدخل المناسب والحياة المهنية المستقرة و يتكون من ثلاثة أبعاد على النحو التالي:
- **الحالة المادية والرفاه:** ويتكون من 5 فقرات.
- **البطالة:** ويتكون من 3 فقرات.
- **الحالة المهنية:** ويتكون من 5 فقرات.
- ب: بالنسبة للاستبيان الموجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة**
تم إعداد الاستبيان الخاص بأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وفقا لنفس المراحل التي تم اتباعها في الاستبيان الأول. (مرفق الاستبيان بصيغته النهائية في الملحق رقم 2).
قسم الاستبيان الموجه إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة هو الآخر إلى جزئين على النحو الآتي:
- الجزء الأول:** يهدف إلى معرفة الخصائص الفردية والوظيفية لأفراد العينة، (الجنس، السن، الرتبة).
الجزء الثاني: غرضه معرفة مختلف المجالات المتعلقة بالدراسة، ويتكون من 24 فقرة وقد قسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:
- **محور دور الجامعة في تعزيز مؤشر التكوين والبحث العلمي:** ويتكون من 12 فقرة.
 - **محور دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة** ويتكون من 07 فقرات.

• محور علاقة الجامعة مع المحيط: ويتكون من 05 فقرات.

كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكارت الخماسي. حيث أشارت الدرجة 5 إلى مستوى موافق جداً، والدرجة 4 إلى مستوى موافق، والدرجة 3 إلى مستوى محايد، والدرجة 2 إلى مستوى معارض، والدرجة 1 إلى مستوى معارض جداً.

- متغيرات الدراسة

سيتم عرض متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير المستقل: الجامعة.

المتغير التابع: التنمية البشرية المستدامة.

المتغيرات الضابطة: هي السمات الشخصية والوظيفية للمبحوثين في الاستبيان الثاني والخاص بأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، والتي تشمل:

- الجنس؛

- التخصص؛

- الرتبة العلمية.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.

بعد أن تم تجميع الاستبيانات الخاصة بالعاملين المتزوجين، الذي بلغ عددها 471 استبياناً، والاستبيانات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة والبالغ عددها 131 استبياناً. ومن أجل تبويب المعلومات تم استعمال طريقة الترميز لاستمارات الاستبيان والأسئلة المتضمنة لها لتسهيل عملية الإدخال والتعامل مع الحاسب الآلي بحيث تم:

-ترقيم الاستبيانات المستردة من 1 إلى 471 وهو عدد الاستبيانات الموجهة للأفراد العاملين المتزوجين، ومن 1 إلى 131 بالنسبة للاستبيان الموجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة، وبعد الانتهاء من عملية الترميز تم الانتقال إلى مرحلة إدخال البيانات إلى الحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية لمعالجة البحوث الاجتماعية « SPSS Version 22 » وقد اعتمدت طريقة الإدخال المباشر حيث تؤخذ الإجابات من الاستبيانات وتدخل مباشرة إلى الحاسوب.

فيما يلي سندرس كل استبيان على حدة:

أولاً: بالنسبة للاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين:

قياس صدق أداة الدراسة: للتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس ذوي تخصصات متنوعة، بهدف الحصول على ملاحظات شاملة، وقد كان التحكيم من خلال إبداء المحكمين لآرائهم في مدى ملائمة الفقرات للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح وسلامة صياغتها،

مع إمكانية حذف أو إضافة العبارات التي يجدونها مهمة لإثراء البحث، وقد تم حذف بعض العبارات وتعديل بعضها، أو دمجها.

ثانياً: بالنسبة للاستبيان الموجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة قياس صدق أداة الدراسة: تم اتباع نفس الخطوات السابقة للتأكد من صدق الاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين. وتم تدقيقه هو الآخر بناء على اقتراحات المحكمين.

ثالثاً: مرحلة تحليل المعلومات

أنجزت مرحلة التحليل من خلال التحليل الكمي في إجابات عينة العاملين المتزوجين، وعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة، وذلك عن طريق تنظيم المعلومات وعرضها في جداول وأشكال بيانية، ووصف المعلومات وصفا يبين تمركزها وارتباط بعضها ببعض، إذ تم الاستعانة ببرنامج (SPSS) ل:

- حساب التكرارات للتعرف على خصائص وملامح أفراد عينة الدراسة؛
- اختبار (كا²) لحساب الفروق في أجوبة المبحوثين وفقاً للمستوى الدراسي؛
- حساب المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيراتها الرئيسية؛
- تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيراتها ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس؛
- اختبار T test للعينة الواحدة ولعينتين مستقلتين لحساب الفروق بين متوسطين؛
- اختبار التباين الأحادي F لحساب الفروق بين أكثر من متوسطين.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان الأول (الموجه للعاملين المتزوجين)

المطلب الأول: وصف بيانات العينة

الجدول رقم 36: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي

الإجمالي	الجنس		المتغيرات	
	أنثى	ذكر		
97	31	66	متوسط	المستوى الدراسي
133	53	80	ثانوي	
132	84	48	جامعي	
109	35	74	ما بعد التدرج	
471	203	268	الإجمالي	

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 471 فرداً توزعوا حسب الجنس إلى 268 ذكراً، من بينهم 66 فرداً لديهم مستوى متوسط، 80 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 48 فرداً لديهم مستوى جامعي، 74 فرداً لديهم مستوى ما بعد التدرج، أما البقية 203 فهم إناث من بينهم 31 أنثى لديهن مستوى متوسط، 53 أنثى لديهن مستوى ثانوي، 84 أنثى لديهن مستوى جامعي، 35 أنثى لديهن مستوى ما بعد التدرج.

الجدول رقم 37: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري العمر والمستوى الدراسي

الإجمالي	العمر				المتغيرات	
	51-65	41-50	31-40	20-30		
97	16	46	32	3	متوسط	المستوى الدراسي
133	15	66	46	6	ثانوي	
132	12	39	63	18	جامعي	
109	18	33	57	1	ما بعد التدرج	
471	61	184	198	28	الإجمالي	

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 471 فرداً توزعوا حسب السن إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى ذوي الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة وعددهم 28 فرداً من بينهم 3 أفراد لديهم مستوى متوسط، 6 أفراد لديهم مستوى ثانوي، 18 فرداً لديهم مستوى جامعي وفرداً واحداً فقط فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثانية ذوي الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة وعددهم 198 فرداً من بينهم 32 فرداً لديهم مستوى متوسط، 46 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 63 فرداً لديهم مستوى جامعي و57 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثالثة ذوي الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة وعددهم 184 فرداً من بينهم 46 أفراد لديهم مستوى متوسط، 66 أفراد لديهم مستوى ثانوي، 39 فرداً لديهم مستوى جامعي و33 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الرابعة ذوي الفئة العمرية من 51 إلى 65 سنة وعددهم 61 فرداً من بينهم 16 فرداً لديهم مستوى متوسط، 15 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 12 فرداً لديهم مستوى جامعي و18 فرداً فيما بعد التدرج، ونلاحظ أن معظم أفراد العينة سنهم ما بين 30 إلى 50 سنة، حيث يمثلون أكثر من 80% من حجم العينة.

الجدول رقم 38: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري المهنة والمستوى الدراسي

الإجمالي	المهنة				المتغيرات	
	أخرى	موظف	الصحة	التعليم		
97	14	79	3	1	متوسط	المستوى الدراسي
133	9	103	10	11	ثانوي	
132	0	76	4	52	جامعي	
109	0	11	3	95	ما بعد التدرج	
471	23	269	20	159	الإجمالي	

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 471 فرداً توزعوا حسب المهنة إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى ذوي مهنة التعليم وعددهم 159 فرداً من بينهم 1 فرداً لديه مستوى متوسط، 11 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 52 فرداً لديهم مستوى جامعي و95 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثانية ذوي مهنة الصحة وعددهم 20 فرداً من بينهم 3 أفراد لديهم مستوى متوسط، 10 أفراد لديهم مستوى ثانوي، 4 أفراد لديهم مستوى جامعي و3 أفراد فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثالثة الموظفين وعددهم 269 فرداً من بينهم 79 أفراد لديهم مستوى متوسط، 103 أفراد لديهم مستوى ثانوي، 76 فرداً لديهم مستوى جامعي و11 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الرابعة أصحاب المهن الأخرى وعددهم 23 فرداً من بينهم 14 أفراد لديهم مستوى متوسط، 9 أفراد لديهم مستوى ثانوي، في حين لا نجد أي فرد في المستويين الجامعي وما بعد التدرج.

الجدول رقم 39: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري قطاع العمل والمستوى الدراسي

الإجمالي	قطاع العمل		المتغيرات	
	خاص	عام	متوسط	المستوى الدراسي
97	20	77	متوسط	المستوى الدراسي
133	14	119	ثانوي	
132	9	123	جامعي	
109	1	108	ما بعد التدرج	
471	44	427	الإجمالي	

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 471 فرداً توزعوا حسب قطاع العمل إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى أصحاب القطاع العام، وعددهم 427 فرداً من بينهم 77 فرداً لديهم مستوى متوسط، 119 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 123 فرداً لديهم مستوى جامعي و 108 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثانية أصحاب القطاع الخاص وعددهم 44 فرداً من بينهم 20 فرداً لديهم مستوى متوسط، 14 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 9 أفراد لديهم مستوى جامعي وفرداً واحداً فيما بعد التدرج

الجدول رقم 40: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري قطاع العمل والمستوى الدراسي

الإجمالي	الحالة المهنية		المتغيرات	
	غير أجير	أجير	متوسط	المستوى الدراسي
97	15	82	متوسط	المستوى الدراسي
133	7	126	ثانوي	
132	5	127	جامعي	
109	1	108	ما بعد التدرج	
471	28	443	الإجمالي	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 471 فرداً توزعوا حسب الحالة المهنية إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى، الأجراء وعددهم 443 فرداً من بينهم 82 فرداً لديهم مستوى متوسط، 126 فرداً لديهم مستوى ثانوي، 127 فرداً لديهم مستوى جامعي و 108 فرداً فيما بعد التدرج، وتضم المجموعة الثانية غير الأجراء وعددهم 28 فرداً من بينهم 15 فرداً لديهم مستوى متوسط، 7 أفراد لديهم مستوى ثانوي، 5 أفراد لديهم مستوى جامعي وفرداً واحداً فيما بعد التدرج.

الجدول رقم 41: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08) حسب المستوى الدراسي

الإجمالي	التخصص في الجامعة		المتغيرات	
	العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم التقنية والطبيعية		
132	85	47	جامعي	المستوى الدراسي
109	76	33	ما بعد التدرج	
241	161	80	الإجمالي	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الجامعيين أصحاب تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية هي ضعف نسبة أصحاب التخصص العلمي والتقني، وهذا فعلا الملاحظ في توجهات الطلبة الناجحين الجدد الذين يفضلون التوجه إلى التخصصات الإنسانية والاجتماعية، إضافة لكون معدل القبول في هذه التخصصات هو أقل من معدلات القبول في التخصصات العلمية والتقنية، وهذا ما يتناسب ونتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بأعداد الطلبة الجامعيين في الجامعة الجزائرية حسب التخصصات، حيث وجدنا أن نسبة الطلبة أصحاب التخصصات الإنسانية والاجتماعية تقدر بـ 65% من إجمالي الطلبة المسجلين، وفي هذه العينة يمثل طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية نسبة 66% من إجمالي العينة.

المطلب الثاني: نتائج المحور الأول (التعليم).

أولاً: التكوين التعليمي

الجدول رقم 42: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	المستوى الدراسي للأبناء						السؤال رقم (09) تبعا للمستوى
					دون سن الدراسة	ممتاز	جيد	حسن	متوسط	دون المتوسط	
دال إحصائيا	0.000	127.143	15	97	16	2	5	26	41	7	متوسط
				133	24	3	34	44	24	4	ثانوي
				132	42	5	31	46	8	0	جامعي
				109	27	17	34	27	3	1	ما بعد التدرج
				471	109	27	104	143	76	12	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 09 والمتعلق بـ "المستوى الدراسي للأبناء" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 127.14 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 09 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ هو أن المستوى الدراسي للأبناء يلعب دوراً كبيراً في ارتفاع المستوى الدراسي للأبناء. ففي الجدول السابق نجد أن أصحاب المستوى المتوسط مستويات أبنائهم في الغالب متوسطة أو حسنة، في حين أن القلة هم ممن أجابوا بأن مستويات أبنائهم جيدة، أو ممتازة. نفس الملاحظة لأصحاب المستوى الثانوي مع وجود عدد لا بأس به من أصحاب المستوى الثانوي الذين لهم أبناء مستوياتهم الدراسية جيدة. أما بالنسبة لأصحاب المستوى الجامعي فإن غالبية مستويات أبنائهم إما حسنة أو جيدة أو ممتازة، نفس الملاحظة بالنسبة لما بعد التدرج مع تسجيل أعلى تكرار لهذه الفئة للمستويات الممتازة للأبناء.

الجدول رقم 43: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10) حسب للمستوى الدراسي

السؤال رقم (10) تبعاً للمستوى	مطالعة الكتب			المجموع	درجة الحرية	Chi-Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا أطلع	أحيانا	نعم أطلع					
متوسط	48	41	8	97	6	140,763	0.000	دال إحصائياً
ثانوي	30	87	16	133				
جامعي	17	91	24	132				
ما بعد التدرج	2	47	60	109				
الإجمالي	97	266	108	471				

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 10 والمتعلق بـ "مطالعة الكتب" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 140.76 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 10 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول أثر المستوى التعليمي على

المطالعة، فأعلى نسبة مطالعة نجدها عند ما بعد التدرج، وأصحاب المستوى الجامعي، في حين أن أصحاب المستوى الثانوي يطالعون أحياناً، بينما تقل هذه النسبة عند أصحاب المستوى المتوسط.

الجدول رقم 44: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	نوعية الكتب المطالعة				السؤال رقم (10) تبعا للمستوى
					لا أطلع	مختلفة	كتب ثقافية	نفس تخصصك	
دال إحصائياً	0.000	162,886	9	97	48	36	11	2	متوسط
				133	30	73	24	6	ثانوي
				132	17	85	12	18	جامعي
				109	2	54	4	49	ما بعد التدرج
				471	97	248	51	75	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 11 والمتعلق بـ "نوعية الكتب المطالعة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة χ^2 والتي بلغت 162.88 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 11 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وبالنظر إلى معطيات الجدول السابق نجد أن هناك اتفاقاً بين أفراد العينة على مطالعة الكتب المختلفة، مع ارتفاع نسبة المطالعة حسب التخصص عند مستوى ما بعد التدرج، لكون الجامعة مؤسسة للتكوين المتخصص، ولكون أغلبية هذه الفئة هم من الأساتذة الجامعيين الذين هم في بحث دائم عن كل جديد في مجال تخصصهم وهنا يظهر أثر التعليم الجامعي في ميولات الأفراد نحو نوعية الكتب المطالعة.

الجدول رقم 45: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	تحسين المستوى التعليمي			السؤال رقم (14) تبعا للمستوى
					نعم	أحياناً	لا	
دال	0.000	115,829	6	97	36	12	49	متوسط
				133	75	34	24	ثانوي

الدراسة الميدانية				الفصل الرابع:				
إحصائياً				132	77	37	18	جامعي
				109	101	6	2	ما بعد التدرج
				471	289	89	93	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 14 والمتعلق بـ "تحسين المستوى التعليمي" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 115.82 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 14 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المستوى التعليمي يلعب دوراً كبيراً في ميل الأفراد إلى تحسين مستوياتهم التعليمية، حيث أن هذا الميل يقل عند أصحاب المستوى المتوسط، إذ نجد أعلى تكرار عند هذه الفئة هم ممن لا يرغبون في تحسين مستوياتهم التعليمية، في حين أن أصحاب المستوى الثانوي أغلبهم يرغبون في تحسين المستوى التعليمي وهذا ما نلمسه في توجه أغلب أصحاب هذا المستوى وحتى من العاملين إلى اجتياز شهادة البكالوريا كمرشحين أحرار، أو الدراسة في الجامعة الليلية، كما أن بعضهم أحياناً ما يرغب في تحسين مستواه الدراسي، وهذا راجع لكون فئة التعليم الثانوي هي أقرب مستوى تعليمي للتعليم الجامعي. أما النسبة الأكبر للذين يرغبون في تحسين مستواهم الدراسي، نجدها عند أصحاب المستوى الجامعي، وما بعد التدرج، وخاصة عند الفئة الأخيرة والذين يعملون دائماً على تحسين مستوياتهم التعليمية.

الجدول رقم 46: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	إتقان استعمال الحاسوب			السؤال رقم (15) تبعاً للمستوى
					نعم	قليلاً	لا	
دال إحصائياً	0.000	209,769	6	97	16	21	60	متوسط
				133	55	60	18	ثانوي
				132	82	42	8	جامعي
				109	96	11	2	ما بعد التدرج
				471	249	134	88	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 15 والمتعلق بـ "إتقان استعمال الحاسوب" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة

(كا²) والتي بلغت 209.76 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 15 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول وجود أثر للمستوى التعليمي على إتقان استعمال الحاسوب. فأغلبية الجامعيين يتقنون استعمال الحاسوب مقارنة بأصحاب المستوى الثانوي الذين يتقنونه قليلا في حين أن أعلى نسبة من أصحاب المستوى المتوسط لا يتقنون استعمال الحاسوب.

الجدول رقم 47: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	إتقان استعمال الإنترنت			السؤال رقم (16) تبعا للمستوى
					نعم	قليلا	لا	
دال إحصائيا	0.000	184,052	6	97	15	25	57	متوسط
				133	47	57	29	ثانوي
				132	78	46	8	جامعي
				109	95	11	3	ما بعد التدرج
				471	35	139	97	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 16 والمتعلق بـ "إتقان استعمال الإنترنت" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافا، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 184.05 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 16 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ تشابها كبيرا بين استجابات الباحثين على سؤال إتقان استعمال الحاسوب مع سؤال إتقان استعمال الإنترنت، لكونهما ينتميان إلى التحكم في التكنولوجيا الحديثة. وهنا نلاحظ أثر التعليم الجامعي في تحكم الأفراد في التكنولوجيا الحديثة.

الجدول رقم 48: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	إتقان اللغات				السؤال رقم (17) تبعا للمستوى
					أكثر من لغتين	العربية والانجليزية	العربية والفرنسية	العربية فقط	
دال إحصائيا	0.000	177,105	9	97	0	0	19	78	متوسط
				133	9	3	67	54	ثانوي
				132	21	11	71	29	جامعي
				109	48	7	39	15	ما بعد التدرج
				471	78	21	196	176	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 17 والمتعلق بـ "إتقان اللغات" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 177.10 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 17 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في هذا الجدول أثر المستوى التعليمي في إتقان المبحوثين للغات، إذ نجد أعلى نسبة عند مستوى ما بعد التدرج، حيث 15 فرداً فقط من بين العدد الكلي لا يتقنون إلا العربية فقط، وقد وجدت هذه الإجابات عند أصحاب تخصصات اللغة العربية والتاريخ والعلوم الإسلامية والذين لا يحتاجون في دراستهم الجامعية إلى اللغة الأجنبية. في حين أن أعلى تكرار عند أصحاب المستوى الجامعي، هم ممن يتقنون اللغة الفرنسية، ونفس الملاحظة عند المستوى الثانوي.

وبالرجوع إلى المستوى المتوسط نجد أن النسبة الغالبة لهذه الفئة هم ممن يتقنون العربية فقط، ولا يوجد أي فرد منهم يتقن الإنجليزية أو أكثر من لغتين.

ثانياً: ترسيخ مبادئ المشاركة المجتمعية والمساواة والديمقراطية

الجدول رقم 49: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مطالعة الصحف			السؤال رقم (12) تبعا للمستوى
					نعم أطلع	أحيانا	لا أطلع	
دال إحصائياً	0.008	17,246	6	97	16	56	25	متوسط
				133	40	73	20	ثانوي
				132	34	71	27	جامعي
				109	41	57	11	ما بعد التدرج
				471	131	257	83	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 12 والمتعلق بـ "مطالعة الصحف" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 17.24 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 12 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية المبحوثين من أصحاب المستويات المتوسطة يطالعون الصحف أحيانا أو لا يطالعونها تماما ما يدل على عدم اهتمام هذه الفئة بالأخبار السياسية والاقتصادية للبلاد، وعلى العكس فإن هناك تشابهاً بين الفئة الجامعية بمستوياتها والمستوى الثانوي في مطالعة الصحف.

الجدول رقم 50: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	نوعية البرامج المشاهدة					السؤال رقم (13) تبعا للمستوى
					متنوعة	ترفيهية	ثقافية	سياسية	وثائقية	
دال إحصائياً	0.001	33,392	12	97	68	13	3	5	8	متوسط
				133	93	6	11	10	13	ثانوي
				132	90	10	7	11	14	جامعي
				109	64	0	14	17	14	ما بعد التدرج
				471	315	29	35	43	49	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 13 والمتعلق بـ "نوعية البرامج المشاهدة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 33.39 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 13 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ من خلال الجدول السابق أن أعلى تكرار بالنسبة لجميع المستويات كان لصالح البرامج المتنوعة إلا أن الاختلاف كان في درجة مشاهدة بقية البرامج حيث أن البرامج السياسية هي الأكثر متابعة من طرف مستوى ما بعد التدرج إضافة إلى البرامج الثقافية إلا أنها أقل مشاهدة عند المستوى المتوسط يليها المستوى الجامعي والثانوي.

الجدول رقم 51: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (18) حسب للمستوى الدراسي

السؤال رقم (16) تبعا للمستوى	مدى الاهتمام بالأمر العامة في المجتمع			المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا أهتم	في بعض الأحيان	دائم الاهتمام					
متوسط	17	47	33	97	6	30,687	0.000	دال إحصائياً
ثانوي	13	69	51	133				
جامعي	9	63	60	132				
ما بعد التدرج	1	41	67	109				
الإجمالي	40	220	211	471				

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 18 والمتعلق بـ "مدى الاهتمام بالأمر العامة في المجتمع" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 30.68 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 18 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المبحوثين الأكثر اهتماماً بالأمر العامة في المجتمع هم من أصحاب مستوى ما بعد التدرج ثم يليهم أصحاب المستوى الجامعي، وبدرجة أقل أصحاب المستوى الثانوي في حين أن أعلى نسبة عدم الاهتمام أو الاهتمام في بعض الأحيان فقط هي عند أصحاب المستويات المتوسطة.

الجدول رقم 52: إجابات أفراد عينة الدراسة من الرجال على السؤال رقم (19) حسب للمستوى الدراسي

السؤال رقم (19) تبعاً للمستوى	عمل الزوجة بالنسبة للرجال		المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا	نعم					
متوسط	59	7	66	3	33.551	0.000	دال إحصائياً
ثانوي	59	21	80				
جامعي	24	24	48				
ما بعد التدرج	47	27	74				
الإجمالي	189	79	268				

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 19 والمتعلق بـ "عمل الزوجة بالنسبة للرجال" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلّت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 33.551 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 19 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الرجال أصحاب المستوى المتوسط هم أكثر الفئات تفضيلاً للماكنات في البيت، في حين أن أصحاب المستوى الثانوي 21 منهم متزوجين بنساء عاملات، وأكثر من ضعف هذا العدد متزوجين بماكنات في البيت، بينما تتساوى هذه النسب عند أصحاب التعليم الجامعي، لتعود من جديد للانخفاض عند مستوى ما بعد التدرج. لذا نجد أن أصحاب التعليم الجامعي هم الأكثر تفضيلاً للزواج من النساء العاملات مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، ويمكن إرجاع ذلك لكون الجامعيين يفضلون الزواج من النساء العاملات من نفس المستوى التعليمي، خاصة حديثي العهد بالزواج لأسباب متعددة أهمها رفع مستواهم المعيشي، بالإضافة إلى ارتفاع عدد النساء العاملات، في السنوات الأخيرة وهذا بسبب زيادة عدد خريجات الجامعة واللواتي يفضلن العمل بدل المكوث في البيت، إضافة إلى تغير نظرة المجتمع للمرأة العاملة والتي أصبحت مصدر احترام وتباهي لأهلها والمحيطين بها عكس النظرة الفوقية السائدة في الماضي. كما أن خريجي الجامعات الحديثي العهد بالزواج هم من أصحاب الدخل المحدود والذين لا يملكون سكناً خاصاً، فالزواج بالمرأة العاملة يحدث توازناً ودعماً كبيراً لميزانية الأسرة.

الجدول رقم 53: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (20) حسب الجنس

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	المساواة بين المرأة والرجل		السؤال رقم (20) تبعا للجنس
					نعم	لا	
دال إحصائيا	0.002	9,183	1	268	118	150	ذكر
				203	118	85	أنثى
				471	236	235	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 20 والمتعلق بـ "المساواة بين المرأة والرجل" حسب متغير الجنس نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 9.18 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 20 تبعا لمتغير الجنس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وبالنظر إلى استجابات أفراد العينة على سؤال المساواة بين المرأة والرجل حسب الجنس ويغض النظر عن المستوى الدراسي، نجد أن النساء هن من يرين ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في حين أن النسبة الغالبة للرجال هم ضد المساواة بين المرأة والرجل.

الجدول رقم 54: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (20) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	المساواة بين المرأة والرجل		السؤال رقم (20) تبعا للمستوى
					نعم	لا	
غير دال إحصائيا	0.857	0,767	3	97	48	49	متوسط
				133	69	64	ثانوي
				132	68	64	جامعي
				109	51	58	ما بعد التدرج
				471	236	235	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 20 والمتعلق بـ "المساواة بين المرأة والرجل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (χ^2) والتي بلغت 0.76 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في

إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 20 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق عدم تأثير المستوى التعليمي على نظرة المبحوثين إلى المساواة بين المرأة والرجل، حيث أنه حتى عند المستويات التعليمية المرتفعة، نجد أن استجابات المبحوثين تفر بضرورة عدم المساواة بين المرأة والرجل. والملاحظ أن المساواة بين الجنسين في المجتمعات العربية هي نقطة خلاف دائم. حيث تصطدم قضية المساواة بموروثات ثقافية وصور نمطية وأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة. رغم أن الشريعة الإسلامية تخاطب كلا من الرجل والمرأة عن قدم المساواة حول التكاليف، فهي لا تفرق فيما بينهما من حيث التكاليف الدينية من صلاة وصوم وزكاة وحج وثواب وعقاب... كما أنها لا تفرق أيضا بينهما في طلب العلم. إلا أن هناك بعض المبحوثين رفضوا فكرة المساواة بين المرأة والرجل وأرجعوا ذلك إلى عدم وجود المساواة بين الجنسين في الميراث، وآخرون أرجعوا ذلك إلى ضرورة قوامه الرجل. ووجدنا في هذه الدراسة عدم اقتصار مشكلة المساواة بين الجنسين على عقلية الرجال، فالثقافة الذكورية تؤثر في المرأة كما تؤثر في الرجل. وقد كانت هناك إجابة للمبحوثات بعدم الموافقة على المساواة بين المرأة والرجل.

الجدول رقم 55: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (21) حسب الجنس

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	المشاركة في الأعمال التطوعية			السؤال رقم (21) تبعا للجنس
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	54,553	2	268	110	142	16	ذكر
				203	35	114	54	أنثى
				471	145	256	70	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 21 والمتعلق بـ "المشاركة في الأعمال التطوعية" حسب متغير الجنس نلاحظ أن هناك اختلافا، وهذا ما دلت عليه قيمة χ^2 والتي بلغت 54.55 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 21 تبعا لمتغير الجنس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونجد من خلال الجدول السابق عزوف السيدات عن قيامهن بالأعمال التطوعية مقارنة بالرجال، الذين يشاركون في الأعمال التطوعية، حيث كان من بين 268

رجل 16 فقط منهم لا يشاركون في الأعمال التطوعية. في حين أن 54 امرأة من بين 203 من النساء لا تشارك تماما في الأعمال التطوعية.

الجدول رقم 56: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (21) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	المشاركة في الأعمال التطوعية			السؤال رقم (21) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	32,911	6	97	45	40	12	متوسط
				133	35	89	9	ثانوي
				132	34	65	33	جامعي
				109	31	62	16	ما بعد التدرج
				471	145	256	70	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 21 والمتعلق بـ "المشاركة في الأعمال التطوعية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 32.91 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 21 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في هذا الجدول أن هناك اختلافاً في درجة المشاركة في الأعمال التطوعية لصالح أصحاب التعليم الثانوي يليها أصحاب التعليم المتوسط في حين أن هناك نقصاً في المشاركة في الأعمال التطوعية لدى فئة المستوى الجامعي وما بعد التدرج. في حين أنه من المفترض أن خريجي الجامعات هم أكثر الأفراد قياماً بالعملية التطوعية لأن مستواهم وثقافتهم ومهاراتهم والوعي الذي من المفترض أن يكون سائداً بينهم يؤهلهم أن يكونوا مورداً خصباً للتطوع، كونهم خضعوا للتكوين الجامعي الذي حضرهم للعمل. كل هذا كان من المفترض أن يدفع خريجي الجامعات إلى التطوع بما يتناسب ومؤهلاتهم، ويمكن إرجاع انخفاض نسبة التطوع إلى تراجع دور المرأة في العمل التطوعي، وذلك ما يبيّنه الجدول رقم 76، إضافة إلى إجماع الشباب على القيام بالأعمال التطوعية بسبب ضعف الوعي العام بقيمة التطوع المنظم وغياب ثقافة التطوع.

وفي دراسة قامت بها هناء حسني النابلسي حول دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية قدمت مجموعة من الطرق لتفعيل العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي منها (هناء النابلسي، 2010، ص.115):

- تنقية العملية التعليمية من الشوائب التي تعزز السلبية واللامبالاة وإيجاد أساليب وأنشطة تعليمية مهمتها تنمية روح التطوع؛
- إدخال المشاركة التطوعية في العملية التعليمية بوضعها مادة قائمة بذاتها مثل: التربية الوطنية والأنشطة الاجتماعية والفنية؛
- تخصيص جزء من تقييم الطالب لمشاركته في إحدى المشروعات التنموية في المجتمع المحلي؛
- إنشاء جمعيات تكون مهمتها وأهدافها مرتبطة بفئة الشباب بوضعهم فئة قائمة بذاتها مثل الأطفال والمسنين؛
- ربط عملية التعيين في الوظائف المتعلقة بالقطاعين العام والخاص بعملية التطوع، حيث يكون للشباب المتطوع أولوية بالتعيين بالمقارنة مع الشباب الذدى لم يشارك بأى عمل تطوعي.

الجدول رقم 57: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (22) حسب الجنس

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	التصويت في الإنتخابات			السؤال رقم (22) تبعا للجنس
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.040	6,417	2	268	147	75	46	ذكر
				203	113	40	50	أنثى
				471	260	115	96	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 22 والمتعلق بـ "التصويت في الإنتخابات" حسب متغير الجنس نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 6.41 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 22 تبعا لمتغير الجنس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في عينة الدراسة أن الرجال هم أكثر مشاركة في التصويت من النساء حيث 50 من النساء لا يقمن بالتصويت في حين أن 222 من مجموع 268 رجلا يقومون بالتصويت دائما أو أحيانا.

الجدول رقم 58: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (22) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	التصويت في الإنتخابات			السؤال رقم (22) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
غير دال إحصائيا	0.162	9,216	6	97	57	22	18	متوسط
				133	76	31	26	ثانوي
				132	71	26	35	جامعي
				109	56	36	17	ما بعد التدرج
				471	260	115	96	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 22 والمتعلق بـ "التصويت في الإنتخابات" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 9.21 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 22 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وتدلنا نتيجة هذا الجدول على عدم تأثير المستوى التعليمي في المشاركة في التصويت في الإنتخابات. لذا نستطيع أن نقول أن الجامعة لا تلعب دورا بارزا في ترسيخ ضرورة المشاركة الديمقراطية لدى خريجها.

المطلب الثالث: نتائج المحور الثاني (الصحة).

أولاً: الحالة الصحية

الجدول رقم 59: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (24) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	الحالة الصحية					السؤال رقم (24) تبعا للمستوى
					ممتازة	جيدة	حسنة	أشكو من بعض الأمراض	متدهورة	
غير دال إحصائيا	0.647	9,647	12	97	6	30	40	20	1	متوسط
				133	10	31	61	24	7	ثانوي
				132	7	38	55	28	4	جامعي
				109	10	37	41	19	2	ما بعد التدرج
				471	33	136	197	91	14	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 24 والمتعلق بـ "الحالة الصحية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 9.64 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 24 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ويمكن إرجاع عدم وجود الاختلاف في الحالة الصحية للمبحوثين كون الصحة الجيدة هي مطلب للجميع بغض النظر عن مستوياتهم الدراسية.

الجدول رقم 60: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (25) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	نوعية الأمراض		السؤال رقم (25) تبعاً للمستوى
					أمراض غير مزمنة	مزمنة	
غير دال إحصائياً	0.295	3,703	3	97	90	7	متوسط
				133	117	16	ثانوي
				132	116	16	جامعي
				109	102	7	ما بعد التدرج
				471	425	46	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 25 والمتعلق بـ "نوعية الأمراض" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 3.70 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 25 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ويمكن القول أن هذا السؤال هو تابع للسؤال السابق المتعلق بالحالة الصحية. ولا عجب أن نجد أيضاً عدم وجود فروق بين الأفراد في إصابتهم بالأمراض بناءً على مستوياتهم التعليمية.

الجدول رقم 61: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03) حسب الجنس

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	عدد الأولاد			السؤال رقم (03) تبعا للجنس	
					أكثر من خمسة	5-3	2-1		بدون أولاد
دال إحصائيا	0.000	26,998	3	268	35	142	83	8	ذكر
				203	7	89	88	19	أنثى
				471	42	231	171	27	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 03 والمتعلق بـ "عدد الأولاد" حسب متغير الجنس نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 26.99 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 03 تبعا لمتغير الجنس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وبما أن العينة التي تم اختيارها سواء بالنسبة للرجال أو النساء هي الفئة العاملة المتزوجة، لذا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد النساء اللواتي لديهن أكثر من خمسة أولاد سبعة نساء فقط، في حين أن هناك 35 مبحوثاً من بين 268 مبحوثاً عندهم أكثر من خمسة أولاد. ويمكن تفسير ذلك لكون المرأة العاملة لا تميل لإنجاب عدد كبير من الأولاد بسبب ظروف العمل، في حين أن الرجال يفضلون إنجاب أكثر من خمسة أطفال خصوصاً عند ارتباطهم بنساء مأكثات في البيت.

الجدول رقم 62: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	عدد الأولاد			السؤال رقم (03) تبعا للمستوى	
					أكثر من خمسة	5-3	2-1		بدون أولاد
دال إحصائيا	0.005	23,794	9	97	17	52	25	3	متوسط
				133	12	70	46	5	ثانوي
				132	6	56	60	10	جامعي
				109	7	53	40	9	ما بعد التدرج
				471	42	231	171	27	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 03 والمتعلق بـ "عدد الأولاد" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 23.79 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 03 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في الجدول السابق ميول أفراد العينة ككل لإنجاب من 3-5 أولاد، ولكن الأمر يختلف في فئات عدد الأولاد الأخرى، إذ نجد أن أعلى نسبة إنجاب الأولاد هي عند أصحاب المستوى المتوسط، تليها فئة التعليم الثانوي في حين أن هذا العدد يقل عند المبحوثين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي، وما بعد التدرج.

الجدول رقم 63: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04) حسب الجنس

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	السن عند الزواج				السؤال رقم (04) تبعا للجنس	
					أكثر من 40	36-40	31-35	26-30		20-25
دال إحصائياً	0.000	62,399	4	268	3	12	75	132	46	ذكر
				203	0	4	24	74	101	أنثى
				471	3	16	99	206	147	الإجمالي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 04 والمتعلق بـ "السن عند الزواج" حسب متغير الجنس نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 62.39 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 04 تبعاً لمتغير الجنس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وتعتبر نتيجة الجدول السابق نتيجة منطقية حيث أن النساء يتزوجن في سن أصغر من الرجال، فتقريباً نصف فئة النساء هن ممن تزوجن في سن ما بين 20-25 سنة، في حين أن أغلب فئة الرجال تزوجوا ما بين 26 و30 سنة.

الجدول رقم 64: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	السن عند الزواج					السؤال رقم (04) تبعا للمستوى
					أكثر من 40	36-40	31-35	26-30	20-25	
دال إحصائيا	0.022	23,754	12	97	1	3	12	40	41	متوسط
				133	1	6	26	61	39	ثانوي
				132	1	3	27	53	48	جامعي
				109	0	4	34	52	19	ما بعد التدرج
				471	3	16	99	206	147	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 04 والمتعلق بـ "السن عند الزواج" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 23.75 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 04 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في الجدول السابق أن سن الزواج الغالب لأصحاب المستوى المتوسط هو ما بين 25-30 سنة، ونفس الشيء بالنسبة لأصحاب المستوى الثانوي والجامعي، إلا أن الأمر يختلف عند أصحاب مستوى ما بعد التدرج حيث أن هناك 34 مبحوثاً، أي تقريبا ثلث المبحوثين هم ممن تزوجوا في سن ما بين 31-35 سنة، ويمكن إرجاع ذلك إلى تفضيل هذه الفئة إتمام الدراسة ثم التفكير بعد ذلك في الزواج.

ثانياً: الثقافة الصحية

الجدول رقم 65: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (30) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	مشاهدة البرامج المتعلقة بالصحة			السؤال رقم (30) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	29,636	6	97	35	38	24	متوسط
				133	60	61	12	ثانوي
				132	68	51	13	جامعي
				109	42	62	5	ما بعد التدرج
				471	205	212	54	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 30 والمتعلق بـ "مشاهدة البرامج المتعلقة بالصحة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة χ^2 والتي بلغت 29.63 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 30 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في الجدول السابق وبالتركيز على إجابة عدم مشاهدة البرامج الصحية نجد أن 24 مبحوثاً من بين أصحاب المستوى المتوسط لا يشاهدون تماماً البرامج المتعلقة بالصحة، ثم هناك تشابهاً في ردود أصحاب التعليم الثانوي والجامعي، إلا أنه من بين 109 مبحوثاً من أصحاب مستوى ما بعد التدرج هناك 5 فقط ممن لا يشاهدون البرامج المتعلقة بالصحة، ويمكن ربط نتيجة هذا السؤال مع السؤال المتعلق بنوعية البرامج المشاهدة عند أصحاب مستوى ما بعد التدرج في الجدول رقم 71، والتي كانت لصالح البرامج الثقافية والوثائقية والتي غالباً ما يتم التطرق فيها للمسائل المتعلقة بالصحة.

الجدول رقم 66: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (31) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	مطالعة الكتب والمجلات المتعلقة بالصحة			السؤال رقم (31) تبعاً للمستوى
					نعم	أحياناً	لا	
دال إحصائياً	0.000	46,928	6	97	11	29	57	متوسط
				133	38	55	40	ثانوي
				132	44	48	40	جامعي
				109	25	62	22	ما بعد التدرج
				471	118	194	159	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 31 والمتعلق بـ "مطالعة الكتب والمجلات المتعلقة بالصحة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة χ^2 والتي بلغت 46.92 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 31 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نجد من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة عند أصحاب المستوى المتوسط هم ممن لا يطالعون الكتب والمجلات الصحية، وهذا راجع لكونهم لا يطالعون تماماً أو لعدم وجود اهتمام لديهم بإثراء ثقافتهم الصحية، في حين أن أصحاب المستوى الثانوي أغلبهم يطالعون أحياناً هذه النوعية من الكتب، وبالنظر إلى أصحاب المستوى الجامعي فقد

انقسموا تقريبا بالتساوي إلى عدم المطالعة والمطالعة أحيانا للكتب والمجلات المتعلقة بالصحة. أما فيما يتعلق بمستوى ما بعد التدرج فإن أغلبهم يطالع هذا النوع من الكتب والمجلات بصفة مستمرة أو أحيانا.

الجدول رقم 67: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (56) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مدى الاهتمام بالصحة الإيجابية لدى النساء		السؤال رقم (56) تبعا للمستوى
					نعم	لا	
غير دال إحصائيا	0.828	0,889	3	31	27	4	متوسط
				53	45	8	ثانوي
				84	68	16	جامعي
				35	30	5	ما بعد التدرج
				203	170	33	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 56 والمتعلق بـ "الاهتمام بالصحة الإيجابية لدى النساء" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 0.88 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 56 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ويمكن إيعاز هذه النتيجة لكون أي مرأة مهما كان مستواها الدراسي تهتم بصحتها الإيجابية خاصة مع تطور الوضع الصحي في الجزائر وإجبار الحوامل على زيارة الطبيب ولو مرة واحدة أثناء الحمل، كما أن صاحبات المستوى المتوسط هن من فئة المتعلمات إضافة إلى أنهن عاملات، وهذا ما يمنحهن وعياً أكثر بالحفاظ على صحتهن. وبالنظر إلى عدد النساء اللواتي لا يهتمن بصحتهن الإيجابية نجد أن بعضهن من المستوى الجامعي، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين التعليم الجامعي واهتمام المرأة بصحتها الإيجابية.

الجدول رقم 68: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (57) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مصادر المعلومات عن الصحة الإيجابية				السؤال رقم (57) تبعاً للمستوى
					مصادر أخرى	القريبات والصديقات	وسائل الإعلام المختلفة	الطبيب (ة)	
غير دال إحصائياً	0.103	14,592	9	27	0	5	5	17	متوسط
				45	3	1	12	29	ثانوي
				68	2	4	23	39	جامعي
				30	2	0	9	19	ما بعد التدرج
				170	7	10	49	104	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 57 والمتعلق بـ "مصادر المعلومات عن الصحة الإيجابية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 14.59 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 57 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونجد أن غالبية المبحوثات على اختلاف مستوياتهن الدراسية يفضلن الطبيبة كمصدر للمعلومات عن الصحة الإيجابية، كما أنهن اتفقن على مصدر ثاني للمعلومات وهو وسائل الإعلام المختلفة. كما استبعدن الصديقات والقريبات ومصادر أخرى للمعلومات من أجل الحفاظ على صحتهن الإيجابية وهذا يدل على الوعي الصحي للعينة المبحوثة. ومن هنا نجد أن هذه النتائج مطابقة للنتائج المتعلقة بمدى الاهتمام بالصحة الإيجابية، ونلاحظ أن نتائج الدراسة الميدانية جاءت لتتوافق مع إحصائيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والتي وجدت أنه في سنة 2013، 93% من الجزائريات قمن باستشارة الطبيب، كما أن نسبة الولادة في بيئة مناسبة ارتفع من 23% سنة 2000، إلى 86.5% سنة 2013.

ثالثاً: السلوك الصحي

الجدول رقم 69: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (27) حسب المستوى الدراسي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	زيارة الطبيب في حالة الإصابة بالمرض			السؤال رقم (27) تبعا للمستوى
					بانتظام	أحيانا	لا	
غير دال إحصائياً	0.127	9,950	6	97	23	60	14	متوسط
				133	32	90	11	ثانوي
				132	34	81	17	جامعي
				109	34	71	4	ما بعد التدرج
				471	123	302	46	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 27 والمتعلق بـ "زيارة الطبيب في حالة الإصابة بالمرض" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 9.95 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 27 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ من خلال نتائج الجدول السابق اتفاق الباحثين على اختلاف مستوياتهم الدراسية على زيارة الطبيب في بعض الأحيان وهنا يظهر لنا جليا عدم تأثير المستوى التعليمي على السلوك الصحي للأفراد.

الجدول رقم 70: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (28) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	إجراء تحاليل السلامة الصحية			السؤال رقم (28) تبعا للمستوى
					دائما	أحيانا	لا	
دال إحصائياً	0.022	14,757	6	97	16	38	43	متوسط
				133	25	73	35	ثانوي
				132	28	52	52	جامعي
				109	21	59	29	ما بعد التدرج
				471	90	222	159	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 28 والمتعلق بـ "إجراء تحاليل السلامة الصحية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 14.75 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 28 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن تقريباً نصف فئة التعليم المتوسط لا يطلبون من طبيبيهم إجراء تحاليل السلامة الصحية، في حين أن غالبية الفئات الأخرى يطلبون أحياناً من طبيبيهم إجراء تحاليل السلامة الصحية.

الجدول رقم 71: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (29) حسب المستوى الدراسي

السؤال رقم (29) تبعاً للمستوى	زيارة طبيب الأسنان			المجموع	درجة الحرية	Chi-Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا	أحياناً	بانتظام					
متوسط	26	58	13	97	6	3,415	0.755	غير دال إحصائياً
ثانوي	27	92	14	133				
جامعي	27	93	12	132				
ما بعد التدرج	25	72	12	109				
الإجمالي	105	315	51	471				

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 29 والمتعلق بـ "زيارة طبيب الأسنان" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 3.41 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 29 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وهذا الجدول يوضح لنا عدم تأثير المستوى التعليمي على السلوك الصحي للمبجوثين بخصوص زيارتهم لطبيب الأسنان، حيث أن الإجابات كانت متشابهة، فغالبية المبجوثين يزورون طبيب الأسنان أحياناً وليس بانتظام.

الجدول رقم 72: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (54) حسب للمستوى الدراسي

السؤال رقم (54) تبعا للمستوى	تنظيم النسل عند النساء		المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا	نعم					
متوسط	5	26	31	3	5,770	0.123	غير دال إحصائيا
ثانوي	15	38	53				
جامعي	24	60	84				
ما بعد التدرج	15	20	35				
الإجمالي	59	144	203				

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 54 والمتعلق بـ "تنظيم النسل عند النساء" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (ك²) والتي بلغت 5.77 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 54 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق تشابه إجابات المبحوثات حيث أن غالبيةن يسعين لتنظيم النسل، وهذا لكون هذه الفئة ورغم اختلاف مستوياتهن الدراسية، إلا أنهن من فئة العاملات وهذه الفئة غالبا ما تسعى لتنظيم النسل تبعا لظروف العمل.

الجدول رقم 73: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (55) حسب للمستوى الدراسي

السؤال رقم (55) تبعا للمستوى	نوعية موانع الحمل عند النساء		المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	تقليدية	حديثة					
متوسط	6	20	26	3	1,672	0.643	غير دال إحصائيا
ثانوي	5	33	38				
جامعي	14	46	60				
ما بعد التدرج	4	16	20				
الإجمالي	29	115	144				

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 55 والمتعلق بـ "نوعية موانع الحمل عند النساء" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (χ^2) والتي بلغت 1.67 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 55 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وقد وجدنا في الفصل السابق عند دراستنا لمعدل انتشار وسائل منع الحمل أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى 61.4% سنة 2006، مقارنة بـ 50.9% سنة 1992. وأن من بين وسائل منع الحمل المستعملة، 52% وسائل منع حمل عصرية.

الجدول رقم 74: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (58) حسب المستوى الدراسي

السؤال رقم (58) تبعاً للمستوى	أوزان الأولاد عند النساء			المجموع	درجة الحرية	Chi-Square	مستوى الدلالة	القرار
	طبيعية	طفل واحد دون الوزن الطبيعي	أكثر من طفل دون الوزن الطبيعي					
متوسط	19	7	4	30	6	21,860	0.001	دال إحصائياً
ثانوي	38	8	3	49				
جامعي	73	3	2	78				
ما بعد التدرج	29	0	1	30				
الإجمالي	159	18	10	187				

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 58 والمتعلق بـ "أوزان الأولاد للنساء" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 21.86 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 58 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود اختلاف في أوزان الأولاد عند المبحوثات بناء على مستوياتهن الدراسية حيث أن غالبية المبحوثات ذوات التعليم الجامعي رزقن أولاداً بأوزان طبيعية، على خلاف صاحبات المستوى المتوسط والثانوي واللواتي منهن من رزقن على الأقل بطفل دون الوزن الطبيعي، ويمكن إرجاع ذلك إلى اهتمام الجامعات أكثر بنظامهن الغذائي، وكذلك الظروف المعيشية الملائمة لهذه الفئة، حيث وجدنا أن غالبية النساء صاحبات المستوى المتوسط والثانوي هن من أصحاب الدخل الضعيف، وهذا ما سيظهر لنا عند الحديث عن محور الدخل.

الجدول رقم 75: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (37) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	التدخين			السؤال رقم (37) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.009	17,099	6	66	19	6	41	متوسط
				80	14	5	61	ثانوي
				48	6	5	37	جامعي
				74	4	4	66	ما بعد التدرج
				268	43	20	205	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 37 والمتعلق بـ "التدخين"، حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دللت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 17.09 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 37 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفئة الأكثر تدخيناً هي فئة التعليم المتوسط حيث من بين 66 مبحوثاً هناك 25 مبحوثاً إما مدخناً بصفة دائمة أو في بعض الأحيان، تليها فئة التعليم الثانوي والجامعي بنسب متقاربة، إلا أن فئة مستوى ما بعد التدرج هي الفئة الأقل تدخيناً، فمن بين 74 مبحوثاً 4 فقط منهم مدخين، و4 آخرين يدخنون أحيانا، ويظهر هنا جلياً أثر التعليم الجامعي في السلوك الصحي للأفراد من خلال ابتعادهم عن التدخين المضر بالصحة، ولا يمكن تعميم نتيجة هذا السؤال على فئة الجامعيين في الوقت الحالي، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المدخنين بين الطلبة الجامعيين، وداخل الحرم الجامعي رغم تعليمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمنع التدخين.

الجدول رقم 76: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (38) حسب للمستوى الدراسي

القرار	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	عدد العلب التي يتم تدخينها بالنسبة لفئة المدخنين			السؤال رقم (38) تبعا للمستوى
				أقل من علبة	علبة	أكثر من علبة	
غير دال إحصائيا	8.8	6	25	1	7	17	متوسط
			19	4	8	7	ثانوي
			11	3	4	4	جامعي
			8	0	3	5	ما بعد التدرج
			63	8	22	33	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 38 والمتعلق بـ "عدد العلب التي يتم تدخينها يوميا بالنسبة لفئة المدخنين" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 8.8 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 38 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وقد تم طرح هذا السؤال لمعرفة نسبة الإدمان على التدخين تبعا للمستوى الدراسي، حيث أن المدخنين لأكثر من علبة في اليوم هم أكثر إهمالا لصحتهم مقارنة بمن يدخن أقل من علبة في اليوم، وقد وجدنا أن أكثر المبحوثين يدخنون أقل من علبة مهما كان مستواهم الدراسي.

الجدول رقم 77: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (39) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	فترة بداية التدخين عند المدخنين والمدخنين سابقا				السؤال رقم (39) تبعا للمستوى
					كهولة	شباب	مراهقة	طفولة	
دال إحصائيا	0.05	18.2	9	39	0	4	25	10	متوسط
				40	0	8	29	3	ثانوي
				16	1	6	6	3	جامعي
				12	0	4	7	1	ما بعد التدرج
				107	1	22	67	17	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 39 والمتعلق بـ "فترة بداية التدخين عند المدخنين والمدخنين سابقاً" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 18.20 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 39 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين أصحاب المستوى المتوسط هم من بدأوا التدخين في مرحلة مبكرة، فأكثر من نصف هذه الفئة بدأت التدخين في سن الطفولة أو المراهقة، بينما أغلبية فئة المدخنين في المستوى الثانوي بدأوا التدخين في سن المراهقة، في حين نجد أن فئة الجامعيين بدأوا التدخين في فترة المراهقة أو الشباب.

الجدول رقم 78: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (40) حسب المستوى الدراسي

السؤال رقم (40) تبعاً للمستوى	أسباب الإقلاع عن التدخين عند المدخنين سابقاً			المجموع	درجة الحرية	Chi-Square	مستوى الدلالة	القرار
	دينية	صحية	مختلفة					
متوسط	2	5	7	14	6	35.92	0.01	دال إحصائياً
ثانوي	2	8	11	21				
جامعي	0	3	2	5				
ما بعد التدرج	1	1	2	4				
الإجمالي	5	17	22	44				

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 40 والمتعلق بـ "أسباب الإقلاع عن التدخين عند المدخنين سابقاً" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 35.92 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 40 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وبالتركيز على استجابات المبحوثين المدخنين سابقاً عن أسباب الإقلاع كان هناك اتفاقاً على الأسباب المختلفة ولم يتم التركيز على الأسباب الصحية لأي فئة من الفئات المختلفة.

رابعاً: ممارسة أنماط العيش المستدام

الجدول رقم 79: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (26) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مدى ممارسة الرياضة			السؤال رقم (26) تبعا للمستوى
					بانتظام	أحيانا	لا	
دال إحصائياً	0.000	30,346	6	97	4	34	59	متوسط
				133	19	68	46	ثانوي
				132	12	52	68	جامعي
				109	14	63	32	ما بعد التدرج
				471	49	217	205	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 26 والمتعلق بـ "مدى ممارسة الرياضة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة χ^2 والتي بلغت 30.34 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 26 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونجد من خلال نتائج الجدول السابق أن أكبر فئة لا تمارس الرياضة هي فئة التعليم المتوسط، حيث 4 فقط من بين 97 مبحوثاً هم ممن يمارسون الرياضة بانتظام، في حين غالبيتهم العظمى لا يمارسون الرياضة تماماً، بينما نجد أن أكثر من نصف فئة المستوى التعليمي الثانوي يمارسون الرياضة أحيانا. ثم يليها أصحاب المستوى الجامعي، ونجد أكثر فئة ممارسة للرياضة هم أصحاب مستوى ما بعد التدرج، فتلتهم فقط لا يمارسون الرياضة، والتلثين الباقين إما يمارسونها أحيانا، أو يمارسونها بانتظام.

الجدول رقم 80: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (32) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	قراءة تاريخ صلاحية المنتجات			السؤال رقم (32) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	56,953	6	97	52	25	20	متوسط
				133	105	22	6	ثانوي
				132	110	19	3	جامعي
				109	96	12	1	ما بعد التدرج
				471	363	78	30	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 32 والمتعلق بـ "قراءة تاريخ صلاحية المنتجات" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 56.95 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 32 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكيد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أثر المستوى التعليمي في ممارسة أنماط العيش المستدام، حيث نجد أن 45 مبحوثاً من أصحاب المستوى المتوسط لا يقرأون دائماً تاريخ صلاحية المنتجات التي يفتنونها، في حين أن هذا العدد يتضاءل مع الارتفاع في المستوى التعليمي حتى نجد أن مبحوثاً فقط من بين 109 مبحوثين من أصحاب مستوى ما بعد التدرج، لا يقرأ تاريخ صلاحية المنتجات التي يفتنونها.

الجدول رقم 81: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (33) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	اتباع نظام غذائي			السؤال رقم (33) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	32,154	6	97	22	28	47	متوسط
				133	33	61	39	ثانوي
				132	46	48	38	جامعي
				109	42	51	16	ما بعد التدرج
				471	143	188	140	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 33 والمتعلق بـ "اتباع نظام غذائي" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 32.15 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 33 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أثر المستوى التعليمي على النمط الغذائي للمبحوثين، فبالنسبة لأصحاب المستوى التعليمي المتوسط، نجد أن غالبيتهم لا يتبعون نظاماً غذائياً للحفاظ على صحتهم، بينما ما تبقى منهم إما يتبعونه أحياناً أو لا يتبعونه تماماً، في حين أن أصحاب المستوى التعليمي الثانوي نصفهم تقريباً يتبعون أحياناً نظاماً غذائياً للحفاظ على صحتهم. بينما عند أصحاب المستوى التعليمي الجامعي بفتيته نجد أن غالبيتهم هم ممن يتبعون نظاماً غذائياً بانتظام أو أحياناً.

الجدول رقم 82: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (34) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	قراءة المعلومات الموجودة على المنتجات			السؤال رقم (34) تبعاً للمستوى
					نعم	أحياناً	لا	
دال إحصائياً	0.000	39,853	6	97	47	28	22	متوسط
				133	83	39	11	ثانوي
				132	92	35	5	جامعي
				109	76	32	1	ما بعد التدرج
				471	298	134	39	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 34 والمتعلق بـ "قراءة المعلومات الموجودة على المنتجات" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 39.85 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 34 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أصحاب مستوى ما بعد التدرج هم الأكثر اهتماماً بقراءة المعلومات الموجودة على المنتجات التي يفتنونها، يليهم أصحاب المستوى الجامعي، فالثانوي. ثم نجد أن الفئة الأقل اهتماماً بمعرفة المعلومات الموجودة على المنتجات المقتناة هي فئة التعليم المتوسط.

الجدول رقم 83: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (35) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	قراءة النشرة المرفقة للأدوية			السؤال رقم (35) تبعا للمستوى
					نعم	أحيانا	لا	
دال إحصائيا	0.000	38,808	6	97	63	16	18	متوسط
				133	107	20	6	ثانوي
				132	113	16	3	جامعي
				109	94	14	1	ما بعد التدرج
				471	377	66	28	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 35 والمتعلق بـ "قراءة النشرة المرفقة للأدوية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 38.80 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 35 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. حيث نجد أن الاهتمام بقراءة النشرة المرفقة يزيد بزيادة المستوى التعليمي، حيث أن مبحثاً واحداً فقط من فئة مستوى ما بعد التدرج، وثلاث مبحثين من فئة التعليم الجامعي هم ممن لا يقرأون النشرة المرفقة للأدوية.

الجدول رقم 84: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (23) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مدى الاهتمام بالبيئة			السؤال رقم (23) تبعا للمستوى
					دائم الاهتمام	قليلا	لا أهتم	
غير دال إحصائيا	0.113	10,286	6	97	63	29	5	متوسط
				133	94	37	2	ثانوي
				132	90	40	2	جامعي
				109	83	20	6	ما بعد التدرج
				471	330	126	15	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 23 والمتعلق بـ "مدى الاهتمام بالبيئة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي

بلغت 10.28 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 23 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. والملاحظ في هذا الجدول عدم تأثير المستوى التعليمي الجامعي على الاهتمام بالبيئة، حيث أنه من بين المبحوثين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي وما بعد التدرج، هم ممن ليس لديهم اهتمام بالبيئة ومن هنا نجد أن الجامعة لم تقم بنشر الوعي البيئي لدى خريجها.

المطلب الرابع: نتائج المحور الثالث (الدخل).

أولاً: الحالة المادية والرفاه

الجدول رقم 85: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (42) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	الدخل الشهري							السؤال رقم (42) تبعا للمستوى
					أقل من 10000	11000 من 20000	21000 من 30000	31000 من 40000	41000 من 50000	51000 من 60000	أكثر من 61000	
دال إحصائياً	0.000	378,214	18	66	1	1	5	10	25	43	12	متوسط
				80	4	10	12	20	50	28	9	ثانوي
				48	7	17	19	43	24	20	2	جامعي
				74	84	6	8	8	3	0	0	ما بعد التدرج
				268	96	34	44	81	102	91	23	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 42 والمتعلق بـ "الدخل الشهري" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 378.21 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 42 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول تفاوتاً واضحاً في الأجر حسب الفئات التعليمية المختلفة، فالأجر الأكثر تكراراً بالنسبة لفئة التعليم المتوسط هو ما بين 11000 دج و20000 دج، بينما عند أصحاب التعليم الثانوي نجد الأجر الأكثر تكراراً هو ما بين 21000 دج و30000 دج، بينما فئة التعليم الجامعي الأجر الأكثر تكراراً هو ما بين 31000 دج و40000 دج، وأخيراً نجد أن أعلى أجر هو لصالح فئة ما بعد التدرج حيث أن الأجر الأكثر تكراراً هو الأكثر من 61000 دج. ولا يمكن تعميم نتائج هذا الجدول لعدة أسباب أهمها أن هناك فئة التجار والعمال الأحرار والذين

يعتبرون من أصحاب المداخل المرتفعة مقارنة بفئة ما بعد التدرج، إلا أن هذه الفئة لم تصرح بالدخل الشهري الحقيقي لها، فبعض العمال غير الأجراء وكذا التجار صرحوا بأن مدخولهم الشهري أقل من 10000 دج أي اختيار أقل دخل مقترح، وهذا لعدم رغبتهم في التصريح بالدخل الشهري الحقيقي لهم.

الجدول رقم 86: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (43) حسب للمستوى الدراسي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 43 والمتعلق بـ

السؤال رقم (43) تبعا للمستوى	كفاية الدخل		المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا	نعم					
متوسط	81	16	97	3	40,298	0.000	دال إحصائيا
ثانوي	106	27	133				
جامعي	91	41	132				
ما بعد التدرج	52	57	109				
الإجمالي	330	141	471				

"مدى كفاية الدخل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافا، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 40.29 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 43 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن الغالبية العظمى لأصحاب مستوى التعليم المتوسط يرون أن دخلهم غير كاف، يليهم أصحاب المستوى التعليمي الثانوي، يليهم أصحاب المستوى التعليمي الجامعي، وفي الأخير فإن أكثر من نصف المبحوثين تقريبا من أصحاب مستوى ما بعد التدرج هم ممن يرون أن دخلهم كاف. ويمكن تفسير نتيجة هذا الجدول بالجدول رقم 106 والمتعلق بالدخل الشهري، حيث نجد فعلا أن الفئة الأقل دخلا هي فئة التعليم المتوسط، تليها فئة التعليم الثانوي فالجامعي، وأخيرا فئة ما بعد التدرج.

الجدول رقم 87: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (36) حسب المستوى الدراسي

السؤال رقم (36) تبعا للمستوى	نوعية الجهد المبذول في العمل			المجموع	درجة الحرية	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	بدني	فكري	الاثنين معا					
متوسط	27	8	62	97	6	81,659	0.000	دال
ثانوي	16	32	85	133				

إحصائيا				132	92	37	3	جامعي
				109	56	52	1	ما بعد التدرج
				471	295	129	47	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 36 والمتعلق بـ "نوعية الجهد المبذول في العمل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 81.65 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 36 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكيد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية من يتطلب عملهم جهداً بدنياً هم من أصحاب المستوى المتوسط أو الثانوي، وتتناقص هذه النسبة عند المستوى الجامعي ومستوى ما بعد التدرج.

الجدول رقم 88: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (44) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	السعي لتحسين الدخل		السؤال رقم (44) تبعاً للمستوى
					نعم	لا	
دال إحصائياً	0.003	13,910	3	97	83	14	متوسط
				133	116	17	ثانوي
				132	93	39	جامعي
				109	87	22	ما بعد التدرج
				471	379	92	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 44 والمتعلق بـ "مدى السعي لتحسين الدخل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 13.91 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 44 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكيد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. من خلال الجدول السابق نجد أن أكثر فئة تسعى لتحسين دخلها هي فئة التعليم المتوسط تليها فئة التعليم الثانوي، في حين نجد أن أكثر من ثلث المستوى الجامعي لا يسعون لتحسين دخلهم، ويمكن إرجاع ذلك إلى استقرار هذه الفئة في الوظيفة وكذا

حصولهم على دخل مناسب مقارنة بالفئة الأولى والثانية، بينما نجد فقط ربع فئة مستوى ما بعد التدرج لا يسعون لتحسين دخلهم.

الجدول رقم 89: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (51) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	في حالة التوفر على مبلغ مالي هام				السؤال رقم (51) تبعا للمستوى
					إتشاء مشروع اقتصادي	الاتجار به	حيازة أصول	وضعه في البنك	
دال إحصائيا	0.001	27,438	9	97	19	32	29	17	متوسط
				133	39	22	36	36	ثانوي
				132	36	21	27	48	جامعي
				109	27	13	36	33	ما بعد التدرج
				471	121	88	128	134	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 51 والمتعلق بـ "حالة توفر مبلغ مالي هام" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 27.43 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 51 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ونلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق تباين ردود المبحوثين بخصوص استغلال المبلغ المالي الهام وقد تم طرح هذا السؤال لمعرفة مدى توجه المبحوثين لإنشاء مشاريع اقتصادية خاصة، تخلق الثروة وفرص عمل جديدة، إلا أننا لاحظنا أن الفئة الأكثر ميلاً لإنشاء مشاريع اقتصادية هي فئة التعليم الثانوي، وهذه النتيجة جاءت متناسبة والإحصائيات المتعلقة بالتوجه إلى المقاولاتية حسب المستوى الدراسي للديوان الوطني للإحصاء. بينما نجد أغلبية فئة التعليم المتوسط يفضلون التجارة، في حين أن فئة التعليم الجامعي يفضلون وضع هذا المبلغ في البنك، وأخيراً فإن فئة ما بعد التدرج يفضلون حيازة أصول. وقد تطرقنا سابقاً إلى أهمية العمل المقاولاتي في خلق مناصب شغل وتوفير مزايا مادية ومعنوية، لذا ينبغي على الجامعة تكريس أهمية إنشاء مشاريع فردية لدى طلابها من خلال التعليم المقاولاتي. ففي دراسة لـ (الجودي محمد علي، 2015)، حول تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي والتي قام من خلالها بدراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة الذين استفادوا من تعليم مقاولاتي، توصل إلى أن التعليم المقاولاتي يعدل أنماط التفكير التقليدي للطلبة بالبحث عن وظائف، وينمي طموحهم بأن يكونوا مستثمرين وخالقين لمناصب شغل، بدل أن يكونوا طالبين له. وبالتالي اعتبر أن إدراج التعليم المقاولاتي ونشر ثقافته له نتائج ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية المستدامة. حيث وجد أن

هناك علاقة ارتباط قوية بين مختلف محاور التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية. وأوصى بعدم الاكتفاء بفتح مسارات تكوينية في المقاولاتية على مستوى قسم واحد من الأقسام، بل تعميم ذلك مع جميع الكليات والتخصصات في الجامعة. أو على الأقل إدراج مقرر مقياس أو مقياسين في المقاولاتية في كل تخصص. إضافة إلى العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم.

الجدول رقم 90: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (41) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	الرضا العام على الحياة			السؤال رقم (41) تبعا للمستوى
					كثيرا	أحيانا	نادرا	
دال إحصائيا	0.018	15,366	6	97	30	45	22	متوسط
				133	48	71	14	ثانوي
				132	47	69	16	جامعي
				109	46	57	6	ما بعد التدرج
				471	171	242	58	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 41 والمتعلق بـ "الرضا العام على الحياة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافا، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 15.36 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 41 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق وبالتركيز على الشعور بالرضا العام على الحياة، نجد أن أكثر فئة نادرا ما تشعر بالرضا العام على الحياة هي فئة التعليم المتوسط، تليها فئة التعليم الثانوي، فالجامعي، في حين نجد أن 6 مبحوثين فقط من بين 109 مبحوثا من فئة مستوى ما بعد التدرج هم نادرا ما يشعرون بالرضا العام على الحياة. يشعر الفرد غالبا بالرضا العام على الحياة إذا كان يتمتع بصحة جيدة ودخل مناسب وكذا وصوله إلى مستوى تعليمي عال يوفر له منصب عمل جيد ومكانة مهمة في المجتمع، فتحقيق الفرد لإنجازات مهمة في الحياة، تشعره بالرضا على النفس وبالتالي الرضا على الحياة التي يعيشها، لذا نجد أغلب أصحاب المستوى المتوسط وحتى الثانوي لا يشعرون بالرضا على النفس خاصة إذا كانوا من أصحاب المدخول الضعيف، وعدم إمكانهم الحصول على فرص ترقية في عملهم مقارنة بأصحاب المستوى التعليمي الجامعي وما بعد التدرج والذي نجدهم أوفر حظا، لذا نجد أغلبهم لا يشعرون بالرضا العام على الحياة وهذا بمقارنتهم بالفئات الأفضل تعليما.

ثانيا: البطالة

الجدول رقم 91: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (46) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مشاكل البحث عن عمل			السؤال رقم (46) تبعا للمستوى
					نعم	قليلا	لا	
غير دال إحصائيا	0.161	9,231	6	97	45	24	28	متوسط
				133	49	41	43	ثانوي
				132	57	37	38	جامعي
				109	32	43	34	ما بعد التدرج
				471	183	145	143	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 46 والمتعلق بـ "مشاكل البحث عن عمل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (ك²) والتي بلغت 15.36 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 46 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. إن عدم وجود فروق في مشاكل البحث عن العمل عند المستويات التعليمية المختلفة، يدل على عدم وجود فرص أكبر للحصول على عمل لفئة التعليم الجامعي مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى لتفشي ظاهرة البطالة.

الجدول رقم 92: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (47) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	مدة فترة البطالة				السؤال رقم (47) تبعا للمستوى
					أكثر من سنتين	سنتين	سنة	توظيف مباشر	
غير دال إحصائيا	0.119	14,093	9	97	49	10	9	29	متوسط
				133	51	14	23	45	ثانوي
				132	56	19	17	40	جامعي
				109	32	12	22	43	ما بعد التدرج
				471	188	55	71	157	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 47 والمتعلق بـ "مدة فترة البطالة" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 14.09 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 47 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ أن نتائج الجدول السابق جاءت لتؤكد نتائج الجدول رقم 112، والذي يبين تعرض جميع أفراد العينة المدروسة لمشاكل البحث عن عمل، لذا نجد من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق كبيرة بين أجوبة المبحوثين، والذين في غالبيتهم بقوا أكثر من سنتين قبل حصولهم على عمل.

الجدول رقم 93: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (45) حسب المستوى الدراسي

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

السؤال رقم (45) تبعاً للمستوى	العمل يتطلب التخصص أو المستوى الدراسي		درجة الحرية	المجموع	Chi- Square	مستوى الدلالة	القرار
	لا	نعم					
متوسط	82	15	3	97	128,045	0.000	دال إحصائياً
ثانوي	60	73		133			
جامعي	44	88		132			
ما بعد التدرج	9	100		109			
الإجمالي	195	276		471			

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 45 والمتعلق بـ "التخصص أو المستوى الدراسي" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 128.04 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 45 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ أن الفئة الجامعية وخاصة فئة ما بعد التدرج هي الأكثر حظاً في ممارسة العمل وفقاً لتخصصهم، تليها فئة الجامعيين ثم فئة التعليم الثانوي، في حين نجد أن فئة التعليم المتوسط تمثل الغالبية العظمى من حيث أن العمل الذي يزاولونه لا يتطلب مستواهم الدراسي.

ثالثاً: الحالة المهنية

الجدول رقم 94: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (48) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	تلقي الترقية		السؤال رقم (48) تبعاً للمستوى
					نعم	لا	
دال إحصائياً	0.01	65.28	3	97	27	70	متوسط
				133	75	58	ثانوي
				132	69	63	جامعي
				109	91	18	ما بعد التدرج
				471	262	209	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 48 والمتعلق بـ "تلقي الترقية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (χ^2) والتي بلغت 65.28 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 48 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكثر الأشخاص الذين تلقوا ترقية هم فئة مستوى ما بعد التدرج يليهم فئة التعليم الجامعي، في حين أن أكثر من نصف فئة المستوى الثانوي هم ممن تلقوا ترفقيات، وأخيراً فإن 15 مبحوثاً فقط من بين 82 هم ممن تلقوا ترفقيات.

الجدول رقم 95: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (49) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi- Square	درجة الحرية	المجموع	عدد الترفقيات					السؤال رقم (49) تبعاً للمستوى
					أكثر من 3	2	1	لا تلقى	لا تلقى	
دال إحصائياً	0.05	17.112	9	27	2	4	9	12	متوسط	
				75	7	13	16	39	ثانوي	
				69	7	6	16	40	جامعي	
				91	17	22	22	30	ما بعد التدرج	
				262	33	45	63	121	الإجمالي	

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 49 والمتعلق بـ "عدد الترقيات" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 17.112 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 49 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكثر الفئات تلقياً للترقية تبعاً لعدد المرات، هي فئة التعليم الجامعي وما بعد التدرج.

الجدول رقم 96: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (50) حسب للمستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	مدى الاهتمام بالبرامج التدرجيمية			السؤال رقم (50) تبعاً للمستوى
					أهم دائماً	حسب نوعية البرامج	لا أهم	
دال إحصائياً	0.01	59.64	6	83	19	31	33	متوسط
				124	34	73	17	ثانوي
				132	42	74	16	جامعي
				109	36	66	7	ما بعد التدرج
				448	131	244	73	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 50 والمتعلق بـ "مدى الاهتمام بالبرامج التدرجيمية" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 59.64 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 50 تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن فئة التعليم المتوسط هم أقل المبحوثين اهتماماً بالبرامج التدرجيمية في حين أن أعلى نسبة هي فئة التعليم الجامعي تليها فئة مستوى ما بعد التدرج.

الجدول رقم 97: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (52) حسب المستوى الدراسي

القرار	مستوى الدلالة	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	صعوبات فهم طبيعة العمل			السؤال رقم (52) تبعا للمستوى
					نعم	قليلا	لا	
دال إحصائيا	0.000	66,810	6	97	28	33	36	متوسط
				133	18	65	50	ثانوي
				132	13	40	79	جامعي
				109	6	18	85	ما بعد التدرج
				471	65	156	250	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 52 والمتعلق بـ "صعوبات فهم طبيعة العمل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، وهذا ما دلت عليه قيمة (كا²) والتي بلغت 66.81 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 52 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض نسبة من وجدوا صعوبات في فهم طبيعة عملهم مع ارتفاع المستوى التعليمي للفئة المبحوثة.

الجدول رقم 98: إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (53) حسب للمستوى الدراسي

القرار	Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	رضا رئيس العمل			السؤال رقم (53) تبعا للمستوى
				نعم	أحيانا	لا	
غير دال إحصائيا	5.772	6	83	34	40	9	متوسط
			124	63	56	5	ثانوي
			132	63	61	8	جامعي
			109	57	44	8	ما بعد التدرج
			448	217	201	30	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 53 والمتعلق بـ "رضا رئيس العمل" حسب متغير المستوى الدراسي نلاحظ أن هناك اختلافاً، إلا أن قيمة (كا²) والتي بلغت 5.772 هي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا معناه أنه لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 53 تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ونسبة التأكد من هذه النتيجة

هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. ولكن ورغم عدم وجود اختلافات واضحة في إجابة المبحوثين والذين من الواضح أنهم يسعون لتحسين علاقاتهم في العمل، خاصة مع رؤسائهم، إلا أننا نلاحظ أن أعلى نسبة في فئة التعليم المتوسط والتي تمثل نصف هذه الفئة هم ممن ينالون أحيانا رضا رئيسهم في العمل، وليس دائما. في حين نجد أعلى نسبة في فئة التعليم الثانوي والجامعي وما بعد التدرج هم دائما ممن يسعون لتحسين علاقاتهم في العمل.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الثاني الموجه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة

المطلب الأول: وصف بيانات العينة

الجدول رقم 99: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
70%	92	ذكر
30%	39	أنثى
100%	131	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 131 فردا توزعوا حسب الجنس إلى 92 ذكرا بنسبة 70%، أما البقية 39 فهم إناث بنسبة 30%.

الجدول رقم 100: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة

النسبة المئوية	التكرار	الرتبة
18%	23	أستاذ مساعد ب
38%	50	أستاذ مساعد أ
18%	24	أستاذ محاضر ب
16%	21	أستاذ محاضر أ
10%	13	أستاذ التعليم العالي
100%	131	الإجمالي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 131 فرداً توزعوا حسب الجنس إلى 92 أستاذ مساعد ب بنسبة 18%، و 50 أستاذ مساعد أ بنسبة 38%، و 24 أستاذ محاضر ب بنسبة 18%، و 21 أستاذ محاضر أ بنسبة 16%، و 13 أستاذ مساعد أ بنسبة 10%.

الجدول رقم 101: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علمي تقني	56	43%
علوم إنسانية واجتماعية	75	57%
الإجمالي	131	100%

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً 131 فرداً توزعوا حسب الجنس إلى 56 ذوي التخصصات العلمية التقنية بنسبة 43%، أما البقية 75 فهم من ذوي التخصصات الإنسانية والاجتماعية بنسبة 57%.

تم وصف نتائج استجابات الأفراد على عبارات الاستبيان ككل، وهذا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومقارنتها بالمتوسط النظري، ثم الحكم على درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك في كل عبارة إذا كانت عالية أم متوسطة أم منخفضة عن طريق اختبار "t" للعينة الواحدة، فإذا كان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة أعلى من المتوسط النظري للعبارة الواحدة والمقدر ب 3 وكانت قيمة "t" موجبة ودالة، دل ذلك على أن درجة المساهمة بالنسبة للعبارة عالية. وإذا كان العكس أي أن المتوسط الحسابي أقل من النظري وقيمة "t" سالبة ودالة كذلك فإن ذلك يدل على أن درجة المساهمة بالنسبة للعبارة منخفضة، أما إذا كانت الفروق بين المتوسط الحسابي والنظري طفيفة وكانت قيمة "t" غير دالة فذلك يدل على أن درجة المساهمة متوسطة فكانت النتائج كالاتي:

المطلب الثاني: نتائج المحور الأول- دور الجامعة في تعزيز مؤثر التعليم والبحث العلمي.

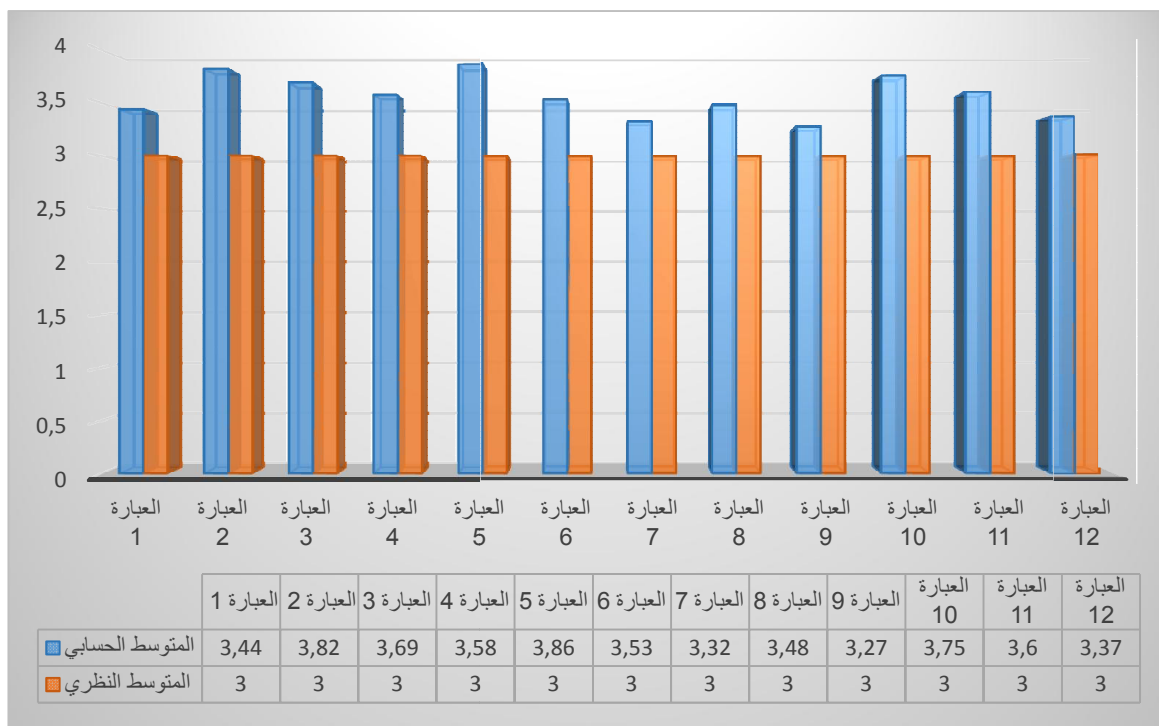
الجدول رقم 102: يوضح درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الأول

عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة المساهمة
الابتعاد عن التكوين النظري المعتمد على التلقين، والتركيز على نوعية التعليم.	3,44	1,376	3	0,435	3,619	0,000	دال	عالية
اختيار الأساتذة الأكفاء.	3,82	1,231	3	0,824	7,666	0,000	دال	عالية
وضع مناهج تربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وتتكيف مع البيئة المحلية.	3,69	1,278	3	0,687	6,155	0,000	دال	عالية
تأهيل المورد الإداري البشري للرفع من مستوى الأداء الجامعي.	3,58	1,116	3	0,580	5,950	0,000	دال	عالية
توفير وسائل التنمية البشرية الذاتية (مكتبات واتصالات حديثة...).	3,86	1,115	3	0,863	8,857	0,000	دال	عالية
ملائمة البيئة الدراسية للطلاب.	3,53	1,217	3	0,527	4,952	0,000	دال	عالية
ربط التكوين الجامعي بالاحتياجات التنموية.	3,32	1,432	3	0,321	2,563	0,012	دال	عالية
التركيز على التعليم المستمر لضمان تجدد المعلومات لدى الطلبة.	3,48	1,243	3	0,481	4,430	0,000	دال	عالية
تكوين شخصية الطالب المستقلة والمبدعة.	3,27	1,312	3	0,267	2,331	0,021	دال	عالية
تنمية وتطوير متطلبات البحث العلمي.	3,75	1,192	3	0,748	7,184	0,000	دال	عالية
إعداد برامج البحث العلمي التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.	3,60	1,220	3	0,595	5,585	0,000	دال	عالية
إدراج مبادئ التنمية البشرية المستدامة في البرامج والتخصصات.	3,37	1,125	3	0,374	3,804	0,000	دال	عالية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم اختبار الدلالة الإحصائية "t" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة مساهمة كل عبارة من عبارات المحور الأول، وعلى هذا فإن مجموع العبارات التي كانت فيها درجة المساهمة كبيرة نجدها في كل العبارات دون استثناء، وبالنظر إلى كل فقرة من فقرات المحور الأول، وترتيبها، نجد أن عبارة " توفير وسائل التنمية البشرية الذاتية (مكتبات واتصالات حديثة...)" ، تحصلت على أعلى قيمة للمتوسط حسابي وقدرها 3.86 وانحراف معياري قدره 1.115، تليها في المرتبة الثانية العبارة "إختيار أساتذة أكفاء" بمتوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 1.231، تم تأتي بعد ذلك العبارة: " تنمية وتطوير متطلبات البحث العلمي" وتأتي في المرتبة الرابعة عبارة: " وضع مناهج تربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وتتكيف مع البيئة المحلية. تليها عبارة "إعداد برامج البحث العلمي التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة"، وتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة عبارة: " ربط التكوين الجامعي بالاحتياجات التنموية". أما الرتبة الأخير فقد كانت ل عبارة "تكوين شخصية الطالب المستقلة والمبدعة" بمتوسط حسابي قدره 3.27، وانحراف معياري 1.312. عموما يمكن الحكم على المحور ككل بأن هناك درجة مساهمة عالية

للجامعة نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال مساهمتها في تعزيز مؤشر التعليم، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الأول



نتائج المحور الأول: دور الجامعة في تعزيز مؤشر التعليم والبحث العلمي

جدول رقم 103: الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الأول من الاستبيان

المتوسط الفرضي للمحور الاول 36				الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للأفراد	حجم العينة	المحور الاول
القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	t					
دال إحصائيا	0.000	130	6.876	6,702	11,15	42,70	131	

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (103)، نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الأول من الاستبيان (الموجه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة) والذي بلغ 42.70 أنه أعلى من المتوسط الفرضي الذي يفرضه هذا المحور والمقدر بـ 36 وبناء عليه فإن درجة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور مرتفعة، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 6.87 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الأعلى" ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ومنه يمكن القول بأن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال تعزيزها لمؤشر التعليم لدى أفراد عينة الدراسة عالية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 05%.

المطلب الثالث: نتائج المحور الثاني - دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة

الجدول رقم 104: يوضح درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الثاني

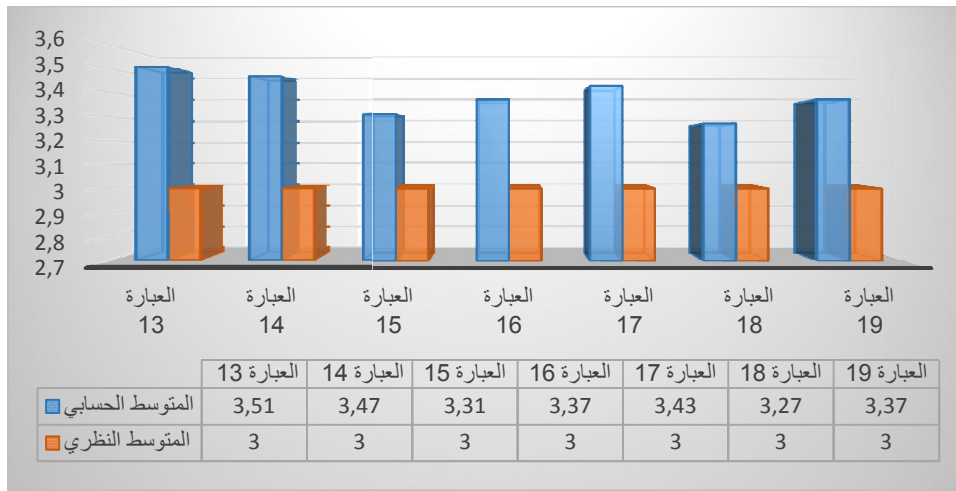
عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة المساهمة
إمداد القطاع الصحي بأطباء أكفاء.	3,51	1,159	3	0,511	5,049	0,000	دال	عالية
إمداد القطاع الصحي بإطارات إدارية ذات كفاءة لتحسين جودة الخدمات الصحية.	3,47	1,217	3	0,473	4,450	0,000	دال	عالية
زيادة الوعي الصحي لدى الطلاب (نشر الثقافة الصحية).	3,31	1,235	3	0,313	2,901	0,004	دال	عالية
التقليل من نسبة انتشار الأمراض بين الطلبة.	3,37	1,152	3	0,374	3,715	0,000	دال	عالية
تحسين الصحة العامة للمجتمع.	3,43	1,150	3	0,427	4,253	0,000	دال	عالية
ترشيد الانفاق على الصحة من خلال نشرها للوعي الصحي.	3,27	1,117	3	0,275	2,817	0,006	دال	عالية
زرع ثقافة الاهتمام بالبيئة لدى طلابها.	3,37	1,296	3	0,366	3,235	0,002	دال	عالية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم اختبار الدلالة الإحصائية "t" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة مساهمة كل عبارة من عبارات المحور الثاني، وعلى هذا فإن مجموع العبارات التي كانت فيها درجة المساهمة كبيرة نجدها في كل العبارات دون استثناء، وبالنظر إلى ترتيب العبارات حسب قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والتي لم تأتي بقيم مرتفعة كما هو الحال في عبارات المحور الأول، نجد أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت للعبارة: " إمداد القطاع الصحي بأطباء أكفاء"، قيمتها 3.51، وانحراف معياري قدره 1.159، تليها في الرتبة الثانية عبارة: " إمداد القطاع الصحي بإطارات إدارية ذات كفاءة لتحسين جودة الخدمات الصحية"، بمتوسط حسابي قيمته 3.47، وانحراف معياري قيمته 1.217، تليها

عبارة: " تحسين الصحة العامة للمجتمع". وتتساوى عبارتي: " التقليل من نسبة انتشار الأمراض بين الطلبة" و" زرع ثقافة الاهتمام بالبيئة لدى طلابها" في قيمة المتوسط الحسابي، مع تشتت أكثر في استجابات الباحثين حول العبارة الثانية، حيث أن إنحرافها المعياري بلغ 1.296 مقارنة بالعبارة الأولى، والذي كان قدره 1.152. وعموما يمكن الحكم على المحور ككل بأن هناك درجة مساهمة عالية للجامعة الجزائرية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال تعزيزها لمؤشر الصحة من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس بجامعة المسيلة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة

بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الثاني



نتائج المحور الثاني: دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة

جدول رقم 105: الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثاني من الاستبيان

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي للمحور الثاني 21		
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	131	23,74	7,149	2,740	4.387	130	0.000
							دال إحصائيا

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (105)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبيان (الموجه لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة) والذي بلغ 23.74 أعلى من المتوسط الفرضي الذي يفرضه هذا المحور والمقدر بـ 21 ، لذا يمكن القول أن درجة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور مرتفعة ، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها

4.38 وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الأعلى" ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ومنه يمكن القول بأن درجة مساهمة الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال تعزيزها لمؤشر الصحة لدى أفراد عينة الدراسة عالية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 05%.

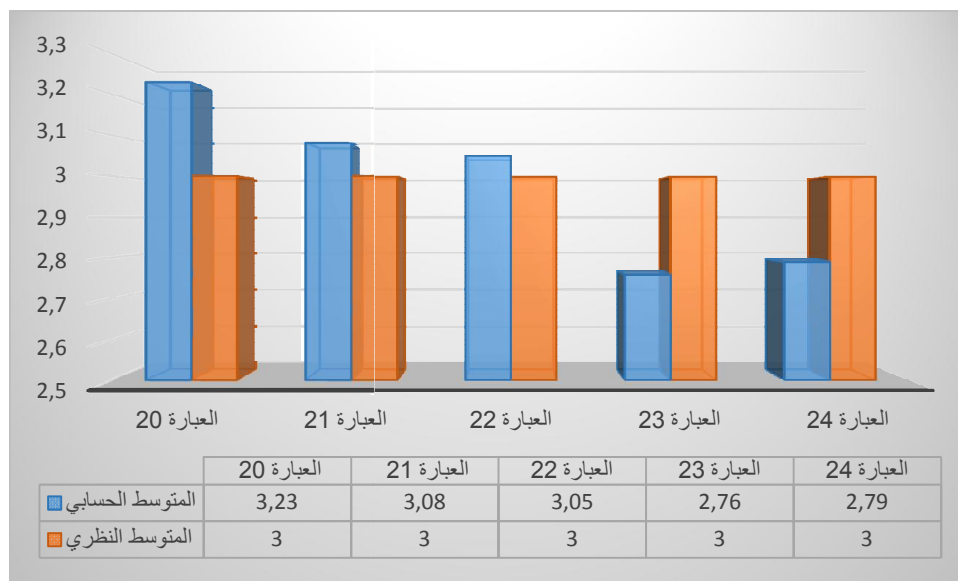
المطلب الرابع: نتائج المحور الثالث - العلاقة مع المحيط.

الجدول رقم 106: يوضح درجة المساهمة بالنسبة لعبارات المحور الثالث

عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة المساهمة
ربط المناهج التعليمية بالخطط الانمائية للدولة.	3,23	1,316	3	0,229	1,992	0,048	دال	عالية
العمل على موازنة مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل.	3,08	1,313	3	0,084	0,732	0,465	غير دال	متوسطة
الشراكة مع القطاعات الاقتصادية في مجال البحث العلمي.	3,05	1,410	3	0,053	0,434	0,665	غير دال	متوسطة
مساعدة الخريجين في الحصول على فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة.	2,76	1,393	3	-0,244	-2,007	0,047	دال	ضعيفة
تخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل بدل التركيز على التوظيف (إنشاء الخريجين لمشاريع خاصة).	2,79	1,402	3	-0,206	-1,683	0,095	غير دال	متوسطة

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم اختبار الدلالة الإحصائية "t" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة مساهمة كل عبارة من عبارات المحور الثالث، وعلى هذا فإن مجموع العبارات التي كانت فيها درجة المساهمة عالية نجدها في العبارة "ربط المناهج التعليمية بالخطط الانمائية للدولة" فقط، بمتوسط حسابي قدره 3.23، وانحراف معياري قدره 1.316، في حين نجد أن العبارات التي كانت درجة المساهمة فيها متوسطة فقد كانت في العبارات: "العمل على موازنة مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل"، "الشراكة مع القطاعات الاقتصادية في مجال البحث العلمي"، "تخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل بدل التركيز على التوظيف (إنشاء الخريجين لمشاريع خاصة)"، ونجد أن هناك عبارة واحدة وهي عبارة "مساعدة الخريجين في الحصول على فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة"، هي من كانت فيها درجة المساهمة ضعيفة وعموماً يمكن الحكم على المحور ككل بأن هناك درجة مساهمة متوسطة إلى منخفضة للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال علاقتها مع المحيط كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة
بالمتوسطات النظرية لعبارات المحور الثالث



ج/ نتائج المحور الثالث:

جدول رقم 107: الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على المحور الثالث من الاستبيان

المتوسط الفرضي للمحور الثالث 15				الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للأفراد	حجم العينة	المحور الثالث
القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	t					
غير دال	0.867	130	-0,167	-0,083	5,740	14,91	131	

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (107)، نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من الاستبيان (الموجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة) والذي بلغ 14.91 أنه أدنى بقليل من المتوسط الفرضي الذي يفرضه هذا المحور والمقدر بـ 15، لذا يمكن القول أن درجة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور متوسطة ، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها -0.16 وهي قيمة سالبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الأعلى" وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ومنه يمكن القول بأن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال توطيد علاقتها بالمحيط لدى أفراد عينة الدراسة متوسطة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 05%.

المطلب الخامس: نتائج الاستبيان ككل

جدول رقم 108: الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على الاستبيان ككل

المتوسط الفرضي للاستبيان ككل 72				الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للأفراد	حجم العينة	الاستبيان ككل
القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	t					
دال إحصائيا	0.000	130	4.903	9,358	21,84	81,35	131	

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه، نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على الاستبيان ككل والذي بلغ 81.35 أنه أعلى بقليل من المتوسط الفرضي الذي يفرضه هذا الاستبيان ككل والمقدر بـ 72 بناء عليه فإن درجة أفراد عينة الدراسة على هذا الاستبيان مرتفعة ، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 4.903 وهي قيمة موجبة، "أي أن الفروق لصالح المتوسط الأعلى" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ومنه يمكن القول بأن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة لدى أفراد عينة الدراسة عالية ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 05%.

المطلب السادس: الفروق في الدرجة الكلية للاستبيان تبعا لمتغيرات الدراسة الدخيلة.

أولا: بالنسبة للجنس

الجدول رقم 109: يوضح الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في

تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الجنس

القرار	مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	مستوى الدلالة	اختبار ليفين للكشف عن التجانس (F)	الجنس		الاتجاهات
									ذكور	إناث	
غير دال إحصائيا	0.126	1,539	129	22,493	83,26	92	0.532	0.394	ذكور		
				19,789	76,87	39			إناث		

من خلال الجدول رقم (109)، نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس ليفين (F) بلغت (0.39)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا يستوجب استخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة في وجهات نظرهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتي بلغت عند الأساتذة (83.26) وعند الأساتذات (76.87) يمكن القول بأن هناك فروقا بينهما، غير أن قيمة اختبار الفروق (Ttest) والتي بلغت (1.53) جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.05$)، وبالتالي " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الجنس "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

ثانياً: بالنسبة للرتبة

الجدول رقم 110: يوضح الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الرتبة						
القرار	مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
غير دال إحصائياً	0.361	1,097	522,004	4	2088,016	داخل المجموعات
			475,842	126	59956,121	ما بين المجموعات
				130	62044,137	الكل

من خلال الجدول رقم (110)، وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة الإحصائية (F) أو ما يسمى بـ "تحليل التباين الأحادي" في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الرتبة والتي بلغت (1.09)، نلاحظ أنها قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الرتبة"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

ثالثاً: بالنسبة للتخصص

الجدول رقم 111: يوضح الفروق بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعاً لمتغير التخصص

الاتجاهات	التخصص	اختبار ليفين للكشف عن التجانس (F)	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار
										غير دال إحصائياً
	علمي	1,935	0.167	56	83.16	20,250	129	0,815	0.417	غير دال إحصائياً
										اجتماعي
				75	80.01	23,007				

من خلال الجدول رقم (111) أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس ليفين (F) بلغت (1.93)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وهذا يستوجب استخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة في وجهات نظرهم نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتي بلغت عند أصحاب التخصص العلمي التقني (83.16) وعند أصحاب التخصص الاجتماعي والإنساني (80.01) يمكن القول بأن هناك فروقا بينهما، غير أن قيمة اختبار الفروق (Ttest) والتي بلغت (0.81) جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0.05$)، وبالتالي " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعاً لمتغير التخصص"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة المتوصل إليها هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية والمتعلقة بالاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين، وجدنا أن نتائج استجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بمحور التكوين، فرع التكوين التعليمي، جاءت كلها دالة، أي أن التعليم الجامعي يلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى الدراسي للأبناء، كما أن هذه الفئة هي الأكثر إتقانا للغات، وأكثر تحكما في التكنولوجيا الحديثة، عن طريق استعمالها الجيد للحاسوب والإنترنت، إلا أن النتائج المتعلقة بالمساواة والديمقراطية جاءت غير دالة، أي أن الجامعة لم تعمل على ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين لدى خريجها، ولم تؤثر في وجهة نظر خريجها نحو عملية التصويت في الانتخابات. أما بخصوص النتائج المتعلقة بمحور الصحة، توصلنا لعدم وجود علاقة بين الحالة الصحية للمبحوثين ومستواهم التعليمي، إلا أننا وجدنا أن هناك علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي والسن عند الزواج وعدد الأولاد، أما فيما يخص النتائج المتعلقة بالسلوك الصحي، فقد جاءت غير دالة، أي أنه لا توجد فروق بين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي وغيرهم من المستويات في سلوكهم الصحي، نفس الشيء بالنسبة للنتائج المتعلقة بالنساء والخاصة بالصحة الإنجابية، إلا أن باقي النتائج المتعلقة بفرع السلوك الصحي كانت دالة، خاصة فيما يتعلق بالتدخين عند الرجال، حيث ظهر جليا عدم ميل الفئات الجامعية للتدخين، مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى. أما النتائج المتعلقة بمحور الدخل، كانت في معظمها دالة. وهذا يعني أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم الجامعي والدخل. وإجمالا ومن خلال استجابة المبحوثين على أسئلة الاستبيان الأول فإن للجامعة دور بارز في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على مستوى المبحوثين.

أما فيما يخص إجابة عينة من أساتذة جامعة المسيلة على أسئلة الاستبيان الثاني الموجه لهم، والذي يتحدث عن الدور الذي تلعبه الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الكلي، فقد وجدنا أن المتوسط الحسابي لفقرات الاستبيان ككل والذي تم حسابه بناء على رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة، جاء أكبر من المتوسط النظري، لذا فإنه يمكننا القول أن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عالية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة، وعند دراستنا لاستجابات المبحوثين بناء على متغير الجنس، الرتبة، التخصص، وجدنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الجنس؛ الرتبة؛ التخصص.

الفاتحة

من خلال نتائج هذه الدراسة تبين لنا أن رأس المال البشري يمثل المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار، حيث يعد رأس المال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة، وهذا بإسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج. لذا تسعى الدول إلى تنميته عن طريق تحسين المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في التعليم وتوفير الرعاية الصحية والدخل.

ويظهر التنمية المستدامة التي تركز على دعم مختلف الجوانب وتطبيق مختلف السياسات وإشراك كافة الأطراف والفئات، بطريقة تتيح تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من جهة، ودائمة بين الحاضر والمستقبل، عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية والمادية والمعنوية واستخدامها استخداما أمثل، من جهة أخرى، ازدادت الحاجة لتنمية رأس المال البشري لإرساء مختلف أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تحريك التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تبين أن " تنمية رأس المال البشري تؤدي لتحقيق التنمية المستدامة".

كما تبين لنا أن التعليم يعدّ من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، فهو يهدف إلى تحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده على التنمية البشرية. فالتعليم هو الوقود المحرك للتنمية بأبعادها كافة لاسيما في زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر. وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال مساهمتها في تعزيز مؤشر التعليم والصحة والدخل، فمن خلال التعليم الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس المال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم. إذ أن الإعداد وتهئية الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية المستدامة يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى.

كما توصلنا إلى أن الجامعة ومن خلال إمدادها للقطاع الصحي بالأطباء والصيدالدة ومشاركتها في الرفع من المستوى الصحي عن طريق البحوث الصحية لتنمية المعرفة وإنتاجها وتطويرها، وإيجاد العلاج المناسب للأمراض، وإنتاج الأدوية المناسبة، ونشر الوعي الصحي سواء داخل أسوارها أو في البيئة التي تتواجد فيها من شأنه أن يحسن من الصحة العامة للمجتمع.

كما أن الجامعة وبفضل التكوين المتخصص الذي تقدمه لطلابها، والذي يعد شهادة ولوج لعالم الشغل، تساهم في إعداد الإطارات الكفوة التي تحتاجها مؤسسات المجتمع، وبذلك فإنها تساعد خريجها على جعلهم الفئة الأكثر طلبا من الفئات الأخرى لدى عارضي الشغل، وبذلك فهي تساهم في فرصة الحصول على الدخل المناسب لخريجها مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، خصوصا إذا كانت مخرجاتها تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، كما أنه ومن خلال تحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع، وإمداد سوق العمل

بالكفاءات التي يحتاجها، وهذا عن طريق قيام الجامعة بالتعليم والتدريب المستمر، والتي تشكل في مجملها استثمارا ناجحا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، يمكن للجامعة أن تساهم في خدمة قضايا المجتمع من خلال مراكزها ومنشآتها ومختبراتها، والتي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات ومؤسسات المجتمع، والمساهمة في إيجاد الحلول لمعالجة المشكلات التي تعترضها، لذا فإن الفرضية الثانية: "يمكن للجامعة أن تؤدي أدوارا هامة في تعزيز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة"، صحيحة.

وبدراستنا لواقع التنمية البشرية في الجزائر وجدنا أن الجزائر قد قطعت أشواطاً لا بأس بها في هذا المجال، حيث انتقلت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وهذا بسبب ارتفاع جميع مؤشرات التنمية البشرية، بوجه أخص مؤشر الصحة، والذي يعبر عنه بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة. تدل زيادة هذا المؤشر على تحسن الوضع الصحي في الجزائر، لعدة أسباب لعل أهمها زيادة الوعي الصحي لدى السكان، بفضل انخفاض نسبة الأمية وزيادة عدد الأشخاص المتعلمين، وكذا توفر الرعاية الصحية، بسبب زيادة عدد الممارسين الطبيين والمستشفيات.

وعند تعرضنا لواقع الجامعة الجزائرية اتضح لنا الجهود الكبرى التي تبذلها الدولة من أجل تطوير الجامعة الجزائرية، وهذا من خلال الارتفاع المحسوس في عدد الجامعات والطلاب والأساتذة وارتفاع الميزانية المسطرة للبحث العلمي؛ وسن القوانين التوجيهية التي تهدف إلى تثمين البحث العلمي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي؛ والقيام بالإصلاحات كتنبي نظام *LMD* المعمول به في الجامعات العالمية. حيث تلعب الجامعة دورا بارزا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عن طريق مساهمتها في تكوين الإطارات التي تعتمد عليها الدولة في المستقبل القريب، ومن خلال الدراسة الميدانية والمتعلقة بالاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين، وجدنا أن استجابات الباحثين على الأسئلة المتعلقة بمحور التعليم، فرع التكوين التعليمي، جاءت كلها دالة، أي أن التعليم الجامعي يلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى الدراسي للأبناء، فالآباء والأمهات المتعلمين يساهمون في رفع المستوى التعليمي لأبنائهم، عن طريق الاهتمام بتدريسهم، كما أن أصحاب المستوى التعليمي الجامعي، هم أكثر فئة ميلا للمطالعة، ويسعون دائما لتحسين مستواهم التعليمي. كما أن هذه الفئة هي الأكثر إتقانا للغات، وأكثر تحكما في التكنولوجيا الحديثة، عن طريق استعمالها الجيد للحاسوب والإنترنت. كما أنه عند طرحنا للأسئلة المتعلقة بالفرع الثاني والذي يتعلق بمبادئ المشاركة المجتمعية والمساواة والديمقراطية، وجدنا أن النتائج المتعلقة بمبادئ المشاركة المجتمعية جاءت جميعها دالة، أي أن للتعليم الجامعي دور بارز في جعل خريجيه أكثر متابعة واهتماما لمشاكل المجتمع، إلا أن النتائج المتعلقة بالمساواة والديمقراطية جاءت غير دالة، أي أن الجامعة لم تعمل على ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين لدى خريجها، إضافة إلى عدم تأثيرها في نظرة خريجها نحو وجوب قيامهم بعملية التصويت في الانتخابات. من خلال دراستنا لواقع التعليم الجامعي في الجزائر، والجهود الكبرى التي تبذلها الجامعة في هذا المجال، ومن خلال دراستنا لاستجابة الباحثين على المحور الأول من الاستبيان الموجه للعاملين

المتزوجين المتعلق بالتعليم والذي كان في مجمله دالاً ، فإننا نقول أن الفرضية الثالثة: "تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر التعليم". صحيحة.

أما عند تعرضنا لواقع الصحة في الجزائر، وجدنا التطورات الكمية التي يشهدها القطاع الصحي، من زيادة أعداد الممارسين الطبيين، والمرافق الصحية، وأعداد الخريجين في التخصصات الطبية المختلفة، أيضا النقص في وفيات الأمهات والمواليد وزيادة العمر المتوقع عند الأطفال، وهذه كلها مؤشرات تدل على تحسن الوضع الصحي في الجزائر. ومن خلال أجوبة المبحوثين على الاستبيان الموجه للعاملين المتزوجين، بخصوص الأسئلة المتعلقة بمحور الصحة، وجدنا أنه من بين 20 سؤالاً يتعلق بمحور الصحة، هناك 7 أجوبة، جاءت غير دالّة. عند دراستنا للفرع الأول المتعلق بالحالة الصحية، وجدنا أنه من بين 4 أسئلة، هناك سؤالين جاءا غير دالّين، وهما: السؤال المتعلق بالحالة الصحية؛ والسؤال المتعلق بنوعية الأمراض حسب المستوى الدراسي، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين الحالة الصحية للمبحوثين ومستواهم التعليمي، إلا أننا وجدنا أن هناك علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي والسن عند الزواج وعدد الأولاد، حيث أن الفئات الجامعية بنوعيتها، هي الأكثر ميلا للزواج المتأخر والعدد المتوسط من الأولاد. أما فيما يخص السلوك الصحي، وبناء على استجابة المبحوثين وجدنا أن الأسئلة المتعلقة بزيارة الطبيب الدورية، وزيارة طبيب الأسنان، جاءت غير دالّة، أي أنه لا يوجد فرق بين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي وغيرهم من المستويات في سلوكهم الصحي، أي أن الجامعة لم يكن لها دور في نشر الوعي الصحي لدى خريجها، مما جعلهم كغيرهم من الفئات، ولعل هذا السبب يرجع أساسا إلى ثقافة المجتمع الجزائري، الذي لا يفضل الذهاب إلى الطبيب إلا في حالة المرض. كما أن الأسئلة المتعلقة بالنساء والخاصة بالصحة الإنجابية جاءت بعضها غير دالّة، فمن ضمن 5 أسئلة متعلقة بالصحة الإنجابية، جاء السؤالين المتعلقين بتنظيم النسل، ونوعية موانع الحمل المستعملة غير دالّين، وربما تعود الأسباب لكون جميع المبحوثات متعلمات وعاملات ما يفرض عليهن تنظيم النسل واستعمال وسائل الحمل العصرية، إلا أن باقي الأسئلة المتعلقة بفرع السلوك الصحي كانت دالّة، خاصة فيما يتعلق بالتدخين عند الرجال، حيث ظهر جليا عدم ميل الفئات الجامعية للتدخين، مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى.

فيما يخص فرع ممارسة أنماط العيش المستدام، فقد جاءت جميع أجوبة هذا المحور دالّة ما عدا السؤال المتعلق بدرجة الاهتمام بالبيئة والذي كانت الأجوبة عنه غير دالّة، ما يبين أن التعليم الجامعي ليس له أي تأثير في نظرة خريجيه للبيئة، أما الأسئلة المتعلقة بممارسة الرياضة، مدى اتباع نظام غذائي، وكذا قراءة المعلومات على المنتجات المقتناة، وقراءة نشرة الأدوية، فقد جاءت كلها لصالح فئات التعليم العالي. وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالواقع الصحي للجزائر، ودور الجامعة في تحسين الوضع الصحي التي رأيناها في الفصل الثالث من الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، وبناء على استجابة المبحوثين على أسئلة محور الصحة والتي أتت أغلب أجوبتها دالّة، فإننا نقول أن الفرضية الرابعة: "تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر الصحة"، صحيحة.

وعند دراستنا لدور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل اخترنا علاقة الجامعة بسوق الشغل ومدى استجابة الجامعة لمتطلبات هذا السوق، تطرقنا لواقع سوق الشغل في الجزائر، ووجدنا أن الشباب الجامعي كغيره من الشباب من ذوي المستويات التعليمية المختلفة يعاني من شبح البطالة بسبب عدم وجود مناصب شغل كافية، وهذا ما اتضح لنا في الدراسة الميدانية المتعلقة بمحور الدخل، حيث من بين جميع أسئلة المحور، كانت هناك ثلاثة أسئلة غير دالة وهي: السؤال المتعلق بمشاكل البحث عن العمل حيث جاءت أجوبة الباحثين متقاربة، رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية، أيضا السؤال المتعلق بفترة البطالة، والذي يعتبر امتدادا للسؤال السابق، والسؤال المتعلق برضا الرئيس في العمل. إلا أن هذا لا ينفي الدور الذي تلعبه الجامعة في منح خريجها لفرص الحصول على وظيفة من خلال تقديمها لكفاءات جاهزة للعمل بمجرد حصولها على الشهادة الجامعية، فعند دراستنا لمحور الدخل، فرع الحالة المادية والرفاه، وجدنا من خلال أجوبة الباحثين أن دخلهم أعلى من دخل الفئات التعليمية الأخرى، كما أنهم أكثر فئة تعتقد أن دخلها كاف. وأن أكثرهم يسعى لتحسين دخله، إلا أننا لاحظنا أن فئة التعليم الجامعي لا تميل لإنشاء مشاريع اقتصادية من شأنها أن تخدم البلاد خاصة في الوضع الراهن، حيث يميل أغلبهم إلى وضع المبلغ المالي الهام في البنك أو حيازة أصول. بينما نجد أن الفئة الأكثر ميلا إلى إنشاء المشاريع الاقتصادية هي فئة التعليم الثانوي، وهذه الإجابات جاءت لتتفق مع ما جاء في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة. أما عند تطرقنا للرفاه وجدنا أن فئة التعليم الجامعي هي أقل الفئات ممارسة للعمل الذي يتطلب جهدا بدنيا فقط، وأنها أكثر فئة تشعر بالرضا العام على الحياة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى. وكما ذكرنا سابقا فإن فرع البطالة جاء في مجمله غير دال، أي أن جميع الباحثين، باختلاف مستوياتهم التعليمية، تعرضوا لمشاكل البحث عن عمل وبقوا مدة من الزمن في حالة بطالة قبل حصولهم على وظيفتهم الحالية.

أما فيما يخص الفرع الثالث من محور الدخل والمتعلق بالحالة المهنية، فقد جاءت معظم أجوبة هذا المحور دالة، أي أن للتعليم الجامعي دور بارز في تلقي الترتيبات، والحصول على البرامج التدرجية، وعدم إيجاد صعوبة في فهم العمل، ما عدا السؤال المتعلق برضا الرئيس والذي جاءت فيه تقريبا جميع أجوبة الباحثين إيجابية، فجميع الباحثين يسعون لتحقيق علاقة طيبة في العمل بما فيهم فئة التعليم الجامعي وفئة ما بعد التدرج. وبالنظر إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، إضافة إلى إجابة الباحثين على أسئلة المحور الثالث من هذا الاستبيان والمتعلقة بالدخل، فقد جاءت في مجملها دالة، لذا فإننا نقول أن الفرضية الخامسة: "تؤدي الجامعة الجزائرية دورا هاما في تعزيز مؤشر الدخل من خلال مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق الشغل"، صحيحة.

أما عند محاولتنا لمعرفة ما إذا كانت "الجامعة الجزائرية تؤدي الأدوار المنوطة بها في مجال التكوين والبحث العلمي والصحة وفي علاقتها مع المحيط لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة"، فقد وجدنا من خلال إجابة عينة

من أعضاء هيئة تدريس جامعة المسيلة على أسئلة الاستبيان الثاني الموجه لهم، والذي يتحدث عن الدور الذي تلعبه الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى الكلي ما يلي:

- بالنسبة لاستجابات المبحوثين حول المحور الأول المتعلق بالتعليم والبحث العلمي، ويتقسيم درجة مساهمة الجامعة بناء على قيمة المتوسط الحسابي النظري البالغة 3، إلى ثلاث مستويات:

- مساهمة عالية؛
- مساهمة متوسطة؛
- مساهمة منخفضة.

فإن جميع عبارات هذا المحور بناء على رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة، كانت فيها درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال مؤشر التعليم عالية.

- بالنسبة للمحور الثاني من هذا الاستبيان، والذي يتعلق بمحور الصحة، ورغم أن المتوسطات الحسابية المتعلقة بهذا المحور جاءت أقل من المتوسطات الحسابية المتعلقة بمحور التعليم، إلا أن جميع عبارات هذا المحور وإجمالي المتوسط الحسابي بناء على رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المسيلة كانت فيها درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال مساهمتها في تعزيز مؤشر الصحة عالية.

- بالنسبة للمحور الثالث من هذا الاستبيان، والذي يتعلق بعلاقة الجامعة بالمحيط، نجد عبارة واحدة فقط كانت فيها درجة المساهمة عالية، في حين نجد عبارتين كانت درجة المساهمة فيهما متوسطة، ونجد درجة مساهمة الجامعة في مساعدة الخريجين في الحصول على فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة، هي من كانت فيها درجة المساهمة ضعيفة وعموما يمكن الحكم على المحور ككل بأن هناك درجة مساهمة متوسطة إلى منخفضة للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال علاقتها مع المحيط.

- عموما وبحساب المتوسط الحسابي الإجمالي للاستبيان، والذي جاء أكبر من المتوسط النظري، والذي تم حسابه بناء على رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، فإن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عالية.

- وعند دراستنا لاستجابات المبحوثين بناء على متغير الجنس، الرتبة، التخصص وجدنا ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الجنس؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير الرتبة؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تبعا لمتغير التخصص.

لذا فإن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية السادسة: أي أن " الجامعة الجزائرية تؤدي الأدوار المنوطة بها في مجال التعليم والبحث العلمي والصحة وفي علاقتها مع المحيط لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة".

رغم أننا توصلنا إلى أن الجامعة الجزائرية تقوم بدور بارز في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، إلا أن هذا لا يفي بوجود بعض المشاكل والعراقيل التي تعيق الجامعة الجزائرية عن أدائها لوظائفها على الوجه المطلوب، إذ لا تزال الجامعة الجزائرية تركز على الجانب الكمي في وظيفتها في التعليم الجامعي، دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغل. كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية، والاقتصار على الأبحاث الأساسية. أما فيما يخص علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط، وجدنا أنها لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في محيطها، فهي تعمل بشكل منفصل عنه. وهذا ما أدى إلى عدم موازنة مخرجات الجامعة الجزائرية لمتطلبات سوق الشغل، كما أن الشراكة بينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي لا تتبع من سياسة وطنية واضحة المعالم وملزمة للجامعة والمحيط معا، بل لا تتعدى كونها مبادرات فردية تختلف فيها الجامعات الجزائرية عن بعضها البعض، وفقا لنشاط كل جامعة، وفي بعض الأحيان تتباين نشاطات المخابر في الجامعة الواحدة.

كما أن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني من بعض المشاكل منها:

- انخفاض أعداد أساتذة التعليم العالي مقارنة بالعدد الإجمالي للأساتذة؛
- نقص أعداد طلبة ما بعد التدرج مقارنة بالجامعات العالمية؛
- نقص في عدد مخابر البحث؛
- قلة مشاريع البحث في إطار البرامج الوطنية للبحث؛
- أكثر علاقات التعاون في الجامعة الجزائرية، هي العلاقات التي تربطها بجامعات فرنسية والتي في معظمها تهدف إلى تكوين الأساتذة والطلبة، مع غياب الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية المحلية؛
- التركيز على العمل الإداري في تسيير نشاطات مخابر البحث على حساب المردود النوعي لهذه البحوث؛
- عدم وجود شبكة تواصل بين الجامعة الجزائرية والمحيط.

لذلك تم وضع بعض المقترحات التي من شأنها إصلاح وضع الجامعة الجزائرية حتى تؤدي الدور المنوط بها في التنمية البشرية المستدامة.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات المتعلقة بالجامعة الجزائرية من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وهي كالتالي:

- **في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي:**
 - تنويع التعليم الجامعي في التدرج من خلال إدراج تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق الشغل؛
 - تفعيل مشروع الجامعة الافتراضية، من أجل استفادة الطلبة من التكنولوجيا الحديثة، وخلق فضاء للتواصل بين الأساتذة والطلبة من جهة، وفيما بين الطلبة من جهة أخرى؛
 - استضافة أساتذة أجنبى للتدريس لزيادة التفاعل العلمي والثقافي لطلاب الجامعة؛
 - الاهتمام بالطلبة المتميزين وإرسال بعثات للدراسة في الخارج؛
 - عقد ندوات فكرية وثقافية تهدف لرفع مهارات طلاب الجامعة الجزائرية وتنقيفهم، وزيادة الوعي لديهم بضرورة تحقيق التنمية المستدامة؛
 - الاهتمام بطلبة الدراسات العليا من خلال توفير جميع متطلبات البحث العلمي، من أساتذة محليين وأجانب، ومكتبات وقاعات مجهزة بأجهزة العرض المرئي.
 - دعم الروابط بين البحث العلمي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
 - التركيز على البحوث النوعية، التي تستهدف احتياجات المجتمع، والاستفادة من الأبحاث التي تنتجها الجامعة وتحويلها لأبحاث تطبيقية لتلاءم احتياجات المجتمع؛
 - محاولة التقليل من العراقيل الإدارية والبيروقراطية في الجامعة؛
 - تحسين العمل الإداري وتوظيف عمال على دراية بالبحث العلمي، وتجنب مركزية القرارات التي قضت على كثير من الجهود والمبادرات.
- **في الصحة:**
 - تقديم تكوين نوعي ومتخصص لطلبة العلوم الطبية والصيدلة؛
 - توفير الوسائل المادية والبشرية لكليات الطب والمخابر التابعة لهذه الكليات من أجل القيام ببحوث في مجال الصحة؛
 - اختيار أساتذة أكفاء لتدريس الطب، وكذا الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل تحديث المعارف لدى الطلبة؛
 - إرسال أساتذة الطب في بعثات إلى الخارج من أجل مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في العلوم الطبية والصناعات الدوائية؛
 - نشر الوعي الصحي لدى موظفيها وطلبتها للتقليل من الأمراض داخل الحرم الجامعي وخارجه؛
 - المساهمة في حل المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع، من خلال دراسة الجامعة لواقع الصحة في البيئة المحيطة بها؛
 - نشر الوعي الصحي في المجتمع عن طريق الملتقيات والندوات والأيام الدراسية، بمشاركة مؤسسات المجتمع.

- **في علاقتها مع سوق الشغل**
 - تهيئة الطلبة للولوج إلى عالم الشغل من خلال السماح للطلبة بالعمل مع الدراسة؛
 - دراسة لمتطلبات سوق الشغل لمعرفة الوظائف الشاغرة، ومن ثم تقديم تكوين في التخصصات التي يحتاجها سوق الشغل؛
 - مساعدة الخريجين في الحصول على وظيفة من خلال ربط علاقات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
 - **في مجال تفعيل علاقة الجامعة مع المحيط:**
 - إعداد الخطط والبرامج التي تعمل على تفعيل دور الجامعة في دراسة مشاكل المجتمع، وتقديم حلول لها والإسهام في قضايا التنمية؛
 - إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العلمية والدورات التدريبية التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة؛
 - تقديم الخبرة والاستشارات الإدارية للمشروعات الخاصة ومؤسسات المجتمع؛
 - التوجه للتنمية المستدامة من خلال القيام بمشروعات تخدم البيئة والمجتمع؛
 - التواصل مع المحيط لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة، في مجالات التدريب والندوات ومتابعة أنشطة الخريجين لزيادة التواصل بين الجامعة والمجتمع؛
 - الانفتاح أكثر على العالم الخارجي والاتصال والتواصل بين الجامعات الجزائرية والعالمية ومراكز البحث العلمي لتوحيد الجهود لمواكبة التطور والتقدم العلمي؛
 - تفعيل شراكة الجامعة الجزائرية مع المؤسسات الاقتصادية عن طريق تعزيز الاتصالات بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، وإنشاء مصلحة لتنسيق علاقات الجامعة مع المحيط الاقتصادي تقوم برصد جميع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المحيط، والمبادرة بالاتصال بها والتعرف على الخدمات التي ترغب فيها عن طريق الشراكة أو الاستشارة، أو عن طريقها معا.
- آفاق الدراسة:**

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال دراسة دور الجامعة في تعزيز مؤشر التعليم؛ الصحة؛ الدخل، راجية بذلك أن تكون قد وفقت في الإلمام بجوانبها على الوجه المرضي، كما تقترح بعض المواضيع البحثية كإنباطة لدراسات جديدة مثل:

- دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛
- دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر؛
- إدارة المعرفة ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبيان خاص بالعاملين المتزوجين

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لغرض إنجاز بحث أكاديمي، لذا نرجو منكم مساعدتنا من خلال الإجابة الصادقة عن الأسئلة التالية، دون ذكر أسمائكم ولا عناوينكم الخاصة ونعدكم أن نتعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة. ولكم منا كل الشكر.

1. العمر:
2. المهنة:
3. عدد الأبناء:
4. سنك عند الزواج:
5. قطاع العمل: عام خاص
6. الحالة المهنية: أجير غير أجير
7. المستوى الدراسي: متوسط ثانوي جامعي ما بعد التدرج
8. التخصص الدراسي في الجامعة:
9. المستوى الدراسي للأبناء على العموم:
دون المتوسط متوسط حسن جيد ممتاز
10. هل تطالع الكتب؟ لا أطالع أحيانا نعم أطالع
11. ما نوعية الكتب التي تطالعها؟ نفس تخصصك كتب ثقافية مختلفة
12. هل تطالع الصحف؟ لا أطالع أحيانا نعم أطالع
13. نوعية البرامج التي تشاهدها؟ وثائقية سياسية ثقافية ترفيهية متنوعة

14. هل تسعى لتحسين مستواك التعليمي؟ لا أحيانا نعم

15. هل تتقن استعمال الحاسوب؟ لا قليلا نعم

16. هل تحسن استعمال التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت)؟ لا قليلا نعم

17. كم تتقن من لغة ؟

العربية فقط العربية والفرنسية العربية والانجليزية أكثر من لغتين

18. ما مدى اهتمامك بالأمر العامة في المجتمع؟

لا أهتم في بعض الأحيان دائم الاهتمام

19. هل الزوجة عاملة؟ لا نعم

20. هل توافق على المساواة بين المرأة و الرجل؟ لا نعم

21. هل تشارك في الأعمال التطوعية؟ لا أحيانا نعم

22. هل تشارك في عملية التصويت في الانتخابات؟ لا أحيانا نعم

23. ما مدى اهتمامك بالحفاظ على البيئة؟ لا أهتم قليلا دائم الاهتمام

24. كيف هي حالتك الصحية؟

متدهورة أشكو من بعض الأمراض حسنة جيدة ممتازة

25. ماهي نوعية الأمراض التي تشكو منها؟ مزمنة أمراض غير مزمنة

26. هل تمارس الرياضة؟ لا أحيانا بانتظام

27. في حالة اصابتك بالمرض هل تقوم بزيارة الطبيب؟ لا أحيانا بانتظام

28. هل تطلب من طبيبك إجراء تحاليل لك من أجل التأكد من سلامتك؟

لا أحيانا دائما

29. هل تزور طبيب الأسنان؟ لا أحيانا بانتظام

30. هل تشاهد البرامج المتعلقة بالصحة؟ لا أحيانا نعم

31. هل تطلع كتب ومجلات تتعلق بالصحة؟ لا أحيانا نعم

32. هل تقرأ تاريخ صلاحية المنتجات؟ لا أحيانا نعم

33. هل تتبع نظام غذائي للحفاظ على صحتك؟ لا أحيانا نعم

34. هل تقرأ المعلومات الموجودة على المنتجات التي تقوم بشرائها؟

لا أحيانا نعم

35. هل تقرأ النشرة المرفقة للأدوية؟ لا أحيانا نعم

36. هل عملك يستحق جهد: بدني فكري الاثنين معا

37. هل تدخن؟ لا أحيانا نعم

38. إذا كنت مدخنا: كم تدخن في اليوم؟

أقل من علبة علبة أكثر من علبة

39. إذا كنت مدخن في السابق: في أي فترة بدأت التدخين؟

طفولة مراهقة شباب كهولة

40. إذا كنت مدخنا في السابق وأقلعت عن التدخين ما هي أسباب الإقلاع؟

دينية صحية مختلفة

41. هل تشعر بالرضا العام على الحياة التي تعيشها؟ نادرا أحيانا كثيرا

42. دخلك الشهري:

أقل من 10000 من 11000 - 20000 من 21000 - 30000

من 31000 - 40000 من 41000 - 50000 من 51000 - 60000

أكثر من 61000

43. هل تعتقد أن دخلك كاف؟ لا نعم

44. هل تسعى دائما لتحسين دخلك؟ لا نعم

45. هل يتطلب العمل الذي تزاوله تخصصك (مستواك) الدراسي؟ لا نعم

46. عند بحثك عن عمل هل واجهت مشاكل؟ لا قليلا نعم

47. كم مدة بقيت بطالا قبل حصولك على العمل؟

توظيف مباشر سنة سنتين أكثر من سنتين

48. هل تلقيت ترقية خلال مشاركتك المهني؟ لا نعم

49. إذا كانت الإجابة بنعم: كم مرة؟

50. في حالة تقديم مؤسستك برامج تدميمية لتحسين المستوى ما مدى اهتمامك بالموضوع؟

لا أهتم حسب نوعية البرامج أهتم دائما

51. في حالة توفرك على مبلغ مالي هام هل تقوم بـ:

وضعه في البنك حيازة أصول الاتجار به إنشاء مشروع اقتصادي

52. عند حصولك على عمالك الحالي هل واجهت صعوبات في فهم طبيعته؟

لا قليلا نعم

53. هل تتال دائما رضى رئيسك في العمل؟ لا أحيانا نعم

أسئلة خاصة بالعاملات المتزوجات

54. هل تسعين لتنظيم النسل؟ لا نعم

55. إذا كانت الإجابة بنعم، ما نوعية موانع الحمل التي تستعملينها؟ تقليدية حديثة

56. هل تهتمين بمعرفة الصحة الانجابية؟ لا نعم

57. إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي مصادر هذه المعلومات؟

الطبيب (ة) وسائل الاعلام المختلفة القريبات والصديقات مصادر أخرى

58. أوزان أولادك عند الولادة: طبيعية طفل واحد دون الوزن الطبيعي أكثر من طفل دون

الوزن الطبيعي

ملحق رقم (2)

استبيان خاص بأساتذة التعليم العالي

أساتذتي الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تقوم الباحثة بإنجاز دراسة عنونها: دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه، من خلال دراسة ثلاثة محاور:

1. دور الجامعة في تعزيز مؤشر التعليم؛

2. دور الجامعة في تعزيز مؤشر الصحة؛

3. دور الجامعة في تعزيز مؤشر الدخل.

لذا يرجى منكم دراسة القائمة بتمعن وتحديد اختياركم لكل فقرة بوضع علامة (x) في الاختيار الذي يمثل رأيكم. علماً أن الدقة والأمانة في تعبئة هذا الاستبيان سيساعد في الحصول على نتائج أكثر موضوعية، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ولكم جزيل الشكر.

بيانات شخصية:

الجنس: ذكر أنثى

الرتبة:

أستاذ مساعد ب أستاذ مساعد أ أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر أ أستاذ التعليم العالي

التخصص:

هل ترى أن الجامعة الجزائرية تقوم فعلا بدورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال:

الرقم	العبارة	الخيارات			
		موافق جدا	موافق	محايد	معارض جدا
01	الابتعاد عن التكوين النظري المعتمد على التلقين والتركيز على نوعية التعليم.				
02	اختيار الأساتذة الأكفاء.				
03	وضع مناهج تربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وتنكيف مع البيئة المحلية.				
04	تأهيل المورد الإداري البشري للرفع من مستوى الأداء الجامعي.				
05	توفير وسائل التنمية البشرية الذاتية (مكتبات واتصالات حديثة...).				
06	ملائمة البيئة الدراسية للطلاب.				
07	ربط التكوين الجامعي بالاحتياجات التنموية.				
08	التركيز على التعليم المستمر لضمان تجدد المعلومات لدى الطلبة.				
09	تكوين شخصية الطالب المستقلة والمبدعة.				
10	تنمية وتطوير متطلبات البحث العلمي.				
11	إعداد برامج البحث العلمي التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.				
12	ادراج مبادئ التنمية البشرية المستدامة في البرامج والتخصصات.				
13	إمداد القطاع الصحي بأطباء أكفاء.				
14	إمداد القطاع الصحي بإطارات إدارية ذات كفاءة				

					لتحسين جودة الخدمات الصحية.	
					زيادة الوعي الصحي لدى الطلاب (نشر الثقافة الصحية)	15
					التقليل من نسبة انتشار الأمراض بين الطلبة.	16
					تحسين الصحة العامة للمجتمع.	17
					ترشيد الانفاق على الصحة من خلال نشرها للوعي الصحي.	18
					زرع ثقافة الاهتمام بالبيئة لدى طلابها.	19
					ربط المناهج التعليمية بالخطط الانمائية للدولة.	20
					العمل على مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل.	21
					الشراكة مع القطاعات الاقتصادية في مجال البحث العلمي.	22
					مساعدة الخريجين في الحصول على فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة.	23
					تخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل بدل التركيز على التوظيف (إنشاء الخريجين لمشاريع خاصة).	24

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين للاستبيانين

الكلية	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب	الرقم
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ التعليم العالي	الأخضر عزي	01
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ التعليم العالي	رابح قدوري	02
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	كمال قاسمي	03
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	العبد فراحتية	04
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	سامية ابراهيمي	05
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	علي قرين	06
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	عبد الرحمن القري	07
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	أستاذ محاضر	محمد صلاح	08
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة الشلف	أستاذ محاضر	عبد القادر مطاي	09
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة الشلف	أستاذ محاضر	ابراهيم بلقطة	10

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، (2007)، التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية، دار الوفاء، الإسكندرية.
2. أبو القاسم سعد الله، (2003)، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
3. إقبال إبراهيم، (1991)، العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية، اتجاهات نظرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
4. أمارتيا سن، (2004)، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
5. البابا طلال، (1986)، قضايا التنمية والتخلف في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، الطبعة 3.
6. بدر أحمد، (1982)، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة.
7. بدران شبل ، الدهشان جمال، (2001)، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
8. بدران شبل، نجيب كمال، (2006)، التعليم العالي وتحديات المستقبل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى.
9. البرعي وفاء محمد، (2002)، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
10. البكري ثامر ياسر، (2005)، إدارة المستشفيات، دار اليازورلي العالمية للنشر والتوزيع، الأردن.
11. بن أشنهو مراد، (1981)، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عائدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. بهاء الدين ابراهيم سلامة، (دون سنة نشر)، الصحة والتربية الصحية، دار الفكر العربي، القاهرة.
13. بوشامب إدوارد، (1985)، التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة محمد عبد العليم مرسي، مكتب التربية العربية لدول الخليج، السعودية.
14. بولرباح العسالي، (2010)، الإدارة والتعليم الإداري: من أين يبدأ التغيير، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
15. البياتي حسين دنون علي ، (2009)، المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات، وجهة نظر معاصرة، المنهل للطباعة والنشر، دون بلد النشر.

16. تركي رابح، (1992)، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
17. النل سعيد، (1997)، قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
18. جاد الرب سيد، (1991)، تنظيم وإدارة المستشفيات، دار النهضة، القاهرة، الطبعة، الأولى.
19. جمال الدين نادية، (1983)، التعليم الجامعي المعاصر: حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد8، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
20. الحبيب مصدق جميل، (1981)، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد، بغداد.
21. حسن راوية، (2005)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. الخطيب أحمد، (2006)، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
23. دبله عبد العالي، (2004)، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد، المجتمع، والسياسة، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى.
24. الدعي هدى زوير مخلف، العذاري عدنان داود محمد، (2010)، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان.
25. ذياب صلاح محمود، (2009)، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة، دار الفكر، الطبعة الأولى.
26. الربيعي سعيد، (2008)، التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن.
27. زايد مصطفى، (1986)، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
28. زويلف مهدي، الطراونة تحسين، (1998)، منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى.
29. زيتون عايش، (1995)، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان.
30. سعيد عبد العزيز عثمان، (2000)، إقتصاديات الخدمة والمشروعات العامة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
31. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، (2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية.
32. طاهر جميل، عصفور صالح، (1993)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، معهد التخطيط العربي، تونس.
33. العبادي هاشم، يوسف الطائي، (2008)، إدارة التعليم الجامعي، الوراق، الأردن.
34. العبادي هاشم، الطائي يوسف، (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق، الأردن.

35. عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، (1983)، العمل في الإسلام، دار المعارف، مصر.
36. عبيدات محمد، (1999)، مبادئ التسويق، مدخل سلوكي، الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الطبعة الأولى.
37. عجمية محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية.
38. عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، (2003)، التنمية الاقتصادية، مفومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
39. عريف سامي سلطي، (2001)، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، الأردن، الطبعة الثانية.
40. العوامل عبد الحافظ نائل، (2010)، إدارة التنمية، لأسس، النظريات، التطبيقات العملية، دار الزهران للنشر، الأردن، الطبعة الأولى.
41. عيسوي ابراهيم، (2003)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.
42. غربي علي، سلاطينة بلقاسم، قيرة إسماعيل، (2002)، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر.
43. فلية فاروق عبده، (2003)، اقتصاديات التعليم، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
44. القمش مصطفى، العبدلات آدم مقدم، نوري المعايطه، خليل مخامرة، سحر سليمان، (2000)، مبادئ الصحة العامة، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن.
45. كامل وديع، (2001)، المرشد في إدارة المستشفيات، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر، الطبعة الأولى.
46. كريم كريمة، (2005)، دراسات معاصرة في الفقر والعولمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
47. كلير نادر، ثريا انطونيوس، أ.ب. زحلان، (1973)، العلم والتكنولوجيا في الدول النامية، ترجمة إبراهيم عصمت مطاوع، دار الطباعة، القاهرة.
48. لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، (1998)، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية لجامعة الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
49. اللوزي موسى، (2000)، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
50. مجدي عزيز إبراهيم، (2002)، المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة.
51. محروس محمود خليفة، (2003)، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، تحليل نقدي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
52. محمد نزار، محمد عفت عبد الله، حسن إبراهيم الثوري، (1990)، تاريخ العلاج والدواء في العصور القديمة، دار المريخ للنشر، الرياض.

53. محمود نجيب حسني، (1984)، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، دار النهضة العربية، بيروت.
54. مذكور علي أحمد، (2000)، الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة.
55. المصري منذر ، (1998)، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن.
56. مصلح أحمد منير، (د ت)، نظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفي الوطن العربي، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية.
57. المقدادي كاظم، (2006)، التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الادارة والاقتصاد الدانمارك.
58. مكتب التربية العربي لدول الخليج، (1987)، تطور التربية في الصين، السعودية.
59. ملحم سامي، (2000)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى.
60. منصور أحمد، (1976)، قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت.
61. النابلسي هناء حسني، (2010)، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
62. ناجح محمد خليل، الحمداني نضال إبراهيم، (1986)، دور البحث العلمي في نقل التكنولوجيا لمنطقة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، دار الطبع، السعودية.
63. النجار فريد، (2007)، التجديد لمنظومات التعليم في القرن 21، الدار الجامعية، مصر.
64. نصيرات فريد توفيق، (2008)، إدارة منظمات الرعاية الصحية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى.
65. الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، (1987)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 142، نوفمبر، الكويت.
66. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2008)، دليل الطالب، مديرية النشر بجامعة عنابة، الجزائر.
67. ولد خليفة محمد العربي، (1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
68. ياغي محمد عبد الفتاح، (2003) التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، جامعة فهد بن عبد العزيز، السعودية.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

69. بار جميلة، (1997)، أزمة النفقات العمومية في القطاع الصحي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
70. بن عمار حسيبة، (2009)، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
71. بوخزة نبيلة، (1995)، الإتصال الإجتماعي الصحي في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد علوم الإتصال، جامعة الجزائر.
72. بوطيبة فيصل، (2010)، العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
73. التل قاسم محمد، (2002)، التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
74. الجوارنة المعتصم بالله سليمان صالح، (2004)، تقدير درجة موائمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة تبوك، الأردن.
75. الجودي محمد علي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)، أطروحة دكتوراه علوم، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
76. الجيلالي أمير، (2009)، محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الإستشفائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع التخطيط، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
77. حمادي بوسنة، (2001)، الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية، دراسة ميدانية عن أوضاع أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة.
78. زراولة رفيق، (2004)، تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية: دراسة لحالة جامعة قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
79. سلطاني وفاء، (2016)، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.
80. سنوسي علي، (2010)، تسيير الخدمات الصحية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، آفاق 2010، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
81. شحادة إيمان محمود محمد، (2009)، تقويم محتوى منهاج العلوم العامة للمرحلة الأساسية الدنيا في ضوء متطلبات التنور الصحي، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم مناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

82. شعباني مالك، (2006)، دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة وبسكرة، أطروحة دكتوراه علوم، علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر.
83. صيد الطيب، (1992)، الممارسة السوسيوولوجية في الجامعة الجزائرية: واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر.
84. العبيدي باسل، عباس خضر، (1999)، بعض المشكلات الإدارية لوظيفة التمريض في العراق، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
85. علاء بهجت إبراهيم، (2014)، الصناعات الدوائية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
86. عيساني رفيقة، (2016)، مسؤولية الأطباء في المرافق الإستشفائية العمومية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
87. غول عبد الحكيم، (2013)، تطور أمد الحياة في الجزائر وعوامل تحسينه ما بين سنتي 1966 و2008، مذكرة ماجستير، تخصص الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، جامعة السانبا، وهران، الجزائر.

ج-المجلات والدوريات:

88. أبو زنت ماجدة، غنيم عثمان، (2005)، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01، بغداد.
89. أبو ملحم أحمد، (1999)، أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، معهد الإنماء العربي، دار الفكر العربي، العدد، 98، بيروت.
90. بن جليلي رياض، (2007)، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 65، الكويت.
91. بواطنة عبد الله، (1998)، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد 19، العدد 2، الكويت.
92. بوحنية قوي، (2005)، التعليم الجامعي في ظل ثروة المعلومات، رؤية نقدية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، الجزائر.
93. حامد عمار، (1998)، التنمية البشرية: المفهوم والمكونات، من سلسلة دراسات في التربية والثقافة، الدار العربية للكتاب، العدد 06، مصر.
94. حسين حسن مختار، (2002)، تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية، السنة الخامسة، العدد 06، مصر.
95. دليو فضيل، (1995)، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد 01، الجزائر.

96. الركابي عبد الصمد، (1981)، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق.
97. زرزور أحمد، (2013)، تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 10، الجزائر.
98. سنوسي علي، (2011)، تقييم مستوى الفعالية التنظيمية للمستشفيات في الجزائر، دراسة تطبيقية على المستشفيات العمومية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 07، الشلف، الجزائر.
99. صالح صالح، (2002)، فعالية برنامج مقترح في التربية الصحية في تنمية التنوّر الصحي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية بشمال سيناء، مجلة التربية العلمية، فلسطين.
100. صخري عمر، مرايمي محمد، (2008)، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، مصر.
101. طلعت الدمرداش، (2002)، اقتصاديات الصحة والتنمية، مجلة البحوث التجارية، مجلة علمية نصف سنوية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 24، العدد 2، مصر.
102. العابد سميرة، عبا زهية، (2012)، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر.
103. عدس عبد الرحمن، (1988)، الجامعة والبحث العلمي: دراسة في الواقع والتوجهات المستقبلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد جويلية.
104. العربي أشرف، (2007)، رأس المال البشري في مصر، بحوث اقتصادية عربية العدد 39، القاهرة.
105. عربي مداح، (2013)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، الجزائر.
106. عماد عبد الحق، مؤيد شناعة، نغيرات، سليمان العمدة، (2012)، مستوى الوعي الصحي لدى طلبة النجاح الوطنية وجامعة القدس، مجلة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد 26، فلسطين.
107. فيلاي صالح، (2004)، ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث العلمي، الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 05، الجزائر.
108. قريبي نصر الدين، (2015)، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر، دراسة استكشافية مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة وهران 2، العدد 04، الجزائر.
109. قورة حسين سليمان، (1986)، المنهج التربوي في الإسلام ومفهوم التربية مدى الحياة في التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، العدد 11، البحرين.
110. قوريش نصيرة، (2010)، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، الجزائر.

111. كاظم الشيب، (2007)، معوقات التنمية الصحية، صحيفة عكاظ، العدد 2202. المملكة العربية السعودية.
112. محمد الغزالي عيسى، (2003)، اقتصاديات الصحة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 22.
113. محمد عبد الحليم، محمد على عزب، (1997)، دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، مصر.
114. محمد عدنان وديع، (2007)، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد الوطني للتخطيط، العدد 23، الكويت.
115. محمد قاسم عبد الله، (2003)، أزمة التعليم العالي في الوطن العربي والتحديات المعاصرة: واقع وبدائل، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 113، مصر.
116. مرصد التعليم العالي، (2012)، الرائد الدولي، وكالة التخطيط والمعلومات لوزارة التعليم العالي السعودية، مجلة شهرية، شهر أفريل، العدد 16، السعودية.
117. معهد البحوث والاستشارات، (2007)، نحو مجتمع المعرفة، الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث، العدد 06، السعودية.
118. المناعي محمد البشير، (2007)، نظام LMD، أصداء جامعية، نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي تبسة، العدد 11، الجزائر.
119. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2008)، دليل الطالب، مديرية النشر بجامعة عنابة، الجزائر.

د- الندوات والمؤتمرات والملتقيات:

120. إبراهيم الطاهر، وسيلة بن عمر، (2008)، معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل LMD، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر.
121. الأمم المتحدة، (1992)، البشر يقع في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو.
122. أونيس عبد المجيد، (2010)، دور الجامعات الافتراضية في دعم التعليم العالي، وخدمة المجتمع: دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، أيام: 4-5-6 ماي.
123. بوباكور فارس، بوقنة سليم، (2006)، دراسة نوعية ومستوى الخدمات الصحية-حالة المستشفى الجامعي بباتنة، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول الإصلاحات الصحية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

124. تومي ميلود، (2009)، الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.
125. الخطيب نعمان أحمد، (2005)، مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن بين تشريعات الاعتماد ومتطلبات الجودة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، 21 أبريل، مصر.
126. خلف محمد عمر، (1992)، الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم: دراسة مقارنة، الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، 21-23 ديسمبر. السعودية.
127. الدوري زكرياء مطلق، (2005)، آفاق ومستلزمات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، مصر، 21 أبريل.
128. زراولة رفيق، (2005)، دور الجامعة في إنتاج رأس المال البشري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، الجزائر.
129. سعدي وصاف، مولود عوديا، (2004)، الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، أيام: 09-10 مارس، الجزائر.
130. السلطان خالد بن صالح، (2005)، الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، يوم: 01/30، السعودية.
131. السنبل عبد العزيز عبد الله، (2001)، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي حول: الأمن مسؤولية الجميع، أكاديمية نايف العربية، أيام: 24-25-26 سبتمبر، الرياض.
132. صالح صالح، (2008)، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام: 07-08 أبريل، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
133. صيفي زهير، (2010)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أيام: 19-20 ماي، الجزائر.
134. طه محمود، واضح العمري، جعيج عمر، (2012)، التكوين الجامعي في ظل نظام LMD: بعض المشاكل المطروحة والحلول المقترحة، الملتقى الوطني حول: واقع التكوين الجامعي في الجزائر من خلال مخرجاته في سوق العمل، جامعة المسيلة، أيام: 15-16 ماي، الجزائر.

135. عاطف مضار، (1995)، صناعة المسار الوظيفي، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، القاهرة.
136. العاني تقي عيد سالم، (2002)، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم للندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب، 9-13 فيفري، الجزائر.
137. عزاق رقية، (2008)، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر.
138. عماري عمار، (2008)، اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام: 07-08 أبريل، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
139. القاضي فؤاد، (1996)، استراتيجيات تخطيط الاستثمار البشري في المؤسسات العربية، سلسلة استراتيجيات، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، القاهرة.
140. قرقب محمد، (2005)، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، أيام: 11-12-13 جويلية، طرابلس.
141. القصاص مهدي محمد، (2008)، بيئة استثمار رأس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر.
142. القصيفي جورج، (1990)، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت.
143. قويدري محمد، (2004)، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في البلدان المغاربية، ملتقى دولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 10 مارس، الجزائر.
144. الكثيري راشد بن حمد، (2005)، برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية الإصلاح، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، 21 أبريل، مصر.
145. محمد فؤاد إيمان، (2000)، تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر، المؤتمر العلمي الثاني والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصائي والتشريع، القاهرة.
146. هلاوي حاتم بابكر، (2005)، الديمقراطية والتنمية في العالم، دراسة حالة السودان، ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية المستدامة ومستقبل المنظمة العربية، طرابلس.

147. عماد الدين أحمد المصباح، (2006)، دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي"، 22-04/27، سوريا.

هـ - التقارير:

148. أبو عمة عبد الرحمان، (2000)، التعليم العالي في بريطانيا، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية.

149. البنك الدولي، (1993)، تقرير عن التنمية في العالم: الاستثمار في الصحة.

150. البنك الدولي، (2008)، التنمية الصحية، استراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان، واشنطن.

151. بول هانت، (2008)، تقرير حول حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

152. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، (2008)، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، إدارة السياسات السكانية لهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية.

153. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2010)، الدورة الخامسة والستون البنود 13 و115 من جدول الأعمال. 22 سبتمبر.

154. جميل الطاهر، (1997)، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

155. الخطيب سعيد محمد، (2005)، دور التعليم في بناء رأس المال البشري: الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.

156. الخطيب محمد شحات، (1996)، التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.

157. الشريف حسن، (1995)، حاضرات الأعمال التكنولوجية، تقرير مقدم إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.

158. صندوق النقد العربي، (2012)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

159. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، (2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية.

160. طاهر جميل، عصفور صالح، (1993)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، معهد التخطيط العربي، تونس.

161. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2015)، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟ الجزائر.
162. المركز العربي للبحوث التربوية بدول الخليج، (1982)، واقع التربية الصحية في مناهج المرحلة المتوسطة بدول الخليج، الكويت.
163. منظمة الأمم المتحدة، (1996)، تقرير التنمية البشرية، نيويورك.
164. منظمة الصحة العالمية، (1984)، إدارة المستشفيات، سلسلة التقارير الطبية رقم 395، جنيف.
165. منظمة الصحة العالمية، (2001)، الصحة والتنمية المستدامة، جنيف.
166. منظمة الصحة العالمية، (2012)، البحث والتطوير لتلبية الإحتياجات الصحية في البلدان النامية، تعزيز التمويل والتنسيق على الصعيد العالمي، تقرير فريق الخبراء الاستشاريين العامل المعني بالتمويل وتنسيق البحث والتطوير.
167. منظمة الصحة العالمية، (2013)، بحوث التغطية الصحية الشاملة، تقرير خاص بالصحة في العالم لسنة 2013.
168. منظمة العمل العربية، (2010)، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، مصر.
169. منظمة اليونيسيف، (2008)، تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، عالم جديد بالأطفال.
170. وزارة التخطيط بدولة الكويت، (2006)، نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت، دراسة استشارية مقدمة لقطاع التخطيط واستشراف المستقبل، الكويت.
171. وزارة التعليم العالي السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعارف، (2014)، الوظيفة الثالثة للجامعات.
172. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2013)، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية، 1962-2012، الجزائر.

و- الجرائد الرسمية والنصوص التنظيمية والتشريعية:

173. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1998)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المؤرخ في: 22 أوت، العدد 62.
174. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيم سيره، المؤرخ في: 31 أكتوبر، العدد 77.
175. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرسوم رقم 03-792 المتضمن القانون- الأساسي النموذجي في الجامعة، والذي يتضمن تعريف ومهام الجامعة الجزائرية، المؤرخ في 23 أوت 2003، العدد 51.

176. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2016)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار مؤرخ في 21 جويلية 2016، يحدد كفاءات تطبيق منع تعاطي تبغ التدخين في المؤسسات والهيكل التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، العدد 46.
177. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (2008)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القانون رقم (05/08) الذي يعدل ويتم القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي 1998-2002 حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤرخ في: 23 فيفري، العدد 10.

ز- المواقع الإلكترونية:

178. أبو العرابي سلطان، (2012)، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع الإلكتروني: www.aidmo.org تاريخ آخر تصفح: 2016/10/11.
179. أحمد أبو زيد محمد، (2011)، تقرير اليونسكو على العلوم في العالم، على الموقع الإلكتروني: www.almarefah.net تاريخ آخر إطلاع: 2017/11/03.
180. أحمد الشميمري، المتطلبات الخمس لبناء جامعة الريادة، على الموقع الإلكتروني: www.alqt.com تاريخ آخر تصفح: 2015/12/07.
181. أديب نعمة، أهداف الألفية الإنمائية، كيف؟ ولماذا؟ على الموقع الإلكتروني: www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab تاريخ آخر تصفح: 2017/12/30
182. أكمل عبد الحكيم، (2012)، الرعاية الصحية ومتطلبات التنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: www.alittihad.ae تاريخ آخر تصفح: 2016/04/30.
183. إلياس أبو جودة، (2016)، التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.rnagency.net/ar> تاريخ آخر تصفح: 2017/12/29.
184. البرغوثي عماد أحمد، سمرة محمود أحمد، (2007)، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، على الموقع الإلكتروني: <https://www.researchgate.net> تاريخ آخر تصفح: 2017/05/20.
185. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2010)، تقرير التنمية البشرية 2010، على الموقع الإلكتروني: www.un.org/ar/asa/hdr/hdr10.shtml تاريخ آخر اطلاع: 2014/03/03.
186. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2011)، تقرير التنمية البشرية 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://dhr.undp.org/en/media/HDR> تاريخ آخر تصفح: 2014/03/03.
187. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2014)، تقرير التنمية البشرية 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf> تاريخ آخر تصفح: 2016/12/20.
188. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2015)، تقرير التنمية البشرية 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml> تاريخ آخر تصفح: 2017/12/28.

189. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) للجزائر، على الموقع الإلكتروني: <http://80.246.5.141/photos/gov/>، تاريخ آخر تصفح: 2014/05/02.
190. بلقرع العربي، روابح زاهير، سبل تفعيل علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، على الموقع الإلكتروني: ipac.kast.edu.sce/edoc، تاريخ آخر تصفح: 2015/10/19.
191. البنك الدولي، تراجع معدلات الفقر المدقع في العالم، على الموقع الإلكتروني: web.world.bank.org، تاريخ آخر تصفح: 2014/05/03.
192. بوحنية القوي، نور الدين حشود، (2011)، البحث العلمي في الوطن العربي: تحديات وآفاق، على الموقع الإلكتروني: www.bouhania.com، تاريخ آخر اطلاع: 2015/11/03.
193. بوناب سارة، (2011)، المدير العام للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي البروفيسور حفيظ أوراق لـ: "الجزائر نيوز": أقصينا ألف مشروع بحث وطني لعدم توفره على شريك اجتماعي واقتصادي، جزايرس، يوم 2011/02/16، على الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairnews.com/djazairnews/26469>، تاريخ آخر تصفح: 2017/12/15.
194. بوناب سارة، (2011)، حسب تقرير مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: جامعة الجزائر في ذيل الترتيب الإفريقي والكارثة في العلوم الطبية، جزايرس، يوم 2011/02/22، على الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairnews.com/djazairnews/26221>، تاريخ آخر تصفح: 2017/12/15.
195. جامعة سوق أهراس: الموقع الإلكتروني: www.univ.soukahras.dz.
196. جامعة صحة الشعوب الدولية، نسخة إلكترونية، على الموقع الإلكتروني: www.iphu.org، تاريخ آخر تصفح: 2013/11/25.
197. جمعية صيدلي وبصمة، (2013)، بصمة صيدلي، على الموقع الإلكتروني: <http://phact.ws/ar/>، تاريخ آخر تصفح: 2016/10/27.
198. خالد مصطفى القاسم، (2010)، تحديات البحث العلمي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية، على الموقع الإلكتروني: drkhaledkassem.blogspot.com، تاريخ آخر تصفح: 2015/10/27.
199. خديجة الصبان، الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل، على الموقع الإلكتروني: <http://hewar.kacnd.org/vd/showpost>، تاريخ آخر تصفح: 2014/10/10.
200. الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع الإلكتروني: www.ons.dz.
201. عزت عابدة، هجرة العقول العربية، على الموقع الإلكتروني: <http://site.iugaza.edu.ps/aeholy>، تاريخ آخر تصفح: 2017/12/30.
202. عماد صالح عبد الحق، مؤيد شناعة، قيس نغيرات، سليمان العمدة، مستوى الوعي الصحي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس، نسخة إلكترونية، على الموقع الإلكتروني،

- <https://journals.najah.edu/.../level-health-awareness-among-najah-national-university>
تاريخ آخر تصفح: 2016/10/20.
203. عمارة أحمد، (2017)، أين يقع ترتيب الجزائر في أبرز المؤشرات العالمية لعام 2017؟ على الموقع الإلكتروني: <https://www.sasapost.com/algerie-in-global-indexes>، تاريخ آخر تصفح: 2017/12/15.
204. فهد العرابي الحارثي، (2011)، أزمة البحث العلمي والتنمية، على الموقع الإلكتروني: <http://edusocio.net/index.php>، تاريخ آخر تصفح: 2017/10/09.
205. الكواز أحمد، (2002)، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org، تاريخ آخر تصفح: 2017/12/29.
206. لكريني إدريس، (2011)، البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، على الموقع الإلكتروني: www.veecos.net، تاريخ آخر تصفح: 2014/11/03.
207. مركز الدراسات والبحوث الاستثمار في رأس المال البشري، ورقة عمل مقدمة للغرفة التجارية بالرياض، السعودية، على الموقع الإلكتروني: www.riyadhchamber.com/doc/asthmar، تاريخ آخر تصفح: 2015/02/03.
208. المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية، نسبة محو الأمية في الجزائر، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ceneap.com.dz>، تاريخ آخر تصفح: 2016/11/15.
209. منظمة الأمم المتحدة، (2016)، أهداف التنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health>، تاريخ آخر تصفح: 2017/04/15.
210. منظمة الأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني، www.un.org.
211. منظمة الصحة العالمية، (2009)، الإحصائيات الصحية العالمية، على الموقع الإلكتروني: www.who.int/gho/publication/word.health-statistic، تاريخ آخر تصفح: 2015/09/07.
212. المنظمة العربية للثقافة والعلوم، (2008)، بيان صادر عن المنظمة بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية، على الموقع الإلكتروني: www.elcso.org.tn، تاريخ آخر تصفح: 2014/05/08.
213. مؤسسة الفكر العربي، (2010)، التنمية المستدامة تطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني: www.arabthought.org، تاريخ آخر تصفح: 2014/05/04.
214. موقع الجامعة السعودية الإلكترونية: seu.edu.sa.
215. موقع الجامعة العربية المفتوحة: www.arbou.edu.kw.index.php.
216. موقع جامعة الأزهر الشريف: www.azhar.edu.org.
217. موقع جامعة التكوين المتواصل الجزائرية: <http://www.ufc.dz>.
218. موقع جامعة الكروان: www.crownu.org.
219. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz.

220. نافر أيوب، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، على الموقع الإلكتروني: www.qou.edu/arabic/researchprogram تاريخ آخر تصفح: 2014/04/10.
221. النوري كريم نعمة، (2005)، التعلم في عصر العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25 شهر نوفمبر، على الموقع الإلكتروني: www.uluminsania.net ، تاريخ آخر تصفح: 2015/12/21
222. وزارة التربية والتعليم، (2011)، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر، على الموقع الإلكتروني: www.akhbarelyoum-dz، تاريخ آخر تصفح: 2012/05/06.
223. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على الموقع الإلكتروني: www.mtess.gov.dz/ar.
224. اليونسكو، (2009)، التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني: www.unesco.org ، تاريخ آخر تصفح: 2012/04/19.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب والمجلات والتقارير الأجنبية:

225. *Alfred Marshall, (1977) , Principles of economics, Eighth edition, London, The macmilan press, London ltp.*
226. *Marshall Alfred,(1930),Principles Of Economics, Macmillan, London.*
227. *OCDE, (1998), L'investissement Dans Le Capital Humain: Une Comparaison Internationale, Les éditions De L'OCDE, paris, France.*
228. *OCDE, (2007), Le Capital Humain: Comment Le Savoir Détermine Notre Vie, Les éditions De L'OCDE, paris, France.*
229. *PNUD, (1994), Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, New York.*
230. *PNUD, (1995), Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, New York.*
231. *PNUD, (2003), Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, New York.*
232. *Richard M. Lerner et Lou Anna K.Simon,(1998), Direction For The American Outreach University In The Twenty First Century, In University Community Collaborations for The Twenty First Century, New York.*
233. *Schultz. T.W, (1961), Investment in Human Capital, American Economic Review, vol (51), N(1).*
234. *Tarimo Towards,(1991), A Healthy District, Organizing and Managing District Health systems based on primary health care.*
235. *Walter Leal Filho , (2011), Sustainable Development Culture Education, 9th International JTEFS/BBCC Conference, Siauliai University, May 18-21, Lithuania.*
236. *World economic forum, (2016), The global Gender Gap Report.*

ب- المواقع الالكترونية الأجنبية:

237. *l'Institut National Algérien de la Propriété Industrielle* :<http://www.inapi.org> in 07/12/2017.
238. *Ludovico Ciferri, Patrizia Lambardi, The Role Of University Education In Forstering Sustainable And Responsible development.* www.visionebsite.eu in 06/10/2012.
239. *Ons, Activite, emploi & chomage en Septembre 2015, n726,* <http://www.ons.dz/IMG/pdf/DS> in 15/11/2016.
240. *Ons, situation demographique et sanitaire 2010-2014,* <http://www.sante.gov.dz>, in 15/12/2016.
241. *UNECOSO,(2005), Links between The Global Initiatives in education, Paris unesdoc, unesco.org.in:04/05/2012.*
242. *Warner Susan,(2002), The space To Launch 1000 Biotechs experts Encourage Scientists To Investigate biotech Incubators Before Signing on to Ensure Promised profits, The Scientist.* <http://classic.thescientist.com> in 10/10/2012.

